



البرلمان العربي

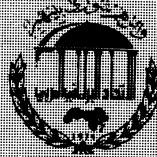
نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد :

- الملف : البرلمان العربي الانتقالي في دور انعقاده الأول.
- تقرير عن أعمال ونتائج الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي .
- حق العودة .. مشكلة أم حل ؟.

العدد السادس والتسعون

كانون أول (ديسمبر) 2005



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة السادسة والعشرون

العدد السادس والستون - كانون أول (ديسمبر) 2005

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

•

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكيص

مدير العلاقات البرلمانية

•

الادارة :

دمشق - سورية

ص.ب. 4130

هاتف: 6130042

6130043

فاكس: 6130224

موقع على الانترنت www.arab-ipu.org

المحتوى

كلمة العدد : خسارة فادحة

بقلم : نور الدين بوشكوح

2 الأمين العام للاتحاد

5 نشاطات الاتحاد

12 مع البرلمانات حول العالم

تقارير : (1) المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز

21 قدرات البرلمانيين العرب

(2) المؤتمر الإقليمي الأول للبرلمانيين

العرب في مجال القانون الدولي

25 الإنساني

(3) الندوة البرلمانية العربية الثانية حول

29 تشريعات الإعاقة

(4) اجتماعات الجمعية 113 للاتحاد

32 البرلماني الدولي

(5) المؤتمر الثاني لجمعية الأمانة العامة

44 للبرلمانات وال المجالس العربية

ملف العدد :

47 الاجتماع الأول للبرلمان العربي الانتقالي

الكلمات التي أقيمت في دور الانعقاد الأول للبرلمان

62 العربي الانتقالي

الكلمات التي أقيمت في جلسة العمل الأولى

دراسات :

(1) ماهية القانون الدولي الإنساني وطبيعته

وعلاقته بالقانون الدولي وحقوق الإنسان

94 بقلم د. عزيز شكري

(2) حق العودة ... مشكلة أم حل ؟

107 إعداد : زهير صندوقة

وجهة نظر :

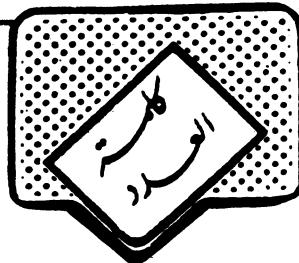
دور البرلمانات العربية في الإصلاح والتغيير

122 بقلم : د. لطوف العبد الله

كلمة وفاء :

يوسف ديوب ... الإنسان الذي لا ينسى

129



بقلم :

نور الدين بوشكوح

الأمين العام
لاتحاد البرلماني العربي

خسارة فادحة ! ...

فجر يوم الأحد الخامس عشر من شهر ذي الحجة لعام 1426 هـ ، الموافق الخامس عشر من كانون الثاني - يناير 2006 م ، رزئت دولة الكويت الشقيقة ، ومعها العالم العربي بأسره ، بفقدان قائد عربي كبير هو المغفور له صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ، أمير دولة الكويت الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة مديدة قضتها في العمل والكفاح من أجل تطوير بلاده وتقديمها وحماية استقلالها وسيادتها ، وفي سبيل رفعة الأمة العربية وتضامن بلدانها .

لقد عرف المغفور له سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بالتواضع والبساطة ومحبة الناس ، ونذر نفسه للاهتمام بقضايا شعبه ومطامحه . فكان قائداً للوطن والدولة ، وأباً وأخاً لجميع أبناء الشعب . وحققت الكويت الشقيقة في ظل حكمه تطورات كبيرة على جميع الأصعدة ، وفي جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وشهدت نهضة عمرانية وثقافية واسعة جعلت منها واحة للتقدم والتطور في الجناح الشرقي للوطن العربي الكبير .

وكانت الكويت خلال فترة حكم قائدها الراحل سباقة في المجال الديمقراطي .

فهي من الدول الأولى في منطقة الخليج العربي التي عرفت الحياة البرلمانية ، وكانت من الدول المؤسسة لاتحاد البرلمان العربي عبر مجلس الأمة الكويتي الشقيق . وقد توطدت المسيرة الديمقراطية في الكويت بتوجيهه من الفقيد الراحل ، وتطور دور مجلس الأمة فيها في مجال التشريع والرقابة ليصبح معلماً بارزاً من معلم الحياة الديمقراطية والتشريعية في البلد الشقيق .

ومن آثار الفقيد الراحل منح المرأة الكويتية خلال العام الماضي حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب إلى المجالس التمثيلية في الكويت ، الأمر الذي يفتح أمام الشقيقات الكويتيات آفاقاً رحبة للإسهام في بناء الوطن وتعزيز المسيرة الديمقراطية فيه وتحسين ظروف حياة المرأة الكويتية في جميع المجالات .

وعلى الصعيد العربي عرفا في الفقيد الراحل قائداً عربياً كبيراً مؤمناً بعروبه، عاماً بداعب ومثابرة على تعزيز التضامن العربي وجمع شمل الأمة العربية وترسيخ اللحمة بين بلدانها ، سخياً في تقديم المساعدات لتطوير البلدان الشقيقة وتقديمها . وكان - رحمه الله - من العاملين الأوائل على لم شمل بلدان الخليج العربي وتجميعها في مجلس التعاون الخليجي لتمكن من خلال هذه المؤسسة الكبيرة من تنسيق مواقفها ، وتعزيز تعاونها الاقتصادي والسياسي والدفاعي في سبيل تقوية تلامحها ، وفي الوقت نفسه تعزيز التلاحم بينها وبين البلدان العربية الشقيقة الأخرى .

وعرفناه - رحمه الله - مسانداً كبيراً لنضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل تحرير أرضه واسترجاع حقوقه المغتصبة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على ترابه الوطني . ولم تبذل الكويت - تحت قيادته - على الشعب الفلسطيني بأي شيء فقدمت المساعدات المادية والمعنوية ، واحتضنت الآلاف من الأشقاء الفلسطينيين على أرضها .

وعندما أدهم الخطب ، وجرى غزو الكويت في أوائل التسعينات ، كان الفقيد الراحل في مقدمة الصفوف دفاعاً عن حرية الكويت وسيادتها . وعمل بلا كلل على توحيد صفوف شعبه ، وتنظيم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الصدامي ، والتعاون مع أشقاء العرب إلى أن تمكن من دحر الاحتلال واستعادة حرية الكويت لتعود كما كانت واحة للتضامن العربي وعامل مساندة وتأييد لأمتها العربية في جميع المجالات.

وعلى الصعيد الدولي ، كان الفقيد الراحل شخصية مرموقة حظي باحترام جميع قادة العالم الذين عرفوه ، وقد مثل بلاده مرات عديدة في الأمم المتحدة وفي العديد من المحافل الدولية ، فكان خير ممثل وخير مُعبر عن مواقفها الدولية والإنسانية المبدئية .

رحم الله الأمير الشيخ جابر الأحمد وتغمه بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنته،
وألهem أبناءه وأسرته والشعب الكويتي الصبر والسلوان . وإنني على ثقة تامة بأن الشعب الكويتي الشقيق تحت قيادة صاحب السمو ، أمير البلاد الجديد ، سوف يتغلب على محناته ، ويتابع مسيرته البناءة ، على النهج الذي خطه الفقيد الراحل ، نحو آفاق جديدة من التطور والازدهار .

مرة أخرى الرحمة والغفران للفقيد الراحل .

وإنما لله وإنما إليه راجعون .

* * *

نشاطات الاتحاد

مشاركة الاتحاد في أعمال الجمعية الـ 113 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف

الدولي ، خاصة لجهة أن يكون للاتحاد دور رقابي على المؤسسات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة .

2 - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد :

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات جنيف بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية .

وقد أسمهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية ومتابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان ، وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية خلال الجمعية :

- فقد وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً لمختلف أنشطة الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة (جدول أعمال الجمعية ، جدول أعمال المجلس الحاكم ، اجتماعات اللجان) .

- وقام الوفد بالتحضير للجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود العربية قبل بدء أعمال الجمعية لتنسيق موافقها حول مختلف القضايا التي ستعالجها الجمعية .

- أعد مشروع البيان السياسي الذي صدر عن الوفود البرلمانية العربية . (نص البيان يتبع هذا الخبر) .

1 - نشاط دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي :

شارك دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي في أعمال الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي . وقام دولته بجملة من الأنشطة التي أسهمت في تعزيز موافق الوفود البرلمانية العربية :

- ترأس دولة الأستاذ بري الاجتماع التشاوري للوفود البرلمانية العربية الذي اتخذ المواقف المناسبة لتوحيد أنشطة وموافق الوفود العربية حول مختلف القضايا المطروحة أمام الجمعية . وطرح في الاجتماع اقتراحأ هاماً بعقد مؤتمر برلماني عربي خاص بالقضية الفلسطينية لمتابعة تطوراتها ، لاسيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة .

- أجرى لقاءات عديدة مع مجموعة من رؤساء الوفود البرلمانية من مختلف المجموعات الجغرافية - السياسية ، وأوضح للجميع حقيقة الأوضاع في المنطقة ، لاسيما في فلسطين المحتلة والعراق ، وموقف البرلمانيين العرب من هذه الأوضاع .

- ألقى كلمة في الجلسة الختامية للجمعية ، باسم الوفود البرلمانية العربية أكد فيها ضرورة الاهتمام بالدور العالمي للاتحاد البرلماني

العربي الحادي عشر واجتماع لجنة المتابعة في بيروت أوائل عام 2006 .

ذلك التقى الأمين العام مع ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية : برلمان أمريكا اللاتينية ، برلمان الأند ، واللجنة الدولية للصلب الأحمر الدولي وغيرها .

- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي لتنسيق جهود الوفود الأفريقية والערבية إزاء القضايا المشتركة ، وتم في أحد هذه الاجتماعات وضع الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر البرلماني الأفريقي -

بيان حول الأوضاع العربية الراهنة
 الصادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المشاركة
في الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف ، 19-20/تشرين أول - أكتوبر/2005

العربية .

ثانياً - حول القضية الفلسطينية - إن المجتمعين :

1 - يعتبرون أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة لن يكون حقيقياً ما لم يوضع ميناء غزة ومطارها الجوي ومعابرها البرية تحت الإشراف الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية .

2 - يؤكدون أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً للقرار 194 ، وتحمية إزالة جدار الفصل العنصري وإنهاء الاستيطان الإسرائيلي ، ويجدون تضامنهم الكامل مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

ثالثاً - حول العراق :

يجدد المجتمعون دعمهم لوحدة العراق وسلامته ، أرضاً وشعباً ، بعيداً عن التقسيمات الطائفية والعرقية . ويؤكدون حتمية إنهاء الاحتلال ، ويدعون جميع أطياف الشعب

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في اجتماعات الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف اجتماعاً تنسيقياً برئاسة دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وحضور السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية ، استعرضت فيه الأوضاع العربية الراهنة ، وأصدرت البيان الآتي :

أولاً - حول التضامن العربي :
 يشدد المجتمعون على أهمية تحقيق التضامن العربي وتعزيزه في الظروف الراهنة .
 ويؤكدون أن هذا التضامن لا يقتصر على التعاون السياسي وحده ، بل لابد أن يشمل التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، وأن يستند إلى مقومات أخرى في مقدمتها إشاعة الديمقراطية وترسيخها واحترام الحريات وحقوق الإنسان ورفع مكانة المرأة .
 ويدعون حوكمة إلى تسريع عملية الإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية والدينية

الصغرى وأبو موسى) ، وبمدineti سبته ومليئة المغربين وفي القرارات المتعلقة بموضوع الإرهاب .

ثامناً - حول بعض القضايا البرلمانية :

1 - يعرب المجتمعون عن ترحيبهم بانعقاد الاجتماع الأول للبرلمان العربي قبيل نهاية العام الحالي .

2 - يقررون عقد مؤتمر برلماني عربي إسلامي خاص من أجل القضية الفلسطينية والقدس الشريف تشارك فيه منظمات برلمانية إقليمية ودولية ، على أن يجري إعداد جيد لهذا المؤتمر وأن تتوحد المواقف العربية فيه من خلال ورقة عمل عربية موحدة تتضمن التواثب العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية .

3 - يحث المجتمعون كل البرلمانيات وال المجالس العربية على المشاركة الفعالة في الاجتماع الأول للبرلمانيين العرب حول القانون الدولي الإنساني (دمشق 20-22/11/2005) والمؤتمر البرلماني العربي حول استعمال المياه في الوطن العربي (بيروت 29-30/11/2005) .

4 - يؤكد المجتمعون حرصهم على تحسين عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال إيجاد آلية مناسبة لكي يأخذ موقعه الدولي ويتمكن من الإسهام في إيجاد الحلول واتخاذ القرارات حول القضايا الدولية التي تهم شعوب العالم أجمع .

جنيف 17/10/2005

البرلمانيون العرب المشاركون

في الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي

العربي إلى إنجاز متطلبات العملية السياسية في العراق لضمان استقراره وأمنه وعروبه ، وعودته عضواً فاعلاً في أسرته العربية - الإسلامية وفي المجتمع الدولي .

رابعاً - حول سوريا :

يؤكد المجتمعون دعمهم لحق سوريا الكامل في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 . ويعرّبون عن رفضهم لقانون محاسبة سوريا ، ويرفضون أية محاولة لعزلها ، ويجددون تضامنهم معها في مواجهة أية تهديدات أو مخاطر أجنبية .

خامساً - حول لبنان :

يؤكد المجتمعون دعمهم لموقف لبنان في مطالبه بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا ولحقه في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل . ويدينون جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار في لبنان والتدخل في شؤونه تحت أي مسمى كان .

سادساً - حول السودان :

يرحب المجتمعون باتفاق المصالحة في السودان ، ويعارضون دعمهم لوحدة السودان أرضاً وشعباً ، ويثمنون إعلان مبادئ حل النزاع في دارفور . ويدعون الدول العربية إلى تقديم الدعم المالي والفنى للسودان لتعزيز مسيرة السلام فيه .

سابعاً - حول قرارات الاتحاد السابقة :

يجدد المجتمعون تأكيدهم على قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة المتعلقة بالجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب

الاتحاد البرلماني العربي

يدين بشدة جريمة الانفجارات في فنادق عمان

يعرب الاتحاد البرلماني العربي عن تضامنه الكامل مع الأردن الشقيق ويقدم من الشعب الأردني ومن أسر الضحايا بأخلاص العزاء راجين الشفاء العاجل للجرحى ، وسائلين المولى عزّ وجل أن يحمي الأردن من كل أذى وأن يحفظه من كل مكروه .

وإننا بهذه المناسبة الأليمة ندعو إلى تضافر جميع الجهود والطاقات المحلية والعربية والدولية لمكافحة آفة الإرهاب واجتناثه مرة وإلى الأبد ، كما نعلن مساندتنا لجميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة الأردنية للاحقة الجناة وتقديمهم إلى العدالة .

دمشق في 2005/11/10

الاتحاد البرلماني العربي

تلقى البرلمانيون العرب بألم واستكار شديدین نبأ الانفجارات التي وقعت في عدد من فنادق مدينة عمان مساء الأربعاء الماضي ، وأدت إلى مقتل أكثر من خمسين شخصاً ، وإلى إصابة العشرات من المواطنين المدنيين الأبرياء .

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يدين بكل شدة هذه الجريمة المرهعة التي ارتكبها مجموعة من المجرمين المارقين الذين باعوا أنفسهم للشيطان وتجردوا من كل حس إنساني أو وطني ، ومن كل وازع ديني ، فإنه يرى فيها عملاً إرهابياً يستهدف أمن الأردن واستقراره وترويع سكانه . كذلك يرى الاتحاد أن هذه الجريمة النكراء تمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف وخروجاً عن جميع الأعراف والمبادئ والقوانين .

الاتحاد البرلماني العربي

يؤكد مساندته لسوريا ويرفض محاولات عزلها

عنه من نتائج لا يمكن فصله عن حملة الضغوط الأمريكية الكبيرة الموجهة إلى سوريا منذ عامين تقريباً ، والتي كان قانون محاسبة سورية الذي أصدره الكونغرس الأمريكي حلقة أساسية من حلفاتها .

لقد أريد لاجتماع مجلس الأمن الأخير أن يكون حلبة لمحاسبة سورية على الشبهة ، ودون الاستناد إلى أدلة قطعية توكل تورطها في

أثار التقرير الذي قدمه السيد ديفيد ميليس ، رئيس لجنة التحقيق في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريري ، إلى مجلس الأمن الدولي ، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1636 ردود فعل عربية ودولية كبيرة .

ومن الواضح لكل متبع للتطورات السياسية في المنطقة أن ما تضمنه التقرير وما تمخض

يريد البعض توتيرها لخدمة أهداف تتعارض مع مصالح الشعبيين الشقيقين .
ويعلن البرلمانيون العرب مجدداً تضامنهم مع الشقيقة سوريا ، ويدعون الحكومات العربية والمنظمات الشعبية العربية والدولية وجميع برلمانيي العالم إلى إعلان تضامنهم مع سوريا ومساندتهم لها في هذه الظروف الدقيقة واتخاذ الإجراءات التي تحول دون عزلها لتبقى - كما كانت دائماً - معقلاً للدفاع عن قضايا العدالة والسلام في العالم .

دمشق في 2005/11/2

الاتحاد البرلماني العربي

تلك الجريمة النكراء . وفضلاً عن ذلك فقد تجاهل قرار مجلس الأمن التعاون المبدئي والبناء الذي قامت به سورية مع لجنة التحقيق الدولية ورئيسها ، كما تجاهل كل مؤشرات حسن النية التي أبداها البلد الشقيق إزاء عمل اللجنة ، وغضط الطرف عن التأكيدات التي صدرت عن جميع القيادات السورية حول عزم سورية على التعاون مع اللجنة مستقبلاً ، وعن رغبتها ومصلحتها في المشاركة في الكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال المرحوم الحريري .

إن البرلمانيين العرب يعبرون عن قلقهم الشديد من متابعة الضغط على سورية لأن ذلك من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة ، والإساءة إلى العلاقات السورية اللبنانية التي



التحضير لانعقاد الدورة الـ 47 لمجلس الاتحاد والمؤتمر الثاني عشر للاتحاد

الاتحاد .

ذلك تتضمن التحضيرات إعداد الوثائق والتقارير والمذكرات المتعلقة ببنود جدول أعمال كل من المجلس والمؤتمر ، وتوجيه الدعوات إلى الشعب الأعضاء في الاتحاد ، وإلى المظمات الشقيقة والصديقة التي ستدعى إلى المشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب .

وفيما يلي مشروع جدول أعمال الدورة الـ 47 لمجلس الاتحاد كما تم الاتفاق عليه بين رئاسة الاتحاد وأمانته العامة .

بدأت في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أعمال التحضير لانعقاد كل من الدورة السابعة والأربعين لمجلس الاتحاد والمؤتمر الثاني عشر للاتحاد اللذين سيعقدان في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال شهر شباط - فبراير - 2006 .

وتشتمل أعمال التحضير على وضع مشروع جدول أعمال كل من دورة مجلس الاتحاد من قبل دولة رئيس الاتحاد والأمين العام للاتحاد ، ومشروع جدول أعمال المؤتمر الثاني عشر الذي هو من صلاحيات مجلس

مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين

1 - إقرار جدول الأعمال .

2 - انتقال الرئاسة .

3 - خطة عمل الاتحاد لعام 2006 .

4 - الشؤون المالية :

أ - الحساب الختامي لعام 2005 .

ب - ميزانية الاتحاد لعام 2006 .

ج - تقديرات الميزانية لعام 2007 .

5 - المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي .

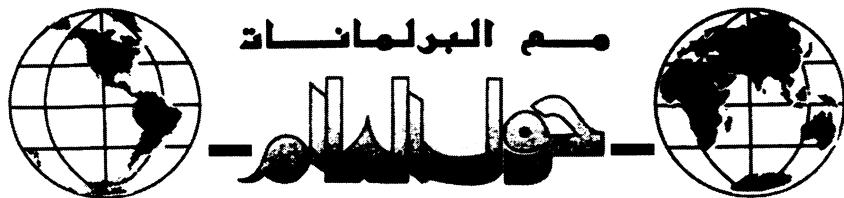
6 - قرار جدول أعمال المؤتمر الثاني عشر للاتحاد .

7 - ما يستجد من أعمال .

**مشروع جدول أعمال المؤتمر الثاني عشر
للاتحاد البرلماني العربي**

- 1 - انتخاب مكتب المؤتمر (الرئيس وأميني السر) .
- 2 - إقرار جدول الأعمال .
- 3 - تقرير رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
- 4 - تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد منذ المؤتمر الحادي عشر في دمشق .
- 5 - الأوضاع العربية الراهنة ودور البرلمانيين العرب في تعزيز التضامن العربي في مجالات :
 - أ - مواجهة التحديات الإقليمية والدولية .
 - ب - الإصلاح والتحديث .
 - ج - الإرهاب .
 - د - المياه .
- 6 - دور البرلمانيات في تحديث وتوسيع التشريعات المتعلقة بالمواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 7 - النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد :
 - أ - الجمعية 114 للاتحاد البرلماني الدولي في نيكاراجوا .
 - ب - المنتدى الثالث للحوار البرلماني - الياباني في عمان .
 - ج - العلاقات مع البرلمان الأوروبي .
- 8 - اجتماعات الهيئات واللجان الدائمة في الاتحاد :
 - * اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .
 - * اجتماع الهيئة البرلمانية العربية لحقوق الإنسان .
 - * اجتماعات اللجان الدائمة : السياسية - البرلمانية - المالية - شؤون المرأة - شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 9 - ما يستجد من أعمال .





الأردن

**إعادة انتخاب معالي الرئيس المجلسي
رئيساً للمجلس النواب الأردني**

انتخب معالي م. عبد الهادي المجلسي رئيساً للمجلس ، وتم انتخاب أعضاء المكتب الدائم للجنس على النحو التالي :

نائباً أولاً للرئيس

نائباً ثانياً للرئيس

مساعداً للرئيس

مساعداً للرئيس

عقد مجلس النواب الأردني الرابع عشر جلسه الافتتاحية للدورة العاديه الثالثة للمجلس يوم الخميس الموافق 1/12/2005 ، حيث تم

- سعادة د. نايف الفائز

- سعادة م. عبد الله فريحات

- سعادة د. موسى الوحش

- سعادة السيد سند النعيمات

إعادة تشكيل مجلس الأعيان

للجنس . ودولة السيد طاهر المصري ، نائباً أول للرئيس . ودولة السيد فايز الطراونة ، نائباً ثانياً .

أصدر جلالة الملك عبد الله الثاني ، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ، مرسوماً يقضي بإعادة تشكيل مجلس الأعيان في الأردن الشقيق وتعيين دولة السيد زيد الرفاعي رئيساً

وقد وجه الأستاذ نور الدين بوشكوح إلى كل من معالي المهندس عبد الهادي المجلسي ودولة السيد زيد الرفاعي برقيتي تهنئة)

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقريباً : تنظيم انتخابات النصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي

لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في اقتراع مباشر يشارك فيه عدد معين من وجهاء الإمارات السبع ، ويكون مقدمة لانتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر .

بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، عزم بلاده على تنظيم الانتخابات الأولى في البلاد

البحرين

تشكيل اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

البحرين لدور الانعقاد العادي الرابع - الفصل التشريعي الأول - وهم كالتالي :

عضو مجلس النواب
عضو مجلس النواب
عضو مجلس النواب
عضو مجلس النواب
عضو مجلس الشورى
عضو مجلس الشورى
عضو مجلس الشورى
عضو مجلس الشورى

جرى في مجلس النواب البحريني انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية لمملكة

- 1 - سعادة النائب الدكتور ابراهيم يوسف العبد الله
- 2 - سعادة النائب أحسد عبد الله حاجي
- 3 - سعادة النائب محمد عباس آل الشيخ
- 4 - سعادة النائب الدكتور عيسى جاسم المطوع
- 5 - سعادة العضو السيد جمال محمد فخرو
- 6 - سعادة العضو السيد فؤاد أحمد الحاجي
- 7 - سعادة العضو السيد عبد الحسن ابراهيم بوحسين
- 8 - سعادة العضو السيد راشد مال الله السبت

تونس

عادلة انتخاب الأستاذ فؤاد الميزع رئيساً لمجلس النواب

النوابية الحادية عشر يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2005 .

عقد مجلس النواب التونسي جلسته الافتتاحية للدورة التشريعية الثانية من المدة

وقد تم إعادة انتخاب كل من :

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| رئيساً لمجلس النواب | السيد فؤاد المبرع (بالإجماع) |
| نائباً أول لرئيس مجلس النواب | السيد محمد العفيف شبيوب |
| نائبة ثانية لرئيس مجلس النواب | السيدة حبيبة المصبعي |

السودان

تشكيل الهيئة التشريعية القومية على أساس الغرفتين

وتم انتخاب السيد الأستاذ أحمد ابراهيم الطاهر رئيساً للمجلس الوطني ومولانا الأستاذ علي يحيى عبد الله رئيساً لمجلس الولايات ، كما تم انتخاب السيد أتيم قرنق دينق نائباً لرئيس المجلس والأستاذ ريمي أولير نائباً لرئيس مجلس الولايات .

في إطار التطورات السياسية الجارية في السودان الشقيق ، وبعد إجازة الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005 م ، وإعمالاً لنص المواد 83 - 118 من الدستور تشكّلت الهيئة التشريعية القومية (البرلمان) من مجلسين : المجلس الوطني ومجلس الولايات ،

سورية

بيان مجلس الشعب السوري حول تقرير رئيس لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري

العاملين في مجال القضاء والمحاماة ، مهمتها دراسة تقرير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال المرحوم رفيق الحريري فقد قامت اللجنة المذكورة بدراسة التقرير من كافة جوانبه وأعدت مذكرة أولية تضمنت تحليلاً لمختلف النواحي القانونية والإجرائية وقدمت هذه المذكرة إلى المجلس الذي قام بدوره بمناقشتها مع التقرير وقام أكثريه أعضاء

بعد صدور تقرير القاضي الألماني ميليس ، رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال المغفور له رفيق الحريري ، أصدر مجلس الشعب السوري البيان التالي :
إن مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية استناداً للقرار رقم 24/201 تاریخ 10/2005 الصادر عن رئيس مجلس الشعب القاضي بتشكيل لجنة خاصة من أعضائه

الأداء .

كانت حادثة اغتيال المرحوم رفيق الحريري الكارثة التي سارت القوى الانعزالية والمرتبطة بأمريكا وإسرائيل لاعتبار الأمن السوري والأمن اللبناني مسؤولاً عنها وذلك في ظل تجييش مبرمج ومحضر له في أعلى مستويات القرار الأمريكي والإسرائيли مدعوماً باستخدام مجلس الأمن وسيلة للضغط على سورية .

وابع هذا المسلسل حلقاته للنيل من التحالف السوري اللبناني ومن سيادة واستقلال البلدين حيث كلفت لجنة دولية للتحقيق في هذه الجريمة، وضعت فرضاً واحداً أمامها وهو أن تدلل على أن جريمة الاغتيال فعل شاركت به سورية ، وانطلاقت مسبقاً لتأكيد هذا الفرض بوصفه فرضاً سياسياً ليس إلا وذلك من خلال تقرير غير متوازن ضد سورية لا يستند إلى الواقع ولا إلى التحليل المنطقي ، غایته إلصاق التهمة بسوريا وإبعادها عن إسرائيل المستفيد الأساسي .

وسارت قوى الاستعمار الجديد لتحويل هذا التقرير المؤقت المعترف بضرورة استكماله في محاولة لفرض إجراءات عقابية ضد سورية.

إن وجهة نظر القوى التي وقفت خلف التقرير ومن شارك فيه تتمثل في أن تلغى سورية من حياتها السياسية أي منطلق قومي في النظر إلى مشكلات الأمة العربية ، وأن تكت عن حمل مسؤولية الكفاح ضد العدو الإسرائيلي، المحتل لفلسطين ولجزء من الأرض السورية ، وأن تلغى من قاموسها السياسي علاقة القرابة والتاريخ والجغرافيا مع العراق الشقيق ، وأن تخضع لإملاءات دولة عنصرية استيطانية . وإذا كانت رياح التشاؤم ونزاعات الخوف

المجلس مداخلاتهم خلال ثلاثة أيام متالية وعبروا من خلالها عن تحفظاتهم على فحوى التقرير وأكدوا عدم صدقته وتناقضه وارتكاب العديد من المخالفات القانونية والمهنية وإلى أنه يهدف إلى تحقيق غايات سياسية أكثر منها قضائية .

ونتيجة لدراسة كافة المدخلات والمذكورة الأولية فقد تم اعتماد المذكورة النهائية التالية : تشكل العلاقة بين سوريا ولبنان أنموذجاً فريداً للعلاقات العربية وذلك من خلال الترابط الجغرافي والتاريخي ودرجة القرابة التي تربط مواطني البلدين .

سوريا كانت ولا زالت تمد يد العود للأشقاء في لبنان كلما طلب ذلك منها ولم تكن في يوم من الأيام نازعة للهيمنة على لبنان أو إلغاء وجوده كما وقفت سوريا إلى جانب لبنان في العديد من المحن والخطوب ليس من منطلق قومي فحسب بل لأن كل واقعة تؤثر على وجود لبنان ومستقبله تأثير بظلالها على سوريا. ومن هذه الزاوية كان دخول القوات السورية إلى لبنان عام 1976 استجابة لطلب الشرعية اللبنانية ولوقف نزيف الدم اللبناني .

ويعرف الجميع كيف وقفت سوريا إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية عام 1982 لمواجهة الغزو الإسرائيلي للبنان وقدمت آلاف الشهداء حرصاً على سيادة لبنان واستقلاله ، بينما كانت القوى الانعزالية في لبنان المتواطئة مع إسرائيل ترحب بذلك الغزو ، هذه القوى التي ترفع الآن شعار سيادة لبنان واستقلاله .

هذه العلاقات المتينة دفعت بقوى العدوان لمحاولات البحث عن الطرق التي تخرّب هذه العلاقات وتمزقها ، وسخرت لذلك قوى لبنانية لم تفهم حقائق التاريخ وسعت لتشويه هذه الروابط وال العلاقات معتمدة على طلب العون من

لما وكيف حصل ومن المسؤول عن اغتيال رفيق ، ذلك فإن افتراض البراءة يبقى قائماً) الفقرة /21/ .

(إن اللجنة ترى أن جميع الأشخاص بمن فيهم أولئك الذين اتهموا يجب أن يعتبروا أبرياء إلى أن ثبت إدانتهم في محاكمة عادلة) الفقرة /210/ .

وهذا يدل على أن التقرير ينافي نفسه في هذه الناحية حيث يكرر قناعته بأن سورية ضالعة لاغتيال الحريري من جهة وافتراض البراءة واجب لحين ثبوت الإدانة من جهة أخرى .

ويسلط التقرير الضوء بشدة على واقعة مناقشة تمديد ولاية الرئيس لحود حيث يتضمن التقرير روایتين متناقضتين :

الأولى : للسوريين .

والثانية : للبنانيين .

وقد حاول التقرير تصوير الرواية السورية بأنها غير صحيحة ووصفها بأنها مضللة في حين وصف الرواية اللبنانية بأنها صحيحة ومقنعة ، وهذا يخالف أبسط قواعد المنطق والعدالة حيث جاءت الرواية السورية متماسكة ومنطقية ومحددة ولا يوجد فيها أي مواربة أو تضليل . الفقرة /25/ .

أما الرواية اللبنانية فهي مفككة ومتباينة ويرويها الشهود بطريقة مختلف فيها الشاهد عن الآخر على الرغم من أن جميع الشهود كانوا مجتمعين مع الحريري وكان قد روى لهم في جلسة واحدة وقائع مناقشة التمديد .

رابعاً - الافتداء الواضح في موضوع التعاون السوري مع لجنة التحقيق الدولية .

يصف التقرير التعاون السوري مع اللجنة بأنه تعاون شكري وأن وزير الخارجية أكد على

واستمرار الذل والهزيمة قد تسربت إلى نفوس البعض ، فإن جذوة الحياة لم تمت في شعبنا العربي السوري وروح الكفاح مازالت باقة والأمل بالنهوض والتقدم لم يغادر ضمائراً وسنبقى ندافع عن كرامتنا وحريتنا واستقلالنا حتى آخر قطرة من دمنا .

ومع إدراكنا العميق بأن تقرير السيد ميليس مسيس أولاً وأخيراً .

وأن سورية بريئة من دم المرحوم الحريري براءة مطلقة ، وهي تسعى لكشف الحقيقة ومعرفة المجرمين ، فإننا نجد لزاماً علينا أن نتوقف عند هذا التقرير لنكشف هشاشته وضعفه وتناقضاته وعدم منطقيته ورأحته السياسية ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً - تسرّب فحوى التقرير إعلامياً من خلال وسائل الإعلام اللبناني وذلك خلافاً للقانون الدولي والإجراءات التحقيقية الواجب اتباعها في سرية التحقيقات حتى انتهائاه بالكامل مما يدل دلالة واضحة على عدم قانونية هذا التقرير لهذه الجهة .

ثانياً - الغرض السياسي للتقرير من خلال توجيه الأنظار نحو اتهام سورية باغتيال الحريري وعرض الاتهام بطريقة تساعد الاتجاه الضاغط لإدانة سورية عن طريق استغلال التقرير إعلامياً وإتاحة الفرصة لهذا الاتجاه للترويج بأن سورية ضالعة باغتيال الحريري من حيث اتهامها بخلق فكرة الجريمة والتخطيط لها وتنفيذها .

ثالثاً - التناقض الواضح في التقرير من خلال تضارب الأفكار الواردة فيه وعدم انسجامها بين المقدمات والنتائج ، حيث توصل التقرير إلى الاتهام رغم ورود الفقرات التالية :) إن المرء لا يمكنه معرفة القصة الكاملة

افتراض مسبق هو أن السلطات السورية واللبنانية هي التي دبرت جريمة اغتيال الحريري ، ثم عملت على البحث عن أدلة وقرائن لإثبات الافتراض ، وكان من واجبها التحقيق والبحث أولاً للوصول إلى الحقيقة ومعرفة مرتكبي الجريمة ، لذلك كانت جميع الأدلة والبراهين التي ساقتها لتأكيد ما وصلت إليه من نتائج غير مقبولة وغير منطقية من خلال شاهدين أولهما كاذب بإقرار التقرير الثاني مجهول .

فمن هو هذا الشاهد ؟ وهل هو على هذا القدر من الأهمية والثقة حتى يطلع على كل هذه المعلومات عن عملية يفترض أنها أحاطت بقدر كبير من السرية ؟ ولماذا أحجمت لجنة التحقيق عن ذكر اسمه بعد أن أعطت كل ما أعطته من أسماء ومعلومات في تقريرها ؟ وهل من حق اللجنة أن تثير الرأي العام اللبناني والصوري بمعلومات على هذا القدر من الأهمية دون ذكر مصدرها لكي تتيح للأشخاص المعنيين تقديم الرد المناسب عليها ؟ ولماذا لم تواجه الأشخاص الذين استجوبتهم في سوريا بهذه المعلومات لكي تتيح لهم استعمال حقهم بالرد والدفاع ، وحق الدفاع حسب معرفة لجنة التحقيق حق مقدس .

تعطي لجنة التحقيق أهمية خاصة للمدعى / أحمد أبو عدس ، فتخصص له الفقرات من / 169 / حتى / 182 / وثم تنتهي إلى القول في الفقرة / 182 / : (الدليل يظهر أنه من المرجح أن أبو عدس غادر منزله في 16 كانون الثاني 2005 وأخذ طوعاً أو كرهاً إلى سوريا حيث اختفى منذ ذلك التاريخ) .

ولكن من العودة إلى جميع الفقرات التي

دعم الحكومة السورية للتحقيق بعبارات عامة ، وأن المستجيبين أعطوا إجابات مشابهة وتتناقض في أكثرها مع الأدلة التي جمعتها لجنة التحقيق . الواقع خلاف ذلك تماماً ، فلقد كان موقف سوريا واضحاً بالتعاون مع لجنة التحقيق سواء ما جاء على لسان السيد الرئيس بشار الأسد أم على لسان السيد فاروق الشرع وزير الخارجية وعندما طالبت لجنة التحقيق مقابلة عدد من الشهود ثم أضافت إليهم أسماء أخرى ، ثم قسمتهم إلى شهود ومشتبه بهم استجابت سورية إلى طلبات اللجنة وتم الاستماع إليهم جميعاً .

وكانت اللجنة قد ذكرت بأنها ترغب في تفتيش منازل المشتبه بهم ولكنها حينما حضرت إلى سوريا لم تؤكد على هذا الطلب .

وقد تمت المقابلات مع الشهود والمشتبه بهم في أجواء هادئة .

إضافة إلى أنه لا صحة لما جاء في التقرير من أن اللقاءات مع الشهود والمشتبه بهم تمت بحضور كاتبين وأشخاص آخرين لم يكن يعرف مع من يعملون حيث كان موجوداً كاتباً واحداً يكتب باللغة العربية وهو موظف في وزارة الخارجية يتقن كتابة المحاضر بالإضافة إلى أحد المستشارين القانونيين الدكتور رياض الداودي أو الدكتور عبود السراج إضافة إلى المترجم الذي أحضرته اللجنة معها . أما عبارات (وأشخاص آخرين لم يكن يعرف مع من يعملون) فهي افتراط محض لا صحة له تدحضه الواقع المؤنقة .

خامساً - من الواضح تماماً أن لجنة التحقيق خلافاً للأعراف والمبادئ القانونية العامة وضعت نتائج مسبقة حين انطلقت من

العمومية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية لوضع الحقائق كاملة بين أيديهم وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية .

إن كل هذا يزيد من إيماننا بضرورة الإسراع في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري لكي يكتسب المجتمع والدولة منعة من خلل وحده وطنية غير قابلة لنفذ أي عدو سواء من الداخل أو الخارج .

إننا نستكر ونشجب كل المحاولات الرامية إلى إضعاف الموقف السوري اللبناني والعربي في وجه المخططات الصهيونية والأمريكية .

ونناشد الدول الشقيقة والصديقة وبرلماناتها الوقف إلى جانب سوريا في سبيل إحقاق الحق ورد الظلم عنها وعن شعبها وعدم تمرير قرارات ظالمة بحق الشعب السوري ، داعين إلى عقد مؤتمر برلماني عربي طارئ لمساندة الشعب السوري في مواجهة الأخطار المعادية المحدقة به .

ولنا في شعوب العالم بأسره وممثليهم الثقة الكبيرة في الوقف إلى جانبنا في قضيانا المحققة والعادلة ، وننهيب ببرلماناتها وحكوماتها دعم الموقف السوري المتمسك بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ونعبر عن تقديرنا وشكرينا إلى كل من يقف إلى جانبنا في قضيانا العادلة .

دمشق في 29/10/2005

رئيس مجلس الشعب
الدكتور محمود الأبراش

أشرنا إليها وقد خصصها التحقيق إلى أبو عدس يتبين لنا أنه لا يوجد في كل ما ساقته اللجنة من وقائع أي دليل أو حتى قرينة على أن أبو عدس دخل إلى سوريا واحتفى فيها ، أو أنه استعمل كفخ ، أو أنه سجل شريط الفيديو تحت التهديد .

من خلال ذلك نجد أن أمامنا معركة خطيرة وطويلة الأمد يجب أن نخوضها بكل اقتدار وعقلانية خلف قيادة السيد الرئيس بشار الأسد دفاعاً عن ثوابتنا الوجنية والقومية وكرامة أمتنا وعزتها ، وهذا يستدعي أن تقوم لجان متخصصة بجولات عربية وخارجية لشرح ملابسات القضية كلها وتتوير الرأي العام العالمي بحقائق يحاول أعداؤنا طمسها .

ورغم كل ما يجري بيننا وبين الأخوة في لبنان فإننا سوف نحوال دون أن يحقق المتربيصون بنا أهدافهم في إحداث قطيعة بين البلدين وسنعمل لكي نعيد بناء الجسور التي ظن البعض أنها قطعت مع لبنان الشقيق بكل أطيافه الوطنية .

إن ثقتنا كبيرة بشعب لبنان كما هي بشعب سوريا للعمل على تمتين الأواصر بين الشعبين .

إننا ندعو إلى تشريف اللقاءات العربية على المستوى الشعبي ونطالب بعدد مؤتمر عربي شعبي لتفعيل العلاقة بين أبناء الوطن العربي دفاعاً عن سوريا ولبنان وبقي الأقطار العربية .

وسنتابع العمل الحثيث مع جميع المنظمات العالمية التابعة للأمم المتحدة وذات الشأن ومع مندوبي الدول في مجلس الأمن والجمعية

لبنان

تجدد الثقة بدولة الرئيس بري وانتخاب هيئة مجلس النواب

للمرة الرابعة .
كما انتخب مجلس النواب هيئة مكتب
المجلس ، إضافة للرئيس ، على النحو التالي :
نائباً لرئيس مجلس النواب

أميناً للسر
أميناً للسر
مفوضاً
مفوضاً
مفوضاً

توّج المجلس النيابي اللبناني الجديد
الانتخابات العامة في لبنان بتجدد الثقة بدولة
الرئيس نبيه بري وانتخابه رئيساً للمجلس النيابي
النائب فريد مكارى

أيمن شقير
سirج طور سركسيان
ميشال موسى
محمد كباره
جود بولس

مصر

الانتخابات برلمانية جديدة

الأحزاب ، وحصل الحزب الحاكم حالياً على
أكثرية تتجاوز أكثرية ثلثي المقاعد .
وقد عقد المجلس الجديد جلسته الأولى
واستمع إلى خطاب من سيادة الرئيس حسني
مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية . كما
انتخب المجلس في جلسته الأولى رئيس
المجلس ووكيليه وذلك على النحو التالي :

سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيساً لمجلس الشعب
السيدة الدكتورة زينب رضوان ، وكيلًا أول
السيد عبد العزيز موسى ، وكيلًا ثانياً

خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني)
وديسمبر (كانون الأول) 2005 جرت في
الحقيقة مصر انتخابات برلمانية جديدة لاختيار
أعضاء مجلس الشعب الجديد .

وقد جرت العملية الانتخابية على ثلاث
مراحل ، وتخللتها انتخابات إعادة في بعض
الدوائر . وتنافس في الانتخابات عدد من

اليمـن

**بيان لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين
في مجلس النواب اليمني حول
الضغوطات التي تواجهها سوريا**

تعتبر جزءاً من مخطط حاقد يستهدف العرب والمسلمين ، وتدعو جميع البرلمانات والحكومات العربية إلى الوقف مع الأشقاء في سوريا صفاً واحداً لمواجهة هذه التحديات الخطيرة ودعم المواقف القومية الثابتة لسوريا .

وا الله الموفق

2005/11/13 م

الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين
بمجلس النواب في الجمهورية اليمنية

تنتابع لجنة الشؤون الخارجية والمعتربين بمجلس النواب في الجمهورية اليمنية بقلق بالغ التداعيات الإعلامية وتحركات بعض الأطراف الدولية والتي تصب في اتجاه التصعيد ضد الجمهورية العربية السورية الشقيقة .

واللجنة إذ تدين هذه التصعيدات وتندد بكل المحاولات التي تخدم أهداف الكيان الصهيوني وحلفائه للنيل من سوريا الشقيقة لنعرب عن وقوفها وتضامنها مع سوريا قيادة وشعباً ودعمها ضد الهجمة الشرسة غير المبررة التي



**المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد
Global Organization of Parliamentarians
Against Corruption (GOPAC)**

من الأمور التي تميز عالم اليوم تصاعد واتساع دور البرلمانات في العالم على الصعيدين الوطني والدولي . فإلى جانب التشريع والرقابة اتسع دور البرلمان ليشمل العديد من القضايا الأخرى التي تهم المجتمع مثل : حقوق الإنسان ، دور المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدها ، حقوق الطفل ... وأخيراً مكافحة الفساد .

(البقية على الصفحة 130)

نَقَادِير

- 1 -



المؤتمر البرلماني الإقليمي

حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب

الجزائر 20-22 أيلول / سبتمبر 2005

Regional Parliamentary Conference

On Strenghtening of the Arab Parliamentarians Capacities

Algiers, 20 – 22 Septembre 2005

Conférence Parlementaire Régionale

Sur le Renforcement des Capacités des Parlementaires Arabes

Alger 20 – 22 Septembre 2005

- السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام ، للاتحاد البرلماني العربي .
- السيد عادل عبد اللطيف ، المنسق الإقليمي ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، الجزائر .

وأجمع الكلمات التي أقيمت في حفل الافتتاح على أهمية انعقاد المؤتمر في هذه الظروف التي يتزايد فيها على الصعيد العالمي والإقليمي دور البرلمانات ، وتنترسخ العملية الديمقراطيّة لتصبح ركناً أساسياً لا غنى عنه في مجرى التطور الذي تشهده البلدان العربية على جميع الأصعدة .

محاور النقاش في المؤتمر :

ناقش المؤتمر المحاور الأساسية التالية :

- أولاً - الإجراءات البرلمانية والمتطلبات الإدارية من أجل تعزيز قدرات أعضاء البرلمانات العربية : الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البرلمانيات والبرلمانيين العرب .
- ثانياً - مقارنة اللوائح الداخلية للبرلمانات العربية : الحقوق والقيود .

ثالثاً - نحو تحقيق توازن بين الحماية والواجبات : الحصانة البرلمانية ووضع أعضاء المعارضة .

رابعاً - افتتاح أفضل للبرلمانات العربية على الناخبين والمجتمع المدني والإعلام .

خامساً - البرلمانات والإعلام : التغطية الإعلامية وال الحوار العام .

وقد جرت مناقشة هذه المحاور في جو تميز بالصرامة والشفافية والشعور الرفيع بالمسؤولية، وتوصل المؤتمر إلى التوصيات

احتضنت العاصمة الجزائرية في الفترة ما بين العشرين والثاني والعشرين من سبتمبر (أيلول) 2005 أعمال المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب الذي نظم بالتعاون المشترك بين كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الأمة الجزائري والاتحاد البرلماني العربي .

شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل البرلمانات وال المجالس العربية في كل من البلدان الآتية :

المملكة الأردنية الهاشمية ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، سلطنة عُمان ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة المغربية ، جمهورية اليمن .

كذلك شارك في الاجتماع ممثلون عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وعدد من الاختصاصيين والخبراء من فرنسا ، وكندا ، الكويت ، ولبنان ، ومصر .

جرت جلسة افتتاح المؤتمر في مبني مجلس الأمة الجزائري في العاصمة الجزائرية بحضور أعضاء الوفود المشاركة ، وعدد كبير من أعضاء مجلسي الأمة والمجلس الشعبي الوطني الجزائريين ، وأعضاء السلك الدبلوماسي للبلدان العربية وغير العربية ، وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني الجزائري .

وأقيمت في حفل الافتتاح كلمات كل من :

- السيد مارك دوستان دوبرنيس ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الجزائر .
- السيد مارتن شونغونغ ، الاتحاد البرلماني الدولي .

خلال حث الحكومات على تلبية مطالب الناخبين .

- إيجاد آلية لانتخاب رئيس البرلمان والمكتب ، من قبل النواب وتشكيل اللجان ، وفقاً لنفس الآلية .

- النظام الداخلي يجب أن يكون محكماً بالدستور وينبغي عرضه على المجلس الدستوري بعد إقراره .

- توزيع البرلمانيين على اللجان بشكل دوري لتمكين البرلماني من العمل في أكثر من لجنة خلال مدة عضويته ليكتسب الخبرة .

المحور الثالث :

الحصانة البرلمانية ووضع أعضاء المعارضة :

■ التوصيات :

- اعتماد منظور متتطور للحصانة البرلمانية، وتوفير الطمأنينة والثقة لأعضاء البرلمانات ، في الموالة والمعارضة .

- التمسك بالحصانة الموضوعية والتقليل التدريجي لنطاق الحصانة الإجرائية .

- مراعاة الدور الحاسم للقضاء في تفعيل مفهوم ومضمون بناء الديمقراطية وضمان سيادة القانون .

- الحد من تدخل السلطات التنفيذية في عمليات رفع الحصانة .

المحور الرابع :

نحو افتتاح أفضل للبرلمانات العربية على الناخبين والمجتمع المدني والإعلام :

■ التوصيات :

- العمل لإقامة علاقة حية ومقابلة بين البرلمانيين والناخبين واستخدام جميع وسائل الاتصال لتحقيق هذه الغاية ، من البريد العادي

التالية حول كل محور من محاور النقاش :

المحور الأول :

الإجراءات البرلمانية والمتطلبات الإدارية من أجل تعزيز قدرات أعضاء البرلمانات العربية .

■ التوصيات :

- تأمين الدعم الفني للبرلمانيين من خلال تقديم خدمات فنية وإدارية ملائمة تثير طبأ على هذا الدعم .

- مراعاة الأولويات في تقديم الدعم الفني : تدريب الباحثين البرلمانيين ، جولات دراسية للبرلمانيين للاطلاع على تجارب الآخرين ، إجراء دراسات مقارنة ، الاهتمام بالمكتبات البرلمانية وتدريب كادر متخصص لها ، تطوير الأمانات العامة في البرلمانات ل تستطيع تلبية حاجات البرلمانيين المتزايدة . وكذلك العمل على إنشاء معهد عربي لتخرج الأطر البرلمانية المحترفة .

- السعي إلى الوصول إلى قرارات سياسية تجعل من البرلمانات أدوات فاعلة تضمن استقلالها عن السلطات التنفيذية ، وتحريرها من هيمنة هذه السلطات .

المحور الثاني :

مقارنة اللوائح الداخلية للبرلمانات العربية:

■ التوصيات :

- إصلاح اللوائح الداخلية للبرلمانات بحيث تعزز من صلاحيات البرلمانيين وتنقل من العراقيل في عمل الأعضاء .

- تطوير اللوائح الداخلية بحيث تساعد على دعم استقلالية البرلمان وتزيد من مرونة تحركه .

- إيجاد آليات تحول دون تحويل النائب إلى وسيط شخصي بين الحكومة والناخبين من

البرلمان ودوره كمؤسسة تمثل مصالحهم ومطامحهم ، ورفع مستوىوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ومتابعة أعمال البرلمانات .

- تقديم الدعم الإعلامي للبرلمانيين من خلال تخصيص برامج تلفزيونية وإذاعية وموقع صحفية تعكس أنشطتهم واقتراحاتهم لحل المشاكل التي يواجهونها في عملهم ، وتخصيص أوقات محددة لبث جلسات البرلمان بصورة مباشرة على شاشات التلفزيون ، وإذاعة مقابلات مسجلة أو مصورة مع أعضاء البرلمان لعرض وجهات نظرهم إزاء مختلف القضايا التي تهم المواطنين .

- إعداد برامج تلفزيونية خاصة موجهة إلى الشباب لتعريفهم بالحياة البرلمانية وبحقوقهم وواجباتهم إزاء هذا الجانب من حياة الوطن ، وجذبهم إلى المشاركة في الحياة العامة .

- استخدام وسائل الإعلام ، لاسيما التلفزيون ، كوسيلة لإقامة الحوار بين البرلمانيين والحكومة ، وبين أنصار الحكومة والمعارضة في البرلمان وبين البرلمانيين والناخبين .

إلى البريد الإلكتروني ، إلى الانترنت .

- الحرص على القيام بزيارات ميدانية من قبل النواب إلى دوائرهم الانتخابية لللقاء مع المواطنين ، والمشاركة في التجمعات الشعبية والمظاهرات التي تقام في مختلف المناسبات وتقديم كشف للمواطنين بما قام به البرلمانيون من أنشطة داخل البرلمان .

- تحسين العلاقة وتفعيلها بين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والتواصل مع هذه المنظمات ورموزها ب مختلف الوسائل للتعرف على مشاكلها ومتطلباتها وإشراكها باقتراح الحلول المناسبة .

- التعاون مع المستشارين القانونيين لأعضاء الحكومة والاستفادة من العلاقة معهم لتقديم بعض الخدمات للناخبين في الدوائر الانتخابية للنواب .

المotor الخامس :

البرلمانات والإعلام - التغطية الإعلامية وال الحوار العام .

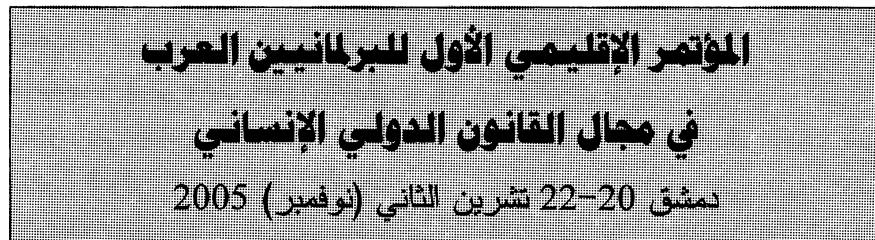
■ التوصيات :

- استخدام وسائل الإعلام المقررة والمريئة والمسموعة لتعزيز الثقافة الديمقراطية والبرلمانية ، وتعريف المواطنين بأهمية



نَقْدَابِر

- 2 -



خطة العمل الصادرة

وفي ختام أعمال هذا المؤتمر أصدر المشاركون هذه الوثيقة :

- تعبيراً عن قلقهم العميق إزاء الانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي الإنساني التي تضر بالسكان المدنيين في العالم كافة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة .

- وإدراكاً للأحكام التي أوردها القانون الدولي الإنساني للحيلولة دون المعاناة الإنسانية والتحفيف منها أثناء النزاعات المسلحة والتي يجب أن تفعل من خلال تطبيقها الأصعدة الوطنية .

- وأخذًا في الاعتبار التعاون المثمر بين جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والذي أسفر عن اعتماد مجموعة من خطط العمل الإقليمية لتطبيق القانون الدولي الإنساني والتي ساهمت بشكل فعال عند تطبيقها في تحقيق عديد من الإنجازات في مجال إنفاذ القانون الدولي الإنساني مما يعكس موقف الدول العربية من

انعقد خلال الفترة من 20-22 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 المؤتمر الإقليمي الأول للبرلمانيين العرب في مجال القانون الدولي الإنساني وشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني العربي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجلس الشعب السوري وقد شارك في أعماله برلمانيون يمثلون كلاً من :

- 1 - الأردن
- 2 - البحرين
- 3 - الجزائر
- 4 - السعودية
- 5 - سوريا
- 6 - عُمان
- 7 - فلسطين
- 8 - قطر
- 9 - لبنان
- 10 - المغرب
- 11 - اليمن

المصادقة على كافة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ، واقتراح التصديق على هذه الاتفاقيات بما يتلاءم والمصالح القومية لكل دولة .

سادساً - دعوة الاتحاد البرلماني العربي إلى تنظيم مؤتمر لتحديد المفاهيم الخاصة بحق المقاومة المشروعة والإرهاب لما لها الموضوع من أهمية ترتبط بالمصالح القومية العربية .

سابعاً - مطالبة البرلمانات العربية ببحث البرلمانات في الدول التي تنتهك القانون الدولي الإنساني على اتخاذ ما يلزم للعمل على وقف هذه الانتهاكات .

ثامناً - مطالبة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بمتتابعة تنفيذ هذه الخطة والإعداد لمؤتمر إقليمي ثانٍ بعد فترة كافية لتبادل خبرات البرلمانات العربية في تنفيذ هذه الخطة .

وفي الختام وجه المشاركون الشكر للجهات المنظمة لهذا المؤتمر وهي الاتحاد البرلماني العربي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومجلس الشعب السوري لما بذل من جهد في الإعداد والتخطيط والذي ساهم بشكل فعال في إنجاح هذا المؤتمر .

كما وجه المشاركون الشكر إلى الجمهورية العربية السورية على استضافة أعمال هذا المؤتمر وتوجهوا بخطاب شكر منفصل في هذا الشأن إلى فخامة الرئيس بشار الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية .

هذا وقد عقد البرلمانيون العرب المشاركون في المؤتمر اجتماعاً تدارسوا فيه الوضع العربي الراهن وأصدروا البيان التالي :

احترام وكفالة احترام أحكام القانون الدولي الإنساني .

- واهتمامًا بالتطورات ذات الصلة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والتي يجب أن تعكسها خطة العمل الصادرة عن البرلمانيين العرب لتكامل المنظومة التشريعية مع هذا الجهد .

وقد اعتمد المشاركون خطة العمل التالية :

أولاً - دعوة البرلمانات العربية إلى إنشاء لجان متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني لتسهر على اعتماد التشريعات المنفذة لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني على الأصعدة الوطنية والاضطلاع بدورها الرقابي في رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني .

ثانياً - حث الحكومات العربية التي لم تتشئ بعد لجان حكومية لتطبيق القانون الدولي الإنساني إلى سرعة إنشاء مثل تلك اللجان لما لها من دور في تنسيق الجهود الوطنية من واقع ما تم رصده من إنجازات في الدول العربية الثمانية التي أنشأت هذه اللجان .

ثالثاً - التأكيد على أهمية مبادرة البرلمانات العربية إلى اعتماد تشريعات لحماية شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر وتجريم الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات القانون الدولي الإنساني .

رابعاً - دعوة البرلمانات العربية إلى إعداد برامج خاصة لنشر أحكام القانون الدولي الإنساني بين أعضاء كل برلمان والعاملين به من أجل الوصول إلى الإمام الكامل بالجوانب المتعلقة بهذا الموضوع .

خامساً - حث البرلمانات العربية على

**بيان صادر عن
البرلمانيين العرب المجتمعين في دمشق
من 20 إلى 22/11/2005**

الاحتلال الأمريكية ، والتأكيد على تماسك الشعب العراقي ووحدته .

وعبر البرلمانيون العرب عن قلقهم الشديد وانشغالهم البالغ من متابعة الضغوط على سوريا واعتبروا أن من شأن ذلك زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة مما يضع الأمن والسلام في العالم أمام تحد حقيقي .

وقد جدد البرلمانيون العرب تضامنهم الفعال مع سوريا قيادة وشعباً معتبرين أن كل الإجراءات المتخذة ضد الشقيقة سوريا ما كانت لتتخذ لولا المواقف الثابتة التي تميزت بها سوريا في نصرة القضايا العربية المصيرية وعلى رأسها مناصرة الشعب الفلسطيني حتى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ومؤازرة الشعب اللبناني الشقيق حتى تحرير باقي الأجزاء المحتلة من وطنه والوقف بصمود مع استقلال وسيادة العراق ووحدته أرضاً وشعباً .

ويدعوا البرلمانيون العرب الحكومات العربية والمنظمات الشعبية العربية والدولية وجميع برلمانيي العالم والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية إلى إعلان تضامنهم الفعال مع سوريا ومساندتهم ومؤازرتهم لها في هذه الظروف الدقيقة واتخاذ جميع المواقف والإجراءات الممكنة التي تحول دون عزلها أو معاقبتها على مواقفها القومية وحتى تبقى سوريا - كما كانت دائماً - قلعة للصمود والشموخ ومعقلأً للدفاع عن القضايا العادلة

انعقد في دمشق ، عاصمة الجمهورية العربية السورية ، من 20 إلى 22/11/2005 المؤتمر البرلماني العربي الأول حول القانون الدولي الإنساني ، وعلى هامش أعمال المؤتمر تدارس البرلمانيون العرب الوضع الدولي الراهن والسبل الكفيلة بتعزيز التضامن العربي في مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة العربية عموماً ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص .

وقد شدد البرلمانيون العرب على أهمية تحقيق التضامن العربي وضرورة تعزيز التعاون بين الدول العربية في شتى الميادين ، وأكدوا على ضرورة العمل من أجل رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني ، ووقف الاعتداءات اليومية عليه ، وكذلك وقف بناء الجدار الفاصل الذي مزق أوصال الشعب الفلسطيني ، وحرم الفلسطينيين من التواصل فيما بينهم ، ومنعهم من استثمار أراضيهم .

ودان البرلمانيون العرب الاعتداءات الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية الدائمة على لبنان ودعوا إلى وقفها ، وإلى إرغام إسرائيل على الامتناع عن زرع الألغام الإسرائيلية في لبنان ، وتسليم الخرائط التفصيلية الخاصة بالألغام التي زرعتها في لبنان أثناء الاحتلال .

وثمن البرلمانيون العرب اجتماع الأطياف العراقية في كنف الجامعة العربية ، كمقدمة للوفاق على المطالبة بجدولة انسحاب قوات

جميع أطياف الشعب السوري الشقيق الرافض
لكل المحاولات البائسة لزعزعة استقراره
والمس بوحدته وسيادته الوطنية .

دمشق في 2005/11/22

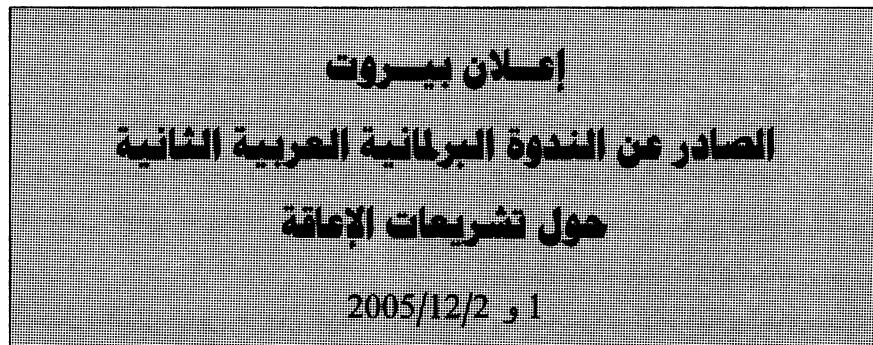
البرلمانيون العرب المجتمعون في دمشق

وعن السلام والأمن في المنطقة وفي العالم .
كما يجيء البرلمانيون العرب صمود الشعب
السوري الشقيق والتحامه مع قيادته ودفاعه عن
مؤسساته ورفضه القاطع لكل المحاولات
الأجنبية الرامية إلى التدخل في شؤونه الداخلية
كما يعتزون بالوطنية الصادقة التي عبرت عنها





- 3 -



التي تخصهم .

2 - اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن أخذ حقوق الأشخاص المعوقين بعين الاعتبار عند إعداد وإقرار جميع القوانين على اختلاف مضمونها . وذلك من خلال إحداث لجنة دائمة داخل كل برلمان عربي تعنى بتحليل القوانين للتأكد من أنها (1) تضمن حقوق المعوقين و (2) لا تؤثر سلبياً على أوضاعهم و (3) لإعطائهما دور رقابي في تنفيذ القانون .

3 - وضع آليات لتفعيل القوانين المحدثة وإيجاد ميزانيات مناسبة للتطبيق ، وتطوير قوانين الملائمة في حال عدم وجودها .

4 - إيجاد قواعد موحدة لبناء قدرات المشرعين تنطلق من مبدأ تكافؤ الفرص والانفتاح على التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الوعي البرلماني حيال قضياتهم عبر توسيع الحوارات وتعزيز تبادل الخبرات الثقافية

عقدت الندوة البرلمانية العربية الثانية حول تشريعات الإعاقة بدعوة من دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، وبالتعاون مع المقرر الخاص لشؤون الإعاقة الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني وتحالف المنظمات اللبنانية للإعاقة ووكالات الأمم المتحدة المساندة (UNIFEM, UNESCO, ESCWA) ، وبمشاركة برلمانيين ممثلين مجالس تشريعية وتمثيلية وهيئات وجمعيات أهلية ، محلية وعربية وأجنبية .

اتفق المجتمعون على مشروع الإعلان التالي :

1 - دعوة المشرعين عند إقرار الدساتير والنظم الأساسية للتأكد من تضمين بنود واضحة تتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والعمل على قدم المساواة . والتأكيد على إشراك أصحاب القضية في جميع القرارات

ومشتركة بين جميع الدول العربية تتضمن القوانين والتشريعات ، التجارب الناجحة ، الموارد والخبرات في مجال الإعاقة وحقوق الأشخاص المعوقين .

9 - ضرورة تفعيل دور الإعلام ومشاركته الفاعلة في التوعية الهدافـة إلى الترويج لثقافة الدمج .

10 - التركيز على شمولية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقات لتمكينهم وتفعيل دورهم في المجتمع .

11 - التأكيد على التعاون الكامل والمستمر بين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات الأهلية والحكومات . وتدريب الكوادر على تعامل الأشخاص ذوي الإعاقات في المؤسسات التربوية وأماكن العمل .

وال الفكرية .

5 - العمل على توعية المسؤولين ، وأصحاب القرار ، والعاملين في المجال الاجتماعي والتربية ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات بضرورة تأمين تكافؤ الفرص لتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة .

6 - دعم جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات ومناهضة التمييز واحترام حقوق الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه .

7 - العمل على تأمين فرص الوصول والاتصال في مجالات التعليم والعمل .

8 - العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة

توصيات مجلس النواب اللبناني

إيجاد قواعد موحدة لبناء قدرات المشرعين تنطلق من مبدأ تكافؤ الفرص والانفتاح على التشريعات الدولية الخاصة بحقوق المعوقين وتعزيز الوعي البرلماني حيال قضاياهم عبر توسيع الحوارات وتعزيز تبادل الخبرات والتبادلات الثقافية والفكرية .

ضرورة وضع القانون اللبناني 2000/220 موضع التنفيذ واستكمال المراسيم التنظيمية لهذا القانون وتفيذ كل بنوده .

دعم جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المجموعات الخاصة ومناهضة التمييز والدفاع عن حقوق الإنسان أي إنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه أو دينه أو عرقه أو إن كان من ذوي الاحتياجات الخاصة. إيجاد تشريعات موحدة تضمن لهذه الفئة المهمة من مجتمعنا ممارسة العيش في حرية وبطريقة آمنة وكريمة و كاملة المواطنية والاندماج في مجتمعهم من خلال إعطائهم حقوقهم في مختلف مناحي الحياة .

توصية الشيخة حصة آل ثاني

المعاقين واستبدال ذلك بإدراج اصطلاحات حداثية مبنية على أساس أن كل الناس متساوون وبأن الإعاقة هي مجرد اختلاف هذا أو لا ، ثانياً التفكير بمنطق الحق واستيعاب مرجعية

أن يتم في التصنيفات الرسمية والتعريفات في جميع المؤتمرات والندوات العربية التي تتناول قضايا الإعاقة التخلص نهائياً عن استعمال العبارات المتداولة لوهن أو نعت الأشخاص

أن يتم تبني مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقات بدل من المصطلحات المستخدمة حالياً ومنها أصحاب العاهات ، العيوب الخلقية ، المأمون ، الأبله ، المعتوه ، وغير اصحاب .

حقوق الإنسان حتى لا يتم وصم الأشخاص في وضعية الإعاقة بما يسيء إلى كرامتهم ويمس شعورهم الإنساني ويشعرهم بالإقصاء والتهميش .

(المقترن)

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب .
مجلس وزراء الصحة العرب .
مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب .
مجلس وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي .
اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان
اللجنة الدائمة للتشريعات .
اللجنة الدائمة للأسرة العربية .
لجنة المرأة العربية .
المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
لمناقشة كافة الجوانب والاختصاصات المتعلقة بموضوعات الإعاقة و مجالاتها .
ناتسي باكير
ممثلة الجامعة العربية

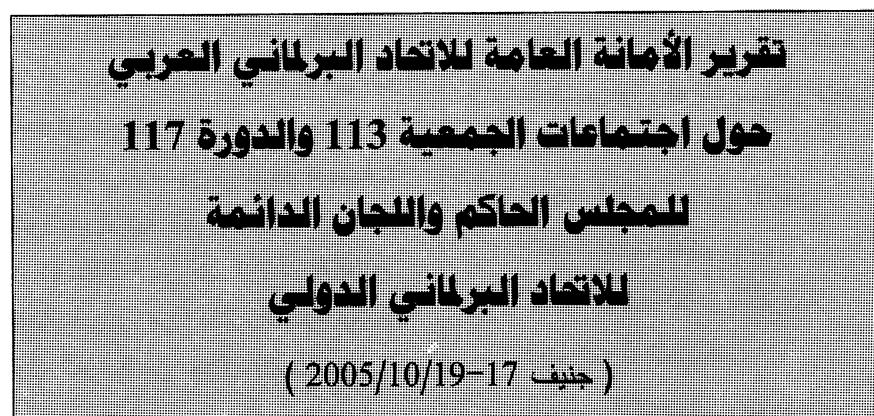
1 - بما أن البرلمان العربي « المؤقت » ، قد تشكل ، وسيكون أول اجتماع لهذا البرلمان في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2005 ، وسيضم هذا البرلمان « أربعأعضاء » من كل دولة عربية ، أي أن البرلمان العربي بمجموعه (88) عضو ، فإني أوصي أن ترفع توصيات هذه الندوة البرلمانية العربية الثانية المتعلقة بتشريعات الإعاقة - بيروت ٢٠٠٥/١٢/٢١ إلى البرلمان العربي من خلال الأمانة العامة بجامعة الدول العربية من خلال الأستاذ عمرو موسى .

2 - أن يدرج موضوع المعوقين « كبند دائم » على جدول أعمال المجالس الوزارية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، وكذلك على اللجان الدائمة والاستشارية وعلى سبيل المثال :



تقديرات

- 4 -



ورابطة البرلمانيين الناطقين بالفرنسية ، والبرلمان الأوروبي ، والمجلس الوطني الفلسطيني ... وغيرها .

ثالثاً - حول أعمال الجمعية الثالثة عشرة بعد المائة :

ناقشت الجمعية 113 جدول أعمال تضمن البنود الآتية :

1 - انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية الثالثة عشرة بعد المائة .

2 - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية .

3 - الدور الخاص للبرلمان ولوسائل الإعلام في تزويد الرأي العام بالمعلومات الموضوعية ، وبصورة خاصة حول النزاعات المسلحة والنضال ضد الإرهاب.

أولاً - المقدمة :

في الفترة من 17/10/2005 انعقدت في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف اجتماعات الجمعية الثالثة عشرة بعد المائة (Assembly) لاتحاد البرلماني الدولي (Arab Parliamentary Union) وأجتماعات الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم (Governing Council) في الاتحاد . وقد شاركت في هذه الاجتماعات وفود برلمانية تمثل البرلمانيات الأعضاء في الاتحاد . وحضر الاجتماعات بصفة عضو مشارك أو مراقب ممثل العديد من منظمات الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي ، وممثلو المنظمات البرلمانية الإفريقية ، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي ، والاتحاد البرلماني الأفريقي ، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية ،

رابعاً - افتتاح أعمال الجمعية :

نظراً لانعقاد الجمعية في جنيف ، أي في بلد المقر الدائم للاتحاد البرلماني الدولي ، ونظراً لعدم وجود شعبة تستضيف الاجتماعات ، فقد اقتصر افتتاح الجمعية على كلمة قصيرة ألقاها رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي السيد باييز فيردوغو ، ورحب في مستهلها بالأعضاء المشاركين ، واستعرض بنود جدول الأعمال مبيناً أهميتها بالنسبة لنشاط البرلمانيين ولعلاقتهم ب مختلف المؤسسات الإعلامية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي .

وأشار إلى أن هذه الدورة هي الأخيرة التي سيرأسها لأن فترة ولايته تنتهي بانتهاء أعمال الجمعية . وقام بسرد المهام التي قام بها خلال السنوات الثلاث التي مضت على رئاسته للاتحاد ، مركزاً بوجه خاص على تعزيز العلاقة مع الأمم المتحدة ، وموضحاً أن بإمكان الاتحاد أن يتبوأ مركزاً دولياً أفضل من خلال إعطاء بُعد برلماني لنشاط الأمم المتحدة . وكذلك تناول السيد باييز علاقات الاتحاد البرلماني الدولي مع المنظمات البرلمانية الإقليمية مشيراً إلى أن هذه العلاقة قد تحسنت خلال السنوات القليلة الماضية . وتعرض عملية الإصلاح التي جرت في هيكلة الاتحاد وبين أن وضع الاتحاد قد أصبح أكثر استقراراً وإن الهيكلية الجديدة أصبحت أكثر مرونة في استيعاب أنشطة الاتحاد وتنوع المواضيع والاهتمامات التي سيتناولها الاتحاد في عمله المقبل ، ويبقى الأساس في كل أنشطة الاتحاد المساعدة على إشاعة الديمقراطية وترسيخ مسيرتها في جميع أنحاء العالم . ووجه الشكر إلى الأمين العام للاتحاد وإلى سكرتارية الاتحاد وإلى جميع الرؤساء الذين تعاونوا معه خلال

(اللجنة الدائمة الأولى حول السلام والأمن الدولي) .
4 - الهجرة والتنمية .

(اللجنة الدائمة الثانية حول التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)

5 - أهمية المجتمع المدني وتفاعله مع البرلمانات والجمعيات الأخرى المنتخبة بشكل ديمقراطي من أجل إنضاج الديمقراطية وتطورها .

(اللجنة الدائمة الثالثة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان)

6 - إقرار مواضيع بنود جدول أعمال الجمعية 115 وتعيين المقررين .

7 - الكوارث الطبيعية : دور البرلمانيات في الوقاية وإعادة التأهيل وإعادة البناء وحماية المجموعات المستضعفة⁽¹⁾ .

ثالثاً - الطلبات الخاصة بإدراج بند استعجال في جدول أعمال الجمعية :

كان أمام الجمعية حتى اليوم السابق لانعقادها ثلاثة طلبات تتعلق بإدراج بنود طرئة في جدول أعمالها . وقد جاءت الطلبات الثلاث من البرلمانيات الأعضاء في كل من : باكستان، المكسيك ، الهند . وكانت الطلبات الثلاثة حول موضوع واحد هو الكوارث الطبيعية ودور البرلمانيات في إنقاذها وحماية السكان المتضررين منها . ولهذا قررت الجمعية دمج الطلبات الثلاث تحت عنوان واحد وأقرت إدراجها في جدول أعمالها تحت رقم (7) وإحالته إلى اللجنة المختصة لدراسته وإعداد مشروع قرار حوله يرفع إلى الجلسة الختامية الجمعية .

⁽¹⁾ كان هذا عنوان البند الاستعجال الذي أقرت الجمعية 113 بإدراجها في جدول أعمالها .

الدورة التي عقدت في مانيلا يومي 2005/4/6 و 4.

3 - دراسة البند 4 من جدول أعمال الجمعية :

« الهجرة والتنمية »

وتضمنت الدراسة :

أ - دراسة التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقرر، ثم مناقشته.

ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج - تعيين مقرر للجمعية 113.

4 - التحضير للجمعية 115 :

أ - اقتراحات لمواضيع تدرسيها الجمعية.

ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين.

3 - اللجنة الدائمة الثالثة : اللجنة الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان :

جدول أعمال اجتماع اللجنة :

1 - إقرار جدول الأعمال.

2 - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في مانيلا يومي 2005/4/7 و 5.

3 - دراسة البند 5 من جدول أعمال الجمعية :

« أهمية المجتمع المدني وتفاعله مع البرلمانات والجمعيات الأخرى المنتخبة بشكل ديمقراطي ، من أجل إضافة الديمقراطية وتطورها ».

واشتملت الدراسة على :

أ - دراسة التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقرر، ثم مناقشته.

ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه.

فترة رئاسته .

خامساً - اجتماعات اللجان الدائمة :

عقدت في إطار الجمعية 113 اجتماعات اللجان الدائمة الثلاث في الاتحاد ، وذلك على النحو التالي :

1 - اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين :

جدول أعمال اجتماعات اللجنة :

1 - إقرار جدول الأعمال.

2 - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في مانيلا في (نيسان - أبريل 2005) .

3 - دراسة البند 3 من جدول أعمال الجمعية :

« الدور الخاص للبرلمان ولوسائل الإعلام في تزويد الرأي العام بالمعلومات الموضوعية ، وبصورة خاصة حول النزاعات المسلحة والنضال ضد الإرهاب ».

وتضمنت الدراسة :

أ - تقديم التقرير ومشروع القرار الذي أعده المقرر ومناقشتها.

ب - تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج - تعيين مقرر للجمعية 113.

4 - التحضير للجمعية 114 :

أ - اقتراحات لمواضيع تدرسيها اللجنة.

ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين.

2 - اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة :

جدول أعمال اجتماعات اللجنة :

1 - إقرار جدول الأعمال.

2 - الموافقة على التقرير المقدم بخصوص

نيويورك قبل شهر تقريباً . ولكنني لم أذهب لأسباب فاهرة . إلا أنني لم أقرأ سطراً واحداً عن اجتماع رؤساء برلمانات العالم في نيويورك . ثم أضاف الأستاذ بري يقول :
 واليوم أعلنت انحصارياً إلى السيد كاسيني⁽²⁾ ، ليس لأننا أصدقاء ، بل لأنه انتبه إلى أن البرلمانات يجب أن يكون لها صوت مسموع في العالم ، وأنه يرفض تهميش البرلمانيات . لقد دعونا دائماً لأن نأخذ دورنا إلا فإن الاتحاد سيقى مؤسسة رأي عام . ما نريده هو أن يكون للاتحاد دور في الرقابة على المؤسسات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة .

وفي ختام كلمته عبر الأستاذ بري عن الشكر للدولة السويسرية وللأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ، وحيث الرئيس الجديد للاتحاد السيد كاسيني على إنشاء جهاز إعلام خاص بالاتحاد .

ثم تحدث السيد أندرو ليغالي ، رئيس الوفد الكيني ، ونائب وزير العدل في كينيا فأكد دعوة البرلمان الكيني لجميع البرلمانيات المشاركة في أعمال الجمعية 114 التي ستعقد في نيروبي في النصف الأول من شهر أيار/مايو 2006 ، مؤكداً أن نيروبي ستكون آمنة ، جميلة وممتعة ، وأنها ستتوفر للبرلمانيين المشاركين في أعمال الجمعية 114 أقصى ما يمكنها من العناية والراحة .

وقبل أن يعلن عن اختتام أعمال الجمعية 113 وجه السيد بايلز ، رئيس الاتحاد الخارج، الشكر الجزيل لجميع البرلمانيات ولجهاز الأمانة العامة للاتحاد على التعاون البناء الذي لاقاه منهم جميعاً .

ثم أعلن اختتام أعمال الجمعية .

⁽²⁾ الرئيس الجديد للاتحاد البرلماني الدولي .

- ج - تعين مقرر للجمعية 113 .
 4 - التحضير للجمعية 115 :

- أ - اقتراحات لمواضيع تدرسها اللجنة .
 ب - اقتراحات لاختيار مقررين اثنين .
 اجتماعات اللجان :

عقدت كل من اللجان الثلاث اجتماعين خصص الأول منها لمناقشة التقرير ومشاريع القرارات المقدمة من مقررين اللجان . وشكلت في هذه الاجتماعات الأولى لجان صياغة لإدخال التعديلات التي تمت الموافقة عليها من قبل أعضاء اللجان . وكرست الاجتماعات التالية للاطلاع على الصيغ النهائية لمشاريع القرارات التي أعدتها لجان الصياغة والموافقة عليها تمهيداً لعرضها على الجلسة الختامية للجمعية الحادية عشرة بعد المائة .

السادس - الجلسة الختامية للجمعية :

عقدت الجمعية الثالثة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي جلستها الختامية بعد ظهر يوم الأربعاء 19 تشرين الأول - أكتوبر 2005 . وبذلت الجلسة بعرض التقارير ومشاريع القرارات التي أعدتها اللجان الدائمة . ووافقت الجمعية بالتصفيق على مشاريع القرارات الأربع التي عرضت عليها .

وقبل الإعلان عن اختتام أعمال الجمعية تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية - السياسية في الاتحاد ، معربين عن شكرهم وامتنانهم لرئاسة الاتحاد وسكرتариته على التنظيم الجيد لأعمال الجمعية وعلى النتائج الإيجابية التي تم خصبت عنها .

وتحدث باسم الوفود العربية دولة الرئيس ، نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي . وقد بدأ السيد بري كلمته بقوله : لقد دعى جميع الرؤساء إلى

- د - مجموعة الوسطاء بخصوص قبرص (انتخابات فقط) .
- 12 - الجمعية 114 للاتحاد البرلماني الدولي (نيكاراجوا ، كينيا ، 12/6/أيار - مايو / 2006) .
- 13 - الاجتماعات البرلمانية القادمة ..
- أ - الاجتماعات النظامية .
- ب - الاجتماعات التخصصية والاجتماعات الأخرى .
- 14 - تعيين مدققين اثنين لحساب السنة المالية 2005 .
- 15 - التعديلات على الأنظمة واللوائح .
- 16 - انتخاب أعضاء في اللجنة التنفيذية .
- 17 - انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

عقد المجلس الحاكم اجتماعين لمناقشة البنود المدرجة في جدول أعماله ، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة . وفيما يلي عرض لأبرز القضايا التي ناقشها المجلس والقرارات التي اتخذها .

١ - التضويم :

- وافق المجلس على قبول الطلب المقدم من برلمان جزر المالديف بالانساب إلى عضوية الاتحاد .
- كذلك وافق على إعادة انتساب برلماني كل من الدومينيكان ومدغشقر إلى عضوية الاتحاد .
- واتخذ المجلس قراراً بتعليق عضوية الجمعية في موريتانيا ، نظراً لحل هذه الجمعية إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام السابق . وعبر المجلس عن الأمل في عودة الحياة البرلمانية إلى موريتانيا في أقرب

سابعاً - المجتمعات الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم:

جرت في إطار الجمعية 113 للجمعية المجتمعات الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم . وناقشت الدورة جدول أعمال يتضمن البنود الآتية :

- ١ - إقرار جدول الأعمال .
 - ٢ - الموافقة على محاضر الدورة 176 للمجلس الحاكم .
 - ٣ - قضايا متعلقة بالأعضاء في الاتحاد :
 - أ - طلبات الانساب وإعادة الانساب إلى الاتحاد .
 - ب - أوضاع بعض الشعب الأعضاء . - ٤ - تقرير الرئيس :
 - أ - حول أنشطته منذ الدورة 176 للمجلس الحاكم .
 - ب - حول أنشطة اللجنة التنفيذية . - ٥ - التقرير السنوي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة 176 للمجلس الحاكم .
 - ٦ - الوضع المالي للاتحاد .
 - ٧ - مشروع البرنامج الميزاني لعام 2006 .
 - ٨ - التعاون مع منظمة الأمم المتحدة .
 - ٩ - إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي .
 - ١٠ - تقارير حول المؤتمرات التي عقدت مؤحراً والاجتماعات التخصصية للاتحاد البرلماني الدولي .
 - ١١ - أنشطة الأجهزة العامة واللجان المتخصصة .
- أ - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين .
 - ب - لجنة تنسيق النساء البرلمانيات .
 - ج - مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء .

انتهت في ختام أعمال الدورة السابعة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم فترة رئاسة السيد بابيز الرئيس الخارج للاتحاد البرلماني الدولي . وكان على المجلس الحاكم انتخاب بديل له لفترة السنوات الثلاث القادمة . وكانت معركة الرئاسة قد بدأت ساخنة منذ اجتماعات الجمعية الـ 112 في مانيلا (نيسان - أبريل 2005) حيث بدأ المرشحان لمنصب الرئاسة : الإيطالي ، بيير فيرديناندو كاسيني ، رئيس مجلس النواب الإيطالي ، والبلجيكي غيرت فيرسنيك ، عضو البرلمان البلجيكي ، حملتهما الانتخابية بالقيام بالاتصالات وتوزيع النشرات والصور واللقاء مع أعضاء الوفود . تواصلت الحملة الانتخابية خلال الصيف الماضي وصولاً إلى اجتماعات الجمعية الـ 113 في جنيف في شرين الأول - أكتوبر 2005 حيث بلغت ذروتها . وكانت أبرز النشاطات التي قام بها المرشحان في جنيف إعلان البرنامج الذي يخوض كل منهما على أساسه معركة رئاسة الاتحاد ، وتنظيم لقاءات مع أعضاء المجموعات الجغرافية - السياسية في الاتحاد ، ومع النساء البرلمانيات .

وفي بداية الانتخاب أعطيت لكل مرشح مدة خمس دقائق لتقديم نفسه وبرنامج أمام الجلسة العامة للمجلس الحاكم . ثم بدأت عملية الاقتراع . وكانت النتائج كما يلي :

الآجال .

- ووافق المجلس على إعطاء صفة عضو مراقب في الاتحاد لـ « منظمة حظر الأسلحة الكيماوية » .

2 - جدول أعمال الجمعية الـ 144 في تبرويبي :

1 - انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية الـ 114 .

2 - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية .

3 - دور البرلمانات في تعزيز مراقبة التجارة بالسلاح الصغير والأسلحة الخفيفة وذخيرتها .

(اللجنة الدائمة حول السلم والأمن الدوليين)

4 - دور البرلمانات في الإدارة البيئية وفي مكافحة التآكل الشامل البيئية .

(اللجنة الدائمة حول التنمية المستدامة والتمويل والتجارة)

5 - كيف تستطيع البرلمانات ، وكيف ينبغي عليها أن تطور الوسائل الفعالة لمكافحة العنف ضد النساء في جميع الميادين .

(اللجنة الدائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان)

6 - إقرار مواضيع المناقشة في الجمعية الـ 116 وتعيين المقررین .

3 - انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي :

الأكثرية المطلقة	عدد الأوراق الصالحة	مجمل عدد الأوراق
171 صوتاً	337	340

وبذلك أصبح السيد بيير كاسيني رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات الثلاث

الأصوات التي نالها كاسيني : 230 .

الأصوات التي نالها فيرسنيك : 107 .

الأمن والسلام في حوض المتوسط اجتماعاً غير رسمي على هامش الجمعية 113 يهدف التحضير لاجتماع الجمعية البرلمانية المتوسطية في الأردن ، ولمناقشة الرد على رسالة و موقف السيد بوريل ، رئيس البرلمان الأوروبي-متوسطي من الجمعية . وقد جرت مناقشة مستفيضة لكلا الموضوعين وتم الاتفاق على ما يلي :

1 - بخصوص موقف السيد بوريل : تم الاتفاق على توجيه رسالة إلى السيد بوريل يوّقعها كل من السيد سال (فرنسا) وعبد الواحد الراضي (المغرب) وبابا ديميتريو (اليونان) توضح له الفروق بين الجمعيتيين وعدم تعرّضهما ، بل أنّهما متكاملتان . وتم الاتفاق أيضاً أن يوقع ممثّلو الأطراف المشاركة في عملية المتوسط الرسالة المقترحة . وقد أكد الاجتماع عضوية فلسطين الكاملة في الجمعية البرلمانية المتوسطية .

2 - اجتماع الجمعية البرلمانية المتوسطية في الأردن : تم الاتفاق على عقد الاجتماع الأول للجمعية البرلمانية المتوسطية في المملكة الأردنية الهاشمية على شاطئ البحر الميت . وتحدد الموعد في أواسط شهر كانون الأول - ديسمبر 2005 ، على أن يتم تأكيد الموعد بين مجلس النواب الأردني والرئاسة المؤقتة للجمعية . وقد أعلن السيد عبد الهادي المجالي ، رئيس مجلس النواب الأردني ترحيبه بأعضاء الجمعية في الأردن وعبر عن الأمل أن يحضر رؤساء البرلمانات المشاركة في الاجتماع التأسيسي للجمعية .

القادمة .

الجدير بالذكر أن فيرسينك طرح نفسه مرشح لمجموعة 12+ في حين أن كاسيني طرح نفسه مرشح للاتحاد بأسره ، بعض النظر عن المجموعات الجغرافية - السياسية . وقال في أحد تصريحاته ردّاً على سؤال حول ترشيح نفسه بمعزل عن المجموعة 12+ التي ينتمي إليها :

« أريد أن أرتكب أخطائي وأنحمل مسؤوليتها لوحدي » .

وبعد انتهاء عملية انتخاب الرئيس أعلن عن انتخاب السيدة ولیامس (من ناميبيا) نائبة لرئيس اللجنة التنفيذية ، أي لرئيس الاتحاد .

4 - ملء الشواغر في هيئات الاتحاد والجنة :

أ - اللجنة التنفيذية :

- تم انتخاب كل من السيدة لايتا ليرksamران (من تايلاند) ، والسيد الكسندر كوزلوفسكي (من الاتحاد الروسي) عضوين في اللجنة التنفيذية للاتحاد .

ب - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين :

- انتخاب السيد كاظم جلال ، عضواً احتياطياً في اللجنة .

ج - لجنة شؤون الشرق الأوسط :

- انتخاب السيد قادر سيرآن (من منغوليا) عضواً أصيلاً في اللجنة .

5 - اجتماع ممثّلو الأطراف المشاركة في عملية المتوسط :

عقد ممثّلو الأطراف المشاركون في عملية

٦ - الاجتماعات الفعالة للجمعية :

نيروبي (كينيا) جنيف بانكوك (تايلاند) جنيف أديس أبابا (أثيوبيا) كراكاس (فنزويلا)	7-12 أيار (مايو) 2006 13-18 تشرين أول (أكتوبر) 2006 29 نيسان (أبريل) - 4 أيار (مايو) 2006 أيلول (سبتمبر) - تشرين أول (أكتوبر) 2007 آذار (مارس) - نيسان (أبريل) 2008	114 - الجمعية 115 - الجمعية 116 - الجمعية 117 - الجمعية 118 - الجمعية - جمعية قادمة
--	---	--

رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي . وقد افتتح دولة الأستاذ بري الاجتماع مرحباً بأعضاء الوفود المشاركة ، وتنمى للجتماع عملاً منمراً ونتائج طيبة . وبعد الموافقة على جدول الأعمال نوقشت بنوده بندًا بندًا واتخذت القرارات المناسبة . وفيما يلي عرض لما توصل إليه الاجتماع من قرارات :

حول البند الاستعجالي في جدول أعمال الجمعية :

تمت الموافقة على تأييد دمج الطلبات الخاصة بإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية ، والمقدمة من الهند والباكستان والمكسيك ، في بند واحد وتأييد إدراجه .

حول انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي :

التحق أعضاء الوفود البرلمانية العربية مع كل من المرشحين لمنصب رئيس الاتحاد : فيرسنيك وكاسيني اللذين عرضا ، كل على حدة، برنامجيهما والأهداف التي يتوخيان تحقيقها في الاتحاد في حال النجاح . وطرحت على المرشحين العديد من الأسئلة حول دور الإعلام ، وحوار الحضارات ، وال موقف من القضية الفلسطينية ، وإيجاد التوازن داخل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي . . الخ .

وبعد انتهاء اللقاء مع المرشحين أقر

ثامناً - الاجتماع التساري للوقف

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً تشاورياً لتنسيق مواقفها إزاء القضايا المطروحة في جدول أعمال الجمعية .

حضر الاجتماع ممثلون عن برلمانات الدول التالية : الأردن ، الإمارات ، البحرين ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سوريا ، فلسطين ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن .

وناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود التالية :

- 1 - البند الإضافي في جدول أعمال الجمعية .
 - 2 - انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي :
 - أ - الاستماع إلى عرض من المرشحين (البلجيكي والإيطالي) .
 - ب - تبادل الآراء وتوحيد الموقف العربي تجاه الرئاسة .
 - 3 - اقتراح بعد مؤتمر برلماني عربي يشارك فيه مراقبون من المنظمات البرلمانية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني حول القضية الفلسطينية .
 - 4 - إصدار بيان باسم الوفود المشاركة حول الأوضاع العربية الراهنة .
- ترأس الاجتماع دولة الرئيس نبيه بري ،

**تاسعاً - نشاط ممثل الاتحاد
البرلماني العربي في
اجتماعات جنيف :**

- 1 - نشاط دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي:**
شارك دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي في أعمال الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي . وقام دولته بجملة من الأنشطة التي أسهمت في تعزيز موافق الوفود البرلمانية العربية :
 - ترأس دولة الأستاذ بري الاجتماع التشاوري للوفود البرلمانية العربية الذي اتخذ الموافق المناسبة لتوحيد أنشطة وموافقات الوفود العربية حول مختلف القضايا المطروحة أمام الجمعية . وطرح في الاجتماع اقتراحاً هاماً بعقد مؤتمر برلماني عربي خاص بالقضية الفلسطينية لمتابعة تطوراتها ، لاسيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة .
 - أجرى لقاءات عديدة مع مجموعة من رؤساء الوفود البرلمانية من مختلف المجموعات الجغرافية - السياسية ، وأوضح للجميعحقيقة الأوضاع في المنطقة ، لاسيما في فلسطين المحتلة وال العراق ، وموقف البرلمانيين العرب من هذه الأوضاع .
 - ألقى كلمة في الجلسة الختامية للجمعية ، باسم الوفود البرلمانية العربية أكد فيها ضرورة الاهتمام بالدور العالمي للاتحاد البرلماني الدولي ، خاصة لجهة أن يكون للاتحاد دور رقابي على المؤسسات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة .
- 2 - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد :**
شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات جنيف بوفد ترأسه السيد

المجتمعون بالإجماع تأكيد القرار الذي اتخذه الدورة 46 لمجلس الاتحاد (الجزائر - يوليو - تموز 2005) بتأييد ترشيح السيد كاسيني ، رئيس مجلس النواب الإيطالي ، لمنصب الرئاسة وتبلیغه هذا القرار .

**حول عقد مؤتمر برلماني عربي يتعلق
بالقضية الفلسطينية :**

طرح دولة الرئيس بري على المجتمعين فكرة عقد مؤتمر برلماني عربي خاص بالقضية الفلسطينية لمتابعة تطوراتها ، لاسيما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة . وقد وافق الاجتماع مبدئياً على الاقتراح ، وكلف دولة الرئيس بري والأمانة العامة للاتحاد بمتابعته . كما تمت الموافقة على اقتراح بدعوة مراقبين من منظمات دولية وإقليمية لحضور المؤتمر . وأكّد الرئيس بري أن النقطة الأساسية في إنجاح المؤتمر هي وجود موقف عربي موحد من الوضع في فلسطين .

حول بناء المقر الجديد للاتحاد :

أبلغ دولة الرئيس بري المجتمعين أنه قد قام بجولة في عدد من دول الخليج العربي شملت قطر والبحرين والكويت لتأمين المبالغ المالية اللازمة لبناء المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي ، وأن نتائج الجولة مشجعة . وأضاف أنه قد طلب من الأمانة العامة للاتحاد الإعداد لإجراء مناقصة عربية للمباشرة بأعمال البناء .

حول إصدار بيان باسم الوفود البرلمانية العربية:
تم الاتفاق على إصدار بيان حول الأوضاع العربية الراهنة ، بحيث يكون قصيراً ومترجماً إلى لغة أجنبية أو أكثر ، وكفت الأمانة العامة بإعداد البيان وعرضه على أعضاء الوفود (نص البيان ملحق بالقرير) .

- أعد مشروع البيان السياسي الذي صدر عن الوفود البرلمانية العربية .
- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي لتنسيق جهود الوفود الأفريقية والعربي إزاء القضايا المشتركة ، وتم في أحد هذه الاجتماعات وضع الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الحادي عشر واجتماع جنة المتابعة في بيروت في أوائل عام 2006 .
- كذلك التقى الأمين العام مع ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية : برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان الأنذ ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي وغيرها .

نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلا من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية .

- وقد أسهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية ومتابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان ، وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية خلال الجمعية :
- فقد وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً مختلف أنشطة الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة (جدول أعمال الجمعية ، جدول أعمال المجلس الحاكم ، اجتماعات اللجان) .
- وقام الوفد بالتحضير لاجتماع التشاوري الذي عقده الوفود العربية قبل بدء أعمال الجمعية لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي س تعالجها الجمعية .

بيان حول الأوضاع العربية الراهنة الصادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف

التضامن العربي وتعزيزه في الظروف الراهنة . ويؤكدون أن هذا التضامن لا يقتصر على التعاون السياسي وحده ، بل لابد أن يشمل التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، وأن يستند إلى مقومات أخرى في مقدمتها إشاعة الديمقراطية وترسيخها واحترام الحريات وحقوق الإنسان ورفع مكانة المرأة . ويدعون حوكمة إلى تسريع عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية والدينية العربية.

عقد الوفود البرلمانية العربية المشاركة في اجتماعات الجمعية 113 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف اجتماعاً تسييقاً برئاسة دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي وحضور السادة رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية ، استعرضت فيه الأوضاع العربية الراهنة ، وأصدرت البيان الآتي :

أولاً - حول التضامن العربي :
يشدد المجتمعون على أهمية تحقيق

مخاطر أجنبية .

خامساً - حول لبنان :

يؤكد المجتمعون دعمهم لموقف لبنان في مطالبه بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا ولحقه في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل . ويدينون جميع المحاولات الرامية إلى رزعنة الاستقرار في لبنان والتدخل في شؤونه تحت أي مسمى كان .

سادساً - حول السودان :

يرحب المجتمعون باتفاق المصالحة في السودان ، ويؤكدون دعمهم لوحدة السودان أرضاً وشعباً ، ويثمنون إعلان مبادئ حل النزاع في دارفور . ويدعون الدول العربية إلى تقديم الدعم المالي والفنى للسودان لتعزيز مسيرة السلام فيه .

سابعاً - حول قرارات الاتحاد السابقة :

يجدد المجتمعون تأكيدهم على قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة المتعلقة بالجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ، وبمدينتي سبته ومليلاية المغاربيتين وفي القرارات المتعلقة بموضوع الإرهاب .

ثامناً - حول بعض القضايا البرلمانية :

1 - يعرب المجتمعون عن ترحيبهم بانعقاد الاجتماع الأول للبرلمان العربي قبيل نهاية العام الحالي .

2 - يقررون عقد مؤتمر برلماني عربي إسلامي خاص من أجل القضية الفلسطينية والقدس الشريف يشارك فيه منظمات

ثانياً - حول القضية الفلسطينية - إن المجتمعين :

1 - يعتبرون أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة لن يكون حقيقةً ما لم يوضع مبناء غزة ومطارها الجوي ومعابرها البرية تحت الإشراف الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية .

2 - يؤكدون أيضاً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً للقرار 194 ، وتحمية إزالة جدار الفصل العنصري وإنهاء الاستيطان الإسرائيلي ، ويددون تضامنهم الكامل مع الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس .

ثالثاً - حول العراق :

يجدد المجتمعون دعمهم لوحدة العراق وسلامته ، أرضاً وشعباً ، بعيداً عن التقسيمات الطائفية والعرقية . ويددون حتمية إنهاء الاحتلال . ويدعون جميع أطياف الشعب العراقي إلى إنجاز متطلبات العملية السياسية في العراق لضمان استقراره وأمنه وعروبته ، وعودته عضواً فاعلاً في أسرته العربية – الإسلامية وفي المجتمع الدولي .

رابعاً - حول سوريا :

يؤكد المجتمعون دعمهم لحق سوريا الكامل في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 . ويعربون عن رفضهم لقانون محاسبة سوريا ، ويرفضون أية محاولة لعزلها ، ويددون تضامنهم معها في مواجهة أية تهديدات أو

استعمال المياه في الوطن العربي (بيروت
29-11/2005) .

4 - يؤكد المجتمعون حرصهم على تحسين
عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال
إيجاد آلية مناسبة لكي يأخذ موقعه الدولي
ويمكن من الإسهام في إيجاد الحلول
واتخاذ القرارات حول القضايا الدولية التي
تهم شعوب العالم أجمع .

جنيف 17/10/2005

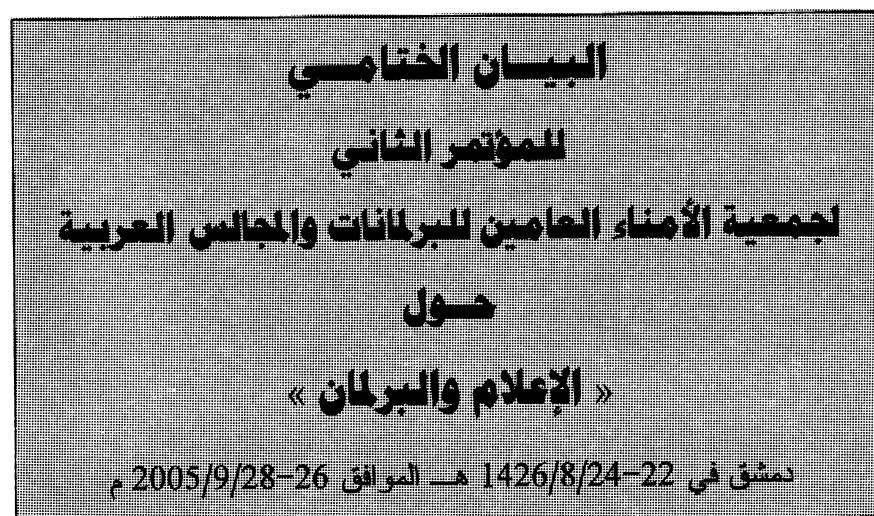
برلمانية إقليمية ودولية ، على أن يجري
إعداد جيد لهذا المؤتمر وأن تتوحد
المواقف العربية فيه من خلال ورقة عمل
عربية موحدة تتضمن الثوابت العربية
ال الخاصة بالقضية الفلسطينية .

3 - بحث المجتمعون كل البرلمانات والمجالس
العربية على المشاركة الفعالة في الاجتماع
الأول للبرلمانيين العرب حول القانون
الدولي الإنساني (دمشق 20-11/2005) والمؤتمر البرلماني العربي حول



تقارير

- 5 -



وقد شارك في أعمال هذا المؤتمر ممثلو الأمانات العامة للبرلمانات العربية لكل من : الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، دولة فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اليمنية . كما شارك فيه كل من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي والأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

ويقدر الأماناء العامون للبرلمانات العربية للسيد الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري رعايته الكريمة لهذا المؤتمر ، ويعدون الكلمة التي ألقاها في حفل الافتتاح وثيقة من وثائق هذا المؤتمر ، ويعربون عن

في ختام أعمال المؤتمر الثاني لجمعية الأمانة العامة للبرلمانات العربية المنعقد في دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية في 26 حتى 28 أيلول/سبتمبر 2005 م الموافق 1426/8/24-22 يسر المؤتمر أن ينهي أعماله بهذا البيان الختامي :

برعاية كريمة من السيد الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري عقدت جمعية الأمانة العامة للبرلمانات العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في مقر مجلس الشعب السوري المؤتمر الثاني لجمعية تحت عنوان « الإعلام والبرلمان » ولمدة ثلاثة أيام 26-28 أيلول/سبتمبر 2005 م الموافق 1426/8/24-22 هـ .

- الإلكتروني بالمعلومات والبيانات والتشريعات المقرة من المجلس ضمن الأنظمة المعمول بها في كل مجلس .
- 3 - توفير أجهزة الحاسوب الازمة لتسهيل اتصالات النواب بوسائل الإعلام المختلفة .
- 4 - تزويد وسائل الإعلام بداول أعمال الجلسات وما يتعلق بها مسبقاً حتى يتسعى لوسائل الإعلام التغطية الازمة .
- 5 - توفير البيئة المناسبة لممثلي وسائل الإعلام لضمان حسن عملهم داخل المجلس وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة .
- 6 - مطالبة وسائل الإعلام العربية بالالتزام بقواعد العمل الإعلامي والمحافظة على الهيبة الإعلامية في تغطية الأنشطة البرلمانية .
- 7 - التأكيد على ضرورة وجود إعلاميين متخصصين في الإعلام البرلماني والاهتمام بتأهيل الكوادر التي تعمل في هذا المجال وتطويرها .
- 8 - الاستفادة من إحدى القنوات التلفزيونية الفضائية لبث الأنشطة البرلمانية .
- 9 - التأكيد على أهمية تبادل الإصدارات الإعلامية والصحفية والكتيبات الصادرة عن المجالس النباتية .
- 10 - ضرورة إضفاء الطابع الإعلامي على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالبرلمانات العربية .
- 11 - تأكيد المؤتمر على أهمية تشجيع الإعلاميين البرلمانيين وتمكينهم من مراقبة الوفود المشاركة في

شكرهم للأشقاء في مجلس الشعب السوري على جهودهم في عقد هذا المؤتمر وحسن تنظيمه ، كما يتوجهون بالشكر إلى السيد عبد الرزاق قطيني أمين عام مجلس الشعب السوري على دوره في إنجاح أعمال هذا المؤتمر ويتوجهون بالشكر للسيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي على جهوده في إنجاز أعمال المؤتمر .

وقد ناقش المشاركون المحاور الآتية :

- 1 - بث الجلسات بين المؤيد والمعارض .
 - 2 - الانترنيت والإعلام .
 - 3 - توثيق العلاقة بين البرلمان ووسائل الإعلام .
 - 4 - الإعلام البرلماني الذاتي - الواقع والطموح .
 - 5 - المسؤولية القانونية والأدبية لوسائل الإعلام تجاه العمل البرلماني .
- وقد استمع المشاركون إلى أوراق العمل والمداخلات من الوفود المشاركة في المؤتمر عن تجارب الأمانات العامة للبرلمانات العربية وتوصلوا إلى جملة من التوصيات لرفعها إلى السادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية للاطلاع واتخاذ ما يمكن تفيذه لرفع مستوى أداء الأمانات العامة في البرلمانات العربية لخدمة العمل البرلماني العربي .

وقد تم إقرار التوصيات الآتية :

- 1 - الحث على عمل استطلاع رأي مواطني الدول التي يتم فيها بث الجلسات إذاعياً وتلفزيونياً ، لمعرفة مدى جدوى هذه العملية لإمكانية تعميمها على باقي الدول العربية .
- 2 - حث الأمانات العامة في البرلمانات العربية على تزويذ موقع الجمعية

بالأرشيف الإعلامي .
 13 - التأكيد على استمرار عقد مؤتمرات متخصصة للأمناء العامين لتبادل التجارب والخبرات والأفكار والبرامج المختلفة .

المؤتمرات البرلمانية للتغطية الإعلامية واكتساب الخبرات في هذا المجال .
 12 - ضرورة دعم إدارة الإعلام في إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية والوثائقية والتعريفية والاهتمام



ملف العدد

الاجتماع الأول

للبرلمان العربي الانتقالي

(القاهرة 26-12-2005)



- الخلية التاريخية لتأسيس البرلمان العربي الانتقالي .
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة حول إنشاء البرلمان العربي الانتقالي .
- النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي .
- البيان الصادر عن البرلمان العربي الانتقالي في دور الانعقاد الأول .
- قائمة بأسماء أعضاء البرلمان العربي الانتقالي .
- الكلمات التي ألقاها في جلسة افتتاح دور الانعقاد الأول للبرلمان العربي الانتقالي .

الخلفية التاريخية لتأسيس البرلمان العربي الانتقالي

احتضن مقر جامعة الدول العربية في القاهرة يومي 26 و 27 كانون الأول (ديسمبر) 2005 الاجتماع الأول التأسيسي للبرلمان العربي الانتقالي . وقد جاء تأسيس هذا البرلمان تويجاً لجهود طويلة ودؤوبة في مسارين متوازيين في إطار كل من الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية . وجاء اجتماع القاهرة تجسيداً حياً لجانب أساسى من جوانب تحديث وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك لستطيع أن توافق التطورات العالمية والإقليمية التي استجدت في العالم . وتقدم «البرلمان العربي» في هذا الملف استعراضاً للخلفية التاريخية لإنشاء هذا الصرح العربي الكبير .

أولاً - الاتحاد البرلماني العربي وفكرة البرلمان العربي :

أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماماً كبيراً لموضوع إقامة البرلمان العربي الموحد . وانطلق اهتمام الاتحاد بهذا الموضوع من ناحيتين أساسيتين :

الأولى : ارتباط الموضوع بهدف قومي عربي كبير أجمع عليه العرب في أمصارهم كافة وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ؟

والثانية : إن موضوع إقامة البرلمان العربي الموحد ، فضلاً عن أنه تعبير عن إرادة سياسية قومية ، يشكل في أحد جوانبه ، عملاً يتصل مباشرة بمهامات البرلمانيين العرب ، من حيث أنه يهدف إلى إقامة السلطة التشريعية العربية الواحدة ، التي هي أحد المرتكزات الأساسية لدولة الوحدة المنشودة .

وقد عمل الاتحاد البرلماني العربي طويلاً من أجل تجسيد هذا الهدف القومي الكبير .

واتبع لذلك سياسة مرحلية تمثلت أولاً في التمهيد لفكرة إنشاء برلمان عربي من خلال إقامة ندوات فكرية لبحث الموضوع . وتحقيقاً لهذا نظم الاتحاد ثلاث ندوات برلمانية ، عقدت الأولى منها في بغداد في أيار - مايو / عام 1983 ، وعقدت الثانية في عمان في آذار - مارس / عام 1986 ، وأقيمت الثالثة في العاصمة اللبنانية - بيروت - في كانون الأول - ديسمبر / عام 1999 واتخذت مقتراحات أكثر ملموسية بهذا الخصوص .

وقد وافق المؤتمر التاسع للاتحاد الذي عقد في الجزائر في شباط - فبراير / عام 2000

على توصيات ندوة بيروت ، وأكّد ضرورة مواصلة السعي من أجل تحقيق البرلمان العربي الموحد وإيجاد آلية مرنّة لذلك انطلاقاً من المبادئ والإجراءات التالية :

- 1 - الموافقة على مبدأ إقامة «برلمان عربي موحد» والعمل على إقراره من خلال اتفاقية دولية توّقعها الدول العربية بما يتوافق مع تشريعاتها ودساتيرها .
- 2 - تكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإعداد مشروع متكمّل للبرلمان العربي الموحد لعرضه على المؤتمر القائم للاتحاد مع الاستعانة بخبراء عرب عند الاقتضاء .
- 3 - الموافقة على مبدأ المساواة بين الدول العربية في تشكيل البرلمان العربي الموحد، بما يضمن تمثيلاً عادلاً ويوفر ضمانات أوسع للدول العربية .
- 4 - التأكيد على المبادئ العامة الرئيسية لإقامة البرلمان العربي الموحد من حيث تشكيله وخصائصاته وموقعه بين مؤسسات العمل العربي المشترك ، مع الاستفادة إيجابياً من التجارب المماثلة التي عاشتها بعض مناطق العالم ، وخصوصاً أوروبا وأمريكا اللاتينية مستفيدين من العناصر التي ساهمت في إنجاحها ومستبعدين كل العوامل السلبية التي أدت إلى تعثرها في بعض الميادين .
- 5 - دعوة جميع مكونات المجتمع المدني ، وخاصة الأكاديميين والمفكرين العرب ووسائل الإعلام ، في الوطن العربي إلى دعم مبدأ إقامة البرلمان العربي الموحد واتخاذ كل المبادرات التي من شأنها دعم هذه المؤسسة وتمكينها من القيام بدورها الريادي في توحيد الأمة لمحاباه الأخطار المحدقة بها .
- 6 - إشراك جامعة الدول العربية والمنظمات العربية ذات الصلة بهذا الموضوع (اتحاد المحامين العرب ، اتحاد الحقوقين العرب .. وغيرهما) في صياغة الأسس التي ستقوم عليها هيكلية هذا البرلمان الموحد .
- 7 - عقد اجتماع مشترك لكل من اللجنة القانونية ولجنة الشؤون السياسية والبرلمانية في الاتحاد لدراسة المقترنات الواردة من الشعب ووضع مشروع عمل لإقامة البرلمان العربي الموحد لعرضه على الدورة القادمة لمجلس الاتحاد .

وقد عقدت اللجنة القانونية والسياسية - البرلمانية في الاتحاد ثلاثة اجتماعات مشتركة كانت على التوالي في الخرطوم ودمشق وبيروت ، وشاركت في الاجتماعات الثلاثة جامعة

الدول العربية . وتم التوصل في هذه المجتمعات إلى صيغة مشتركة لإنشاء البرلمان العربي ومشروع نظام أساسي لهذا البرلمان لعرضه على مؤتمر القمة العربية في الجزائر .

ثانياً - البرلمان العربي في إطار جامعة الدول العربية

إدراكاً لأهمية تطوير مؤسسات جامعة الدول العربية وأساليب العمل فيها تم اقتراح تأسيس «برلمان عربي» ليتخد مكانه ضمن المؤسسات العاملة في إطار الجامعة العربية ، ليكون منبراً تستطيع من خلاله الشعوب العربية التعبير عن رأيها .

مراحل اتخاذ قرار تأسيس البرلمان العربي الانتقالية

- في ضوء قرار قمة عمان (المملكة الأردنية الهاشمية) رقم 218 (د.ع 13 مارس 2001) المتضمن تكليف السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ إجراءات اللازمة لتحديث وتطوير أنظمة العمل العربي المشترك ، بحيث تتلاءم مع أهداف العمل العربي في المرحلة المقبلة ، وتمكين الجامعة العربية وكافة مؤسساتها ، وأجهزة العمل العربي المشترك من الاضطلاع بالمتطلبات القومية ، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية .

- وتفيداً لقرار قمة تونس رقم 256 (د.ع 16) بتاريخ 23/5/2004 الذي نصت فقرته الأولى على : تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، طبقاً للمادة (19) من الميثاق في إطار ما نصت عليه وثيقة العهد والوفاق والتضامن الصادرة عن القمة ، وبناءً على المشاريع المقدمة من الأمين العام للجامعة إلى الدول الأعضاء ، ومنها اقتراح إنشاء برلمان عربي ، والفقرة الرابعة من ذات القرار التي تنص على : « تعرض مشاريع التطوير في صيغتها النهائية على الدورة العادية لمجلس الجامعة على مستوى القمة بريئاسة الجزائر 2005 (الدورة 17) لإقرارها » .

- قام الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة بشأن إنشاء البرلمان العربي ، - الذي يمثل أحد المقترنات الخاصة بتطوير أنظمة العمل العربي المشترك - مع دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني ، باعتباره رئيس الاتحاد البرلماني

- العربي ، والسيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، وذلك من أجل التشاور والتنسيق لبلورة مشروع « إنشاء البرلمان العربي » .
- في هذا السياق تم عقد جلستي عمل يومي 27 و 28/7/2004 بين الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ووفد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للموافقة بين المشروع المقدم من الاتحاد البرلماني ، والملحق الذي أعدته الأمانة العامة في هذا الصدد ، وتم التوصل إلى مشروع مبدئي .
- شارك الأمين العام لجامعة الدول العربية في الاجتماع المشترك بين الأمانة العامة واللجانتين السياسية والقانونية للاتحاد البرلماني العربي في بيروت بتاريخ 9/2/2004 حيث تم التوصل إلى الاتفاق على صيغة قانونية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية بإنشاء برلمان عربي دائم يمهد له بقيام برلمان عربي انتقالى لمدة خمس سنوات وبتمثيل متساو من الدول الأعضاء (أربعة أعضاء لكل دولة) ، وكذلك الاتفاق على مشروع النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالى .
- عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دوره استثنائية بتاريخ 13/1/2005 وأصدر قراره رقم 6479 بتاريخ 13/1/2005 القاضي بتعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية ، وإنشاء برلمان عربي انتقالى لمدة خمسة سنوات يجوز تمهيداها لمدة عامين بحد أقصى ، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم .
- وافق مجلس الجامعة على مستوى القمة بالجزائر (د.ع 17) على تعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية من بينها إضافة مادة جديدة إلى الميثاق تتنص على أن يتم إنشاء برلمان عربي في إطار الجامعة العربية ، يسهم في إقامة نظام عربي يحقق أمني الأمة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما أقرت قمة الجزائر النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالى بموجب القرار رقم 292 (مرفق) .
- وتنفيذأً لهذا القرار قام الأمين العام بتوجيه الدعوة لعقد الدورة الأولى للبرلمان العربي الانتقالى في مقر الأمانة العامة يومي 27 و 28/12/2005 وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء بموافقة الأمين العام بأسماء ممثليها في البرلمان العربي الانتقالى .

قرار مجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (17)

الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

13-12 صفر 1426 هـ الموافق 23-22 مارس/آذار 2005

تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته : إنشاء البرلمان العربي الانتقالي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة .

- بعد اطلاعه :

- على منكرة الأمانة العامة .

- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك .

- واستناداً إلى أحكام المادتين (19،20) من ميثاق جامعة الدول العربية .

- ورغبة في تطوير وتحديث مؤسسات وأجهزة الجامعة .

- وإدراك لأهمية مبدأ الشورى وتوسيع المشاركة الشعبية كأساس للتطور الديمقراطي .

- وإيماناً بطلعات الشعوب العربية نحو توثيق الروابط التي تجمع بينها ، وإسهاماً في إقامة نظام عربي يحقق أمني الأمة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان ، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

- وتجاوياً مع رغبة الشعوب العربية ومؤسساتها التمثيلية في إنشاء البرلمان العربي بما يخدم مصالحها ويعزز تضامنها .

- وتنفيذًا لقراره رقم 256 د.ع (16) تونس 2004 بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك .

- وعملاً بالقرار رقم 6479 1/13/2005 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية في هذا الخصوص .

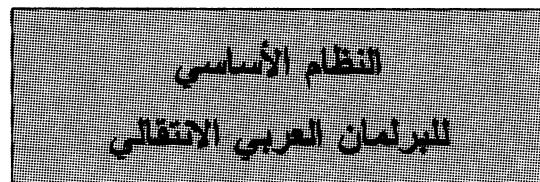
يقرر

- 1 - إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى ، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له ، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم ،

ويتكون البرلمان العربي الانتقالي من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ويعمل وفقاً للنظام الأساسي المرفق بهذا القرار .

2 - تكليف الأمانة العامة إعداد التصور المالي (التكلفة المالية) المتوقعة عند إنشاء البرلمان الانتقالي وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في الاجتماع القادم.

3 - يتولى الأمين العام للجامعة القيام بدعوة البرلمان الانتقالي لعقد أول دورة له بعد إتمام تشكيله .



مادة 1 :

ينشأ برلمان عربي لمدة خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين كحد أقصى ، تبدأ من تاريخ أول انعقاد له ، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم ، ويكون من أربعة أعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية .

مادة 2 :

يتم تسمية أعضاء البرلمان الانتقالي من قبل المجالس التشريعية أو ما يماثلها في كل دولة عضو ، مع مراعاة تمثيل المرأة .

مادة 3 :

تكون للبرلمان الانتقالي موازنة مستقلة ، ويتم إعداد موازنته وتنفيذها ، طبقاً للوائح المالية والإجراءات المحاسبية التي يحددها البرلمان على أن تكون موارد البرلمان في مرحلته الانتقالية من مساهمات متساوية للدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يقرها .

مادة 4 :

يتولى كل برلمان وطني تغطية نفقات ومصاريف مماثلة في البرلمان الانتقالي .

مادة 5 :

- أ - يكون مقر البرلمان العربي في الجمهورية العربية السورية .
- ب - يجوز للبرلمان الانتقالي عقد اجتماعاته في إحدى الدول العربية الأخرى بقرار منه بناء على دعوة توجه من إحدى الدول الأعضاء .

مادة 6 :

يحدد مجلس الجامعة على مستوى القمة تاريخ انعقاد أول دورة للبرلمان الانتقالي بعد إتمام تشكيله .

مادة 7 :

بعد البرلمان الانتقالي نظامه الداخلي ويشكل مكتبه ولجانه .

مادة 8 :

يقوم البرلمان الانتقالي قبل انتهاء ولايته بإعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم ويصبح هذا النظام نافذاً بعد إقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة .

مادة 9 :

يمارس البرلمان الانتقالي الاختصاصات التالية :

- أ - البحث في سبل تعزيز العلاقات العربية العربية في إطار ميثاق الجامعة وأنظمتها والمواثيق والاتفاقيات العربية السارية .
- ب - مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك وإصدار آراء وتوصيات بشأنها ، وإلقاء الاهتمام إلى التحديات التي تواجه الوطن العربي وعملية التنمية فيه ، وخاصة في المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي .
- ج - مناقشة المسائل التي يُحالها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة ، وإبداء الرأي فيها ، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتوخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة .
- د - مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التي يحالها مجلس الجامعة إليه .

هـ - إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية، بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار في المنطقة .

و - إقرار موازنة البرلمان الانتقالي والحساب الختامي .

ز - إحاطته بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية .

ح - إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي .

مادة 10 :

أ - يجتمع البرلمان الانتقالي في دورات عادية مرتين في السنة على الأقل لفترات يتم تحديدها في نظامه الداخلي ، ولا تفوت دورته في نهاية العام إلا بعد مناقشة موازنته وإقرارها .

ب - تكون جلسات البرلمان الانتقالي علنية ما لم يقرر البرلمان جعلها مغلقة .

مادة 11 :

أ - يمارس أعضاء البرلمان الانتقالي مهامه بحرية واستقلال .

ب - يتمتع مقر البرلمان الانتقالي بالحقوق والامتيازات التي سوف ينص عليها في اتفاقية المقر المعقدة بين البرلمان ودولة المقر .

مادة 12 :

تكون للبرلمان الانتقالي أمانة عامة يرأسها أمين عام ، ويحدد النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي مهام وشروط تعين الأمين العام ومساعديه واحتياطات الأمانة العامة .



**بيان صادر عن
 البرلمان العربي الانتقالي
 في دور الاستئناف الأول بمقر جامعة الدول العربية
 2005/12/28-27**

تنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (د.ع 17 - الجزائر) رقم 292 بتاريخ 2005/3/23 ، والمتصل بالموافقة على إنشاء البرلمان العربي الانتقالي لمدة خمس سنوات يجوز تتمديدها لمدة عامين كحد أقصى .

وتنفيذاً لهذا القرار ، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة لعقد الدورة الأولى للبرلمان العربي الانتقالي في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 27-28/12/2005 . وقد افتتح أعمالها السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، وألقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة الجزائري كلمة نيابة عن السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس القمة العربية الحالية ، والسيد الدكتور محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري كلمة السيد الدكتور بشار الأسد ، باعتبار أن الجمهورية العربية السورية هي دولة المقر الدائم للبرلمان العربي الانتقالي ، كما ألقى كل من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ودولة الرئيس نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي كلمتين في هذه الدورة .

واستهلت الدورة الأولى للبرلمان العربي الانتقالي أعمالها بانتخاب السيد محمد جاسم الصقر ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي ، بالإجماع رئيساً للبرلمان العربي الانتقالي ، كما تم بالاقتراع السري انتخاب ثلاثة نواب للرئيس هم السيد محمد العويني والدكتور مصطفى الفقي ، والسيد نيسير قبعة ، كما تم تشكيل لجنة عامة من 22 عضواً بالبرلمان تكون مهمتها العمل على صياغة النظام الداخلي للبرلمان ، وللجنة أن تعقد اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة لجامعة العربية ، أو أن تستضيفها أية دولة عربية ، وفوض البرلمان العربي الانتقالي رئيسه بدعوة اللجنة للجتماع في أقرب الآجال لبحث المسائل الواردة في النظام الأساسي وما يستجد من أعمال على أن يتم دعوة البرلمان بكامل هيئته للبت فيها . وقرر رئيس البرلمان العربي الانتقالي دعوة اللجنة للانعقاد بمقر جامعة

الدول العربية يوم 2006/2/9 .

وأكمل الكلمات التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية على أن إنشاء البرلمان الانتقالي هو خطوة هامة على طريق الممارسة الديمقراطية ، وقيمة مضافة لمنظومة العمل العربي المشترك ، ورافداً من روافد العمل القومي . وهو حركة نحو مقصد سام حدّته قمة الجزائر تجاوياً مع آمال الشعوب العربية ومؤسساتها وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في مناقشة المشاكل والسياسات ولبلورة القرارات باعتبارها أساساً للتطوير الديمقراطي والتطلع إلى أن يمثل البرلمان نقلة نوعية تعزز التضامن العربي ومسيرة العمل العربي المشترك ، وأن تكون انطلاقة عمله جزءاً من رؤية عربية تهدف إلى تحقيق المزيد من الاعتزاز بشعور المواطن العربي بمواطنته وبأنتمائه العربي وأن يشارك في صنع حاضره ومستقبله على أساس تعميق الممارسة الديمقراطية ، والإعداد الواعد للمستقبل العربي وطموحاته التي صارت مسؤولة مشتركة بين المؤسسات الرسمية والشعبية .

وقد وافق أعضاء البرلمان العربي الانتقالي على توجيهه برقة شكر وتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً على حسن الاستضافة وكرم الوفادة وإلى الجمهورية العربية السورية على استضافتها للمقر الدائم للبرلمان العربي الانتقالي ، وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية على دعوته لانعقاد الدورة الأولى في مقر جامعة الدول العربية ووجهوا له التهنئة بمناسبة العيد السادسين لجامعة الدول العربية ، كما وجهوا برقة تهنئة إلى السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ويدعون أن يمن الله عليه بالشفاء ويعربون عن أملهم أن يشارك في أعمال دورتهم القادمة . كما قرر أعضاء البرلمان العربي الانتقالي اعتبار دورتهم مفتوحة لحين إقرار النظام الداخلي للبرلمان العربي الانتقالي وفوضوا الرئيس دعوتها لاستكمال أعمالها في الوقت المناسب .



**قائمة بأسماء
أعضاء البرلمان العربي الانتقالي
حسب الترتيب الهجائي للأسماء**

الدولة	اسم العضو
ليبيا	ابراهيم عبد الرحمن ابجاد
لبنان	ابراهيم يوسف كنعان
البحرين	أحمد حسين ابراهيم عباس
اليمن	أحمد سعيد عبيد الصويف
الصومال	أحمد عبدي عمر
ليبيا	أحمد محمد ابراهيم
سوريا	أحمد محمود الشامي
البحرين	أسن توماس سمعان
سوريا	أنعام طاهر عباس
القمر	الحضر علي ممادي
المغرب	الطيب المصباحي
السعودية	باسم بن أحمد بن علي آل ابراهيم
ليبيا	بشير رجب الطوير
لبنان	بهية الحريري
فلسطين	تيسير قبعة
فلسطين	جلال المصدر
العراق	راسم العوادي
مصر	رجاء اسماعيل العربي
لبنان	روبير اسكندر غانم
فلسطين	روحي فتوح
السودان	سامية حسن سيد أحمد
العراق	سرتيب محمد حسين
مصر	سعد الجمال

الدولة	اسم العضو
عمان	سعود بن أحمد البرواني
موريتانيا	سلمي بنت تكدي
الأردن	سلوى ضامن المصري
فلسطين	سليم ديب الزعنون
مصر	سناء عبد المنعم البنا
عمان	سيف بن هاشل العسكري
السودان	صالح أحمد التوم العمرabi
تونس	عائدة مرجان حرم الشمسي
قطر	عائشة يوسف المناعي
العراق	عباس البياتي
الجزائر	عبد الحق بومشرة
جيبوتي	عبد الرحمن حس رiale
المغرب	عبد الرحمن ليدك
الصومال	عبد الرشيد محمد عبدي
البحرين	عبد العزيز عبد الله الموسى
الأردن	عبد الكريم فيصل الدغمي
اليمن	عبد الله أحمد غانم
الجزائر	عبد الله بوسنان
الأردن	عبد الهادي عطا الله المجالى
المغرب	عبد الواحد الراضي
الكويت	عبد الواحد محمود العوضى
القمر	علوي سيد محمد
عمان	علي بن سعيد اليحياني
اليمن	علي عبد الله أبو حلقة
الجزائر	عمار سعيداني
تونس	عمارة المخلوفي
الجزائر	عمر بوبلغان
الكويت	عواد برد العنزي

الدولة	اسم العضو
عمان	فهد بن ماجد المعمرى
جيبوتي	فهمي أحمد محمد الحاج
جيبوتي	مؤمن بهدون فارح
قطر	مبارك غانم بوثامر العلي
السودان	محمد الحسن الأمين أحمد ناصر
تونس	محمد الصبحي بودربالة
تونس	محمد العويني
السعودية	محمد بن ابراهيم بن محمد الحلوة
السعودية	محمد بن عبد الله بن محمد الغامدي
الكويت	محمد جاسم الصقر
الإمارات	محمد سالم المزروعي
الإمارات	عبد الرحمن علي الشامسي
الإمارات	خالد عبد الله النقيبي
الإمارات	جمعة سعيد المهيري
الأردن	محمد عبد الله أبو هدب
جيبوتي	محمد عدوينا يوسف
الصومال	محمد عمر طلحة
موريتانيا	محمد ولد الشيخ المصطفى
موريتانيا	محمد ولد محمد الحافظ
موريتانيا	محمد ولد هارون ولد الشيخ سيديا
سوريا	محمود الأبرش
مصر	مصطفى الفقي
المغرب	مصطفى عكاشه
العراق	مفید الجزائري
السعودية	منصور بن محمود عبد الغفار
اليمن	منصور عزيز محمود الزنداني
قطر	ناصر خليل الجبهة
سوريا	ناصر قدور

الدولة	اسم العضو
لبنان	نبیه مصطفی بري
القمر	نور الدين مدلاج
الصومال	نور وبر عبدي
ليبيا	هدى فتحي سالم بن عامر
الكويت	وليد خالد الجري
السودان	ياسر جعفر ابراهيم
قطر	يوسف راشد الخاطر
البحرين	يوسف صالح الصالح
القمر	يوسف مادي موسى

□ □ □



**الكلمات التي ألقاها
في جلسة افتتاح دور الانعقاد الأول
للبرلمان العربي الانتقالي**

• كلمة سيادة الرئيس محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

• رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

• كلمة سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

• كلمة دولة الأستاذ نبيه بري

رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس النواب اللبناني

• كلمة معالي السيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

- الإخوة والأخوات رؤساء وممثلو البرلمانات العربية .
- السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- الضيوف الأعزاء .
- السيدات والسادة .

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في القاهرة .. وأن ألتقي بهذا الجمع الكريم في بيت العرب .. وأن أتحدث إليكم من منبر جامعة الدول العربية .. في يوم مشهود من أيامها .. ومناسبة تاريخية تفتح لعملنا العربي المشترك آفاقاً جديدة .

إننا إذ نحتفل اليوم بميلاد أول برلمان عربي جامع ، إنما نشهد إنجازاً يدعونا جميعاً للفخر والاعتزاز ، يضيف مجالاً جديداً لمجالات العمل العربي المشترك ، يعزز التعاون البرلماني بين دول العالم العربي وشعوبها، يدعم مشاركة نواب برلماناتنا في التعامل مع قضايا الأمة ، يخطو بتطوير الجامعة العربية خطوة رائدة .. ويشئ ضمن هياكلها مؤسسة هامة جديدة .. توافق روح العصر .. وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا للمزيد من الإصلاح الديمقراطي .

أود أن أهنئ سوريا الشقيقة باختيارها مقراً لهذا البرلمان العربي .. وأن أعرب عن تهنئتي لأعضائه من ممثلي المجالس النيابية العربية .. وعن تمنياتي لهم ولهذا البرلمان الوليد خلال المرحلة المقبلة .

الإخوة والأخوات ..

نستذكر اليوم علامات رئيسية على الطريق لهذا البرلمان العربي الجامع .. نستذكر وثيقة « التطوير والتحديث في الوطن العربي » التي اعتمدناها بقمة تونس ، ووثيقة « العهد » التي اعتمدتها ذات القمة .. لتطوير منظومة العمل العربي المشترك . نستذكر « وثيقة الإسكندرية » .. وما طرحته من رؤية شاملة

كلمة

سيادة الرئيس

محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

والجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية ، والاتحاد البرلماني الدولي .. شاهداً على ذلك . ولقد حان الوقت لكي يكون لنا برلمان عربي دائم .. نشهد اليوم خطوة هامة على الطريق إليه .

الأخوة والأخوات ..

إننا نعيش في منطقة حساسة ترعرع بالأزمات ، وسط عالم مغایر يموج بتحولات غير مسبوقة ، ويطرح قواعد ومتغيرات وتحديات جديدة . عالم لم يعد فيه مكاناً للكيانات الصغيرة أو المترنمة ، ويشهد صعوداً مضطرباً للعديد من التجمعات والمنظمات الإقليمية .. توحد صفوفها وموافقها دفاعاً عن قضائها ومصالح شعوبها .. وتعامل بتضامنها مع هذا العالم المتحول .. تواجه تحدياته وتغتنم فرصه ومكاسبه .

إن عملنا العربي ليس بمنأى عن ذلك .. لا نستطيع أن ننعزل عن منطقتنا بأزماتها وقضائتها .. ولا نملك أن تكون بمعزز عن العالم من حولنا .. بتحولاته وتحدياته .

ولقد سعت مصر مع الدول العربية الشقيقة، لتفعيل منظومة العمل العربي المشترك ، ولتطوير وتحديث أجهزة الجامعة العربية ومؤسساتها ، على نحو يعي التطورات الإقليمية والعالمية من حولنا . وأحسب أننا نجحنا معاً - بحمد الله وتوفيقه - في تحقيق عدد من الإنجازات .

قمنا بتعديل نظام انعقاد القمة العربية ليكون دورياً وثابتاً ، وتعديل نظام العمل بالمجلس الاقتصادي الاجتماعي .. ليصبح أكثر فعالية في معالجة مشكلات التنمية والتجارة البينية والعلاقات الاقتصادية .

نجحنا معاً في تطوير عملية اتخاذ القرار في أجهزة الجامعة العربية ، وأقمنا آلية تنفيذ القرارات . دخلت منطقة التجارة الحرة العربية

لمشروع عربي للإصلاح .. ينهض المجتمع المدني بدور فاعل في تحقيقه . ونستذكر قرار القمة العربية الماضية في الجزائر ، الذي أعطى هذا البرلمان العربي شهادة ميلاده .

لقد جاء قيام هذا البرلمان بعد مناقشات مستفيضة .. كما جاءت طبيعته الانتقالية للتقي علينا مسؤولية كبرى .. خلال السنوات الخمس المقبلة . تقتني دون حدود في قدرتنا على النهوض بأعباء هذه المسؤولية وتبعاتها .. كي نستكملاً معاً هيأكله وترتيباته المؤسسية .. ولكي نشهد سوياً قيام البرلمان العربي الدائم .

إن الطابع الانتقالالي لهذا البرلمان هو خطوة هامة على الطريق .. علينا أن نستكملاً ونمضي بها إلى الأمام . والبرلمان الذي ندشنه اليوم .. هو قيمة مضافة لمنظومة العمل العربي المشترك .. علينا أن نبني عليها ونعززها .

يضيف هذا البرلمان رافداً شعبياً وديمقراطياً لرواد عملنا المشترك .. رافد يعبر عن رؤى وطموحات شعوبنا العربية ، ويفتح الباب أمام نوابها البرلمانيين لطرح آرائهم في مختلف القضايا العربية ، وإزاء عملنا الجماعي تحت مظلة الجامعة العربية .

إن تنوع خبرات وأشكال المشاركة الشعبية في بلداننا العربية .. هو مصدر ثراء لهذه التجربة . إن هذا التنوع يتبع أن يأتي البرلمان العربي الدائم مؤسساً على قواعد متينة .. على نحو يعكس القواسم المشتركة لمختلف شعوبنا ودولنا .. يراعي خصوصياتها القطرية .. ويعامل - في ذات الوقت - مع الرؤى والمصالح العربية ، في منظورها الأشمل والأعم .

لقد صار العمل البرلماني ركناً أساسياً في منظومة التجمعات الإقليمية والدولية .. ولنا في البرلمان الأفريقي ، والبرلمان الأوروبي ،

وإنما هي قيم ومبادئ إنسانية ، تشتراك فيها كل الشعوب والثقافات ، وإن تباينت المراحل والأولويات والأشكال والأدوات .. كل بحسب خصوصياته .

رابعاً : أن علينا أن نولي عنايتها - داخل البرلمان العربي وخارجه - لمجموعة من القضايا والأهداف .. علينا أن ننشر الوعي بثقافة الحوار .. وتوسيع المشاركة واحترام تعدد الآراء .. والتمسك - في ذات الوقت - بهويتنا وخصوصيتنا .

خامساً : أن المضي في تعزيز عملنا المشترك ، يقتضي المواءمة بين المصالح القومية والمصالح القطرية ، والتمييز بواقعية بين ما هو ممكناً وما هو مستحيل ، والوعي بما نمثله من إمكانيات مادية وبشرية .. تؤهلنا لتحقيق غايياتنا المشتركة .

السيدات والسادة ..

إن لقائنا اليوم في هذه المناسبة المشهودة ، يمنحكنا المزيد من الثقة في قدرتنا على تحقيق طموحات شعوبنا العربية .. نحو التطور والتحديث والتقديم .. نزداد اليوم يقيناً في قدرتنا على تفعيل عملنا المشترك .. وإكسابه رواداً جديدة وعمقاً ومتانة .. ويتضاعف عزمنا على المضي في صنع المستقبل الأفضل .. الذي نتمناه ونسعي إليه .

أرحب بكم مجدداً على أرض مصر ، وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الكبرى حيز التنفيذ في بداية هذا العام .. وهو هو البرلمان العربي ينعقد في نهايته .. ليضيف ذراعاً شعرياً وديمقراطيّاً .. إلى تلك المنظومة العربية الأخذة في التطور .

السيدات والسادة ..

إنني أدعوكم ونحن نحتفل معاً بافتتاح البرلمان العربي .. إلى وقفة تأمل .. ووقفة تتعمق في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا ، نستخلص منها الدروس وال عبر .. ونستلهمن منها ما يعزز مسيرة عملنا العربي المشترك .

وأدعوكم للتأمل على وجه الخصوص في الطروحات التالية :

أولاً : أن الوطن العربي الكبير - الذي نعيش فيه ويعيش فيها - قادر بتضامن أبنائه على استعادة عافيته ، ومواجهة التحديات الراهنة ، وعلى أن يتبوأ المكانة اللائقة به في هذا العالم .

ثانياً : أن جامعتنا العربية عبر ستين عاماً منذ إنشائها .. قد أثبتت قدرتها على التطور والتعامل مع متغيرات العصر وتطلعات شعوبنا ، وأنها ستظل - رغم كل التحديات والصعاب - البيت العربي الجامع ، ومظلة العمل العربي المشترك .. بمختلف رواده ومحابيه .

ثالثاً : أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية وسيادة القانون .. ليست حكراً على ثقافة دون أخرى ، وليس قوالب نمطية جاهزة يمكن استيرادها أو تصديرها ..



بسم الله الرحمن الرحيم

- صاحب الفخامة محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .
 - دولة الرئيس نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
 - معالي السيد عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية .
 - أصحاب الدولة رؤساء المجالس البرلمانية العربية .
 - معالي السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .
 - السادة رؤساء الوفود البرلمانية العربية .
 - السيدات والسادة أعضاء البرلمان العربي .
 - أصحاب السعادة السفراء .
 - السادة ممثلي الهيئات البرلمانية والمنظمات الدولية .
 - السيدات والسادة الضيوف .
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والرئيس الحالي لقمة جامعة الدول العربية ، كان يحرص كثيراً على الحضور إلى الشقيقة مصر العربية ، ومشاركتكم هذا الحدث العربي البارز ، ومخاطبتك من هذا المكان وفي هذه المناسبة التاريخية .

لكن أوضاعه الصحية لم تسمح له بتحقيق هذه الرغبة . ولقد كلفني بإبلاغكم تحياته الأخوية الصادقة وتنبياته بنجاح أشغالكم . وشرفني بأن أنوب عنه وأن أتلو على مسامعكم فحوى الرسالة التي أعدها للمناسبة .

رسالة

فخامة الرئيس

عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

الرئيس الحالي

لقمة جامعة الدول العربية

لقائها بالقيادة

سعادة السيد

عبد القادر بن صالح

رئيس مجلس الأمة الجزائري

البالغ لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على تكرمه بالإشراف على هذا اللقاء الحدث ، وللشقيقة مصر لاستضافتها هذا الاجتماع المؤسس .

الجامعة العربية ، وأمينها العام يستحقان منا كل التقدير والعرفان على عملهم الدؤوب لتجسيد أهداف ومقررات الجامعة وعلى حسن تنظيمهم لهذا اللقاء .

من الجزائر إلى القاهرة إلى دمشق الفيحاء (المقرر الرسمي للبرلمان العربي الانتقالي) يدخل العمل البرلماني العربي المشترك مرحلة جديدة واعدة .

إنها مناسبة عظيمة أن ترى وتلمس أمتنا العربية حقيقة إقامة هذا الصرح المؤسساتي القومي البالغ الدلالات والعظيم الأبعاد ، وفي هذا الظرف الدقيق والصعب خصوصاً .

إن عملية تنصيب البرلمان العربي الانتقالي والإعلان عن افتتاح دورته التأسيسية هذه ، بشكل - حقاً - بارقة أمل وحقق عمل انتظره العرب .

إنها خطوة هامة تأتي متزامنة مع حركة الإصلاح والتطوير التي تنهجها جامعة الدول العربية من مدة لتكيف ميثاقها وتفعيل واستحداث الآلياتها وتدقيق لبرامجها .

إن حركية الإصلاح والتطوير تأتي أيضاً استجابة للتحولات التي تجري حولنا وفي العالم .

إننا نعيش في عالم متتطور سريع الحركة ، عالم لا يرحم ولا هو يقدر ظروف المستضعفين . عالم يجعلنا مخيرين ما بين :

أن نواكب هذه الحركية وننكيف معها حفاظاً على مصالحنا .

أو أن نتتوقع على أنفسنا فنقى على

نص الرسالة :

« يطيب لي أن أتوجه بتحياتي إلى أخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ودولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي وأمينه العام ، وإلى أصحاب الدولة والمعالي رؤساء الغرف البرلمانية العربية الشقيقة ، وإلى السيدات والسادة أعضاء البرلمان العربي الانتقالي وكافة الحضور في هذه المناسبة التاريخية .

ولكم كان بودي أن أكون معكم اليوم وأحياناً وإياكم هذه المناسبة البارزة في حياة أمتنا العربية . بارزة لأهمية ونبل الحدث الذي تلتقون لأجله . بارزة لأنها تتعقد بهذا الظرف العربي والدولي الخاص بكل ما يحمله من دقة وحساسية وخطورة . وهي بارزة كذلك للأبعاد والمرامى والأثار التي سوف تترتب عن قيام هذا الصرح المؤسساتي العربي الجديد .

إنكم ، سيداتي وسادتي ، تلتقون للمرة الأولى في إطار البرلمان العربي الانتقالي لتكونوا شهوداً وصناع حدث ليس ككافحة الأحداث .

إنكم تلتقون أيضاً تفيضاً لواحد من أهم قرارات الإصلاح التي خرجت بها قمة الجزائر العربية الأخيرة التي أقرت مشروع البرلمان العربي الانتقالي الذي كثيراً ما تم انتظاره .

في اللقاء التأسيسي هذا سوف تضيفون لبناء جديدة وهامة في الصرح المؤسساتي العربي وتسعدثون منبراً جديداً ومميزاً للتعبير والتفكير والتنسيق والتشاور .

في القاهرة التي من ستين سنة عرفت قيام جامعة الدول العربية تلتقون ، وفيها يلتئم شملكم ، ويزداد الأمل فيكم .

إننا بهذه المناسبة نود التعبير عن تقديرنا

منا، ومن حسن حظنا أن في موروثنا التاريخي والثقافي ومقوماتنا الحضارية ما يوفر لنا الحجج وبؤم من المبررات التي تجعلنا نتعاطى مع الظاهرة ومع التغيرات السريعة الواقعة في عالمنا ونتعامل معها بكل راحة بال.

وخلالما يدعوه خصومنا فإن عقيدتنا تحثنا دائمًا على التطور والتكييف مع العصر الذي نعيش فيه وهي لا تحول دون الاستفادة من الإيجابي مما تتحقق الإنسانية حولنا.

إننا ندرك أن المهمة ليست بالسهلة لكننا نعلم أيضًا أن لدينا من الطاقات والإمكانيات ما يمكننا من تجاوز الصعاب التي تواجهنا واحتلال الموقع الذي هو جدير بنا.

صاحب الفخامة ..

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة ..

إن هذه النظرة المتسنة بالإدراك الوعي لطبيعة التحديات ولواقع الإمكانيات يجب إلا تحول دون الاعتراف بأن المخاطر والتحديات لا تزال تحدق بنا وتواجه منطقتنا وتهدد كيانات دولنا. وتترbccn الفرص للنيل منا وتشويه سمعتنا وإلحاق الضرر بمصالحنا.

وفي فلسطين تستمر إسرائيل في انتهاك الشرعية الدولية ، دون خوف أو خجل تواصل سياستها القمعية ضد شعب فلسطين الأعزل وتتمادي في إنشاء المستوطنات وبناء الجدار العازل وتواصل تذكرها لأبسط حقوقه الوطنية وخاصة حقه في إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة التامة وعاصمتها القدس الشريف .

السياسة ذاتها تجد تعبيرها العملي في استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري وما بقي من أراضي لبنان الشقيق .

أيتها السيدات ، أيها السادة ..

يعاني الشعب العراقي الجريح يومياً من

الهامش.

إنها العولمة التي فرضت نفسها على الجميع وبقوة هبت رياحها على الجميع وشملت آثارها الجميع .

غير أن العولمة إذا هي برزت بهذه الصورة فهي ليست بالضرورة شر كلها يجب تلافيها . بل بالعكس من ذلك فنحن مطالبون بالتعامل مع التطورات الناجمة عنها بكل الموضوعية المطلوبة وأيضاً من منطلق الفقة بالنفس والإدراك الوعي لمراميها لاستغلال المفيد من تجلياتها وتجنب المضر من تعاظها والعمل على أنسنتها . إن المنطقة العربية لا يمكنها أن تبقى بعيدة عما يجري حولها أو تظل مكتوفة الأيدي أمام التحولات العميقية التي تقع أمامها . وإلا تراجع دورها في الحركة والتأثير وطالها الإقصاء والتهميش .

إن الغلبة والتأثير في عالم اليوم هي للتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى وضمنها.

وهو الأمر الذي لا يترك لنا (نحن العرب) خياراً آخر غير خيار التكامل والتعاون والتنسيق الذي ينبغي أن نرتقي به من مستوى الطموح إلى مستوى الفعل والتجسيد لضمان الوجود والتأثير . إن هذا الطرح الذي نسعى إلى بلورته اليوم ونحن ننصب هذا الصرح المؤسساتي العربي البارز الذي يعبر عن الإرادة والتصميم الذين نتقاسمها . والتي تدرج ضمن منهجية سياسة الإصلاح التي فرضت نفسها على الجميع .

إن تكيف سياساتنا ومراجعة برامجنا وتحديث آليات اقتصادنا وتفتح مؤسساتنا على المجتمع لا تعتبر مسأً بسيادتنا ولا هي منافية لأصالتنا ولا لقيمـنا الفكرية والثقافية والحضارية . وهي تستوجب بالمقابل احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية لكل واحد

لاستئصال جذور الإرهاب وتحديد مفهومه .
ونفت الانتباه بالوقت ذاته إلى ضرورة التفريق
بينه وبين الكفاح المشروع من أجل التحرر
الوطني ومقاومة الاحتلال الأجنبي .

في هذا الإطار فإن البرلمانيين العرب
مطلوبون ببذل مزيد من الجهد لتفقيق الفهم
وتوضيح الموقف وتصحيح الصورة المرسومة
عن العرب والمسلمين والتي يسعى الخصوم
إلى إلصاقها بهم .

فخامة الرئيس ..

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة ..

إن جسامه المخاطر والتحديات المحدقة بنا
تتطلب منا اليوم أكثر من الأمس مزيداً من
اليقظة ومزيداً من التسقير ومزيداً من
التضامن .

فلنبدار بالسرعة المرجوة . لا بالتسريع
المضر . إلى استثمار الفرص المواتية لنا
لتجميد عوامل ومقومات وحدتنا وقوتنا ومنعتنا ،
والاضطلاع بمقتضيات التأسيس والإصلاح
والتقويم لمناهج عملنا والتطوير والتحديث
لمنظومات عملنا المشتركة .

إن تنصيب البرلمان العربي الانتقالي يأتي
اليوم خطوة هامة تسير في هذا النهج وتدعم
هذا التوجه والمعنى .

لقد جاء ميلاد البرلمان العربي الانتقالي
بالواقع كتتويج لمجهودات كثيرة وكبيرة
ومتواصلة قدمها لسنوات البرلمانيون العرب
وعبر مراحل متواصلة من الحوار وبمنهجية
اتسمت خاصة بالواقعية والتدرج والتنسيق ما
ي بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول
العربية .

صاحب الفخامة ..

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة ..

ويلات العنف وحالة الاستقرار اللذين يهددان
هويته الوطنية وتماسكه الاجتماعي .

إننا في هذا الظرف بالذات ومن هذا المكان
نود التعبير عن حرصنا على ضرورة استرجاع
العراق لاستقراره والحفاظ على وحدته وندعم
مساعيه الرامية إلى إقامة مؤسساته الشرعية
ونبدي الارتياح لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق
التوافق ما بين مختلف فصائله ، ونبarak بالوقت
ذاته جهود الجامعة العربية الرامية إلى جمع
كافة الأطياف العراقية في إطار ندوة الوفاق
الوطني المرتقبة .

وفيما يخص التطورات الجارية على
الساحتين السورية واللبنانية ، فقد ما نناشد
الأشقاء في البلدين على التعاون الوثيق من أجل
معاقبة المجرمين ونبذ كل أشكال العنف الذي
يسعى مدبروه ومرتكبوه إلى تعكير صفاء
وشاءج الأخوة والتضامن التي ما فتئت تجمع
على الدوام الشعفين الشقيقين ، فإننا نؤكد
رفضنا الصريح لكل التوايا المبيتة الرامية إلى
المساس بالسيادة الوطنية لكل من سوريا ولبنان
وزعزعة أمنيهما واستقراريهما اللذين يقوم على
أساسهما أمن واستقرار وسلامة المنطقة برمتها .
والقلق نفسه يساورنا ونحن نشهد التحركات
التي تجري ضد وحدة السودان الشقيق وندعو
إلى ضرورة توقفها .

فخامة الرئيس ..

أصحاب الدولة والمعالي والسعادة ..

بالتواري مع هذه التحديات يستمر الإرهاب
في استهداف الأبرياء هنا وهناك مهدداً أمتنا
واستقرار بلداننا بل استقرار العالم .

إننا ننتهز الفرصة المتاحة أمامنا لكي نجدد
القول بأن الإرهاب هو ظاهرة إجرامية ، لا
حدود لها ولا لون أو دين أو لغة . وبالوقت
نفسه ندعو إلى ضرورة التنسيق الدولي الناجع

السامية المكرسة في القوانين الأساسية للبرلمان العربي الانتقالي .

سيداتي سادتي ، أعضاء البرلمان العربي .. إن في عهdtكم البرلمانية القومية هذه ، رسالة عظيمة إزاء أمتنا ، اضطلاعوا بها بكل روح مسؤولية وجرأة وفکر نقدي وإبداعي بناء. كانوا طموحين في مهمتكم النبيلة . تساموا فوق الاختلافات في وجهات النظر التي قد تطرأ أحياناً واجعلوا المصلحة العربية العامة فوق كل اعتبار .

سيداتي ، سادتي ..

إنني لعلى ثقة من أنكم ستوقفون في مهمتكم النبيلة هذه وإنني لمتأكد من أن جهودكم الطيبة ستعجل منكم الرواد في هذا البرلمان الواعد الذي نأمل مع مرور الزمن واتكمال التجربة وتوفّر شروط العمل الازمة ، الوصول إلى الهدف المبتغى للتشريع للعرب كافة إن شاء الله .

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون »

صدق الله العظيم

وفقكم الله وسدّد خطّاكم ..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

إن تأسيس وتنصيب البرلمان العربي سيكون من دون شك واحداً من أهم محطات العمل العربي المستقبلي المشترك لما سيترتب عليه من نتائج وعلى كافة الأصعدة ، إضافة إلى كونه سيساهم في تدعيم مسعى تطوير جامعة الدول العربية ، فهو سيساعدها من دون شك على زيادة افتتاحها على قوى وتنظيمات المجتمع المدني العربي ، وهو (تأكيداً) سيمكنها من تحسّن بعض واقع الحياة العامة في منطقتنا العربية ، ويمكنها من التعرّف على تطلعات وانشغالات المواطن العربي ويسهم في بلوتها ، لأنّ البرلمان العربي الانتقالي سيكون منبراً مواطياً لتقديم الأفكار والأراء والتصورات ومخبراً للاستنتاجات والتوصيات ، وفضاءاً مفضلاً للتواصل والتضامن والتشاور ما بين البرلمانات والبرلمانيين العرب فيما بينهم ، ناهيك عن كونه سيكون إطاراً للتجند من أجل الدفاع ببنجاعة على كافة القضايا العربية الكبرى في المحافل الدولية عبر العلاقات التي ينسجها مع كافة الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية في إطار حركة الدبلوماسية البرلمانية النشطة .

والجزائر التي تثمن عالياً قيام هذه الهيئة التمثيلية العربية الهامة - مثل شقيقاتها العربيات - تعرب عن كامل استعدادها لدعم كافة الجهود الرامية إلى نجاحها في تحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية والأهداف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .
- دولة الرئيس نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
- السيد ممثل فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس القمة العربية .
- السادة رؤساء البرلمانات العربية .
- السادة رؤساء المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية .
- السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- السيدات والسادة .

اسمحوا لي في البداية أن أنقل لكم تحيات السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وأن أعبر عن مدى سعادتي ، في تمثيل سيادته في افتتاح هذا الملتقى الهام الذي غدا حقيقة لحلم طالما راود مجالسنا وبرلماناتنا عقوداً ، بوصفه ركناً من أركان المرامي والغايات التي يسعى ويرنو إليها شعبنا العربي شرقاً ومغرباً .

إنه السرور غايته حين نجتمع لهدف ، هو من العلو والسمو ، بالمكان الأرفع ، لما يحمل في طوابيه ، من نبل المقاصد والأهداف ، التي ننظر ونتطلع إليها بكل الأقداء والعقول المعاصرة لحركة عالمنا ، وما يحتاجه من تقلبات واهتزازات - هي في مجلها - دعوة جهيرة لصياغة علاقات ، ومؤسسات عربية ، تقوى على مواجهة ما ينتابنا ويعترينا .

إنني أتوجه بخالص الشكر وجزيل الاهتمام لجامعة الدول العربية ، التي كانت وما زالت ، تمثل القلب النابض الحي لنا جميعاً ، منذ تأسيسها ، ولما قامت وتقوم به من عمل قومي ، ولحكمة قيادتها ، وريادتها

كلمة

سيدة الرئيس

الدكتور بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

ألقاها بالشيلية

السيد الدكتور محمود الأ بشير

رئيس مجلس الشعب السوري

تصدره من قوانين على مواكبة تطور التشريع في العالم خدمة لمصالح مستقبل شعوبنا .

أطلاع ، وأنا مفعم بالثقة الوعية ، إلى أن الجهود المخلصة والعقول النيرة التي شيشكل منها هذا البرلمان قادرة على أن تُسهم إسهامات مخلصة مباركة في إعادة صوغ علاقات برلمانية عربية ، أكثر فاعلية وإنتجاجية ، وأعمق أثراً في تطوير قوانيننا بما يخدم حاضرنا ومستقبل أجيالنا وتستشرف المستقبل وترصد حركة حياتنا وعلاقاتها مع عالم متتطور وترسم مستقبلاً خطط له ونسعى لبلوغ غاياته .

إن جلساتنا هذه خطوتنا إلى الأمام وكلما كانت الخطوة ثابتة ، هادفة ، متوجهة إلى الأمام سيقصر الدرب مهما بَعْدَ ، وتتلاشى العثار .

أحييكم صادق التحية ، رؤساء وأعضاء ومشرفي ، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح لما فيه خير أمتنا وشعبنا العربي من المحيط إلى الخليج .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

في جهودها ، التي لم تدخل يوماً ، في سبيل تمتين روابط هذه الأمة ، وإبعاد المشاكل وإيجاد ما يناسب من حلول ، ليبقى الوجдан العربي بداية ونهاية دليلنا ومحركنا وموجها دوماً في سبيل مصلحة أمتنا العربية في مختلف أقطارها.

إنني باسم الشعب العربي السوري ، أعرب عن فائق الشكر والتقدير ، لقرار مجالسكم الكريمة بأن تكون دمشق بلد المقر لهذا البرلمان العربي ، الذي نتمنى جميعاً أن يكون لبنة في إقامة البنى العربية المتنوعة ، في شتى المجالات ، والاتجاهات لتتلاقى الغايات ، وتنقارب الأماني في مصلحة شعوب بلداننا .

إن برلماناً عربياً يجتمع اليوم ، ليؤسس لمرحلة مقبلة من العمل القومي المشترك ، في إطار جامعة الدول العربية ، يجب أن يكون رافداً نقياً من روافد العمل القومي ، الذي سيكرس في مجلمه لتطوير قوانيننا القطرية وتقريبها بغية إزالة العقبات والحواجز بين شعوب بلداننا ، ولنكون برلماناً قادراً ، بما



بسم الله الرحمن الرحيم

- أخوانى الأعزاء رؤساء المجالس النيابية والشورى العربية .
- الزملاء البرلمانيون .
- الحضور الكرام .

بداية باسمى وباسم الاتحاد البرلماني العربى ، أتوجه بالشكر إلى سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية على رعايته السامية للاجتماع الأول للبرلمان العربى .

كماأشكر صاحبى السيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الدكتور بشار الأسد على المشاركة فى هذا اللقاء البرلماني ، الذى شرعته القمة العربية فى الجزائر بالموافقة على إنشاء البرلمان العربى . وأشكر لمعالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية جهوده الملموسة ، والتى توجت بصياغة النظام الأساسى لهذا البرلمان الانتقالي .

وأود بداية التعبير عن سروري وفرحي الكبير ، لأننى استطعت الوفاء بوعدي إنجاز مشروع إطلاق البرلمان العربى خلال ولايتى لرئاسة الاتحاد البرلماني العربى ، وكذلك التحضير لإطلاق مناقصة بشأن بناء مركز للاتحاد وللبرلمان العربى في دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية ، على قطعة أرض كان سيادة الرئيس حافظ الأسد رحمة الله قد منحها له هذه الغاية .

أصحاب السيادة والدولة والمعالي والسعادة :

الزملاء البرلمانيون :

ينعقد الاجتماع الأول لهذا البرلمان الانتقالي في لحظة سياسية دقيقة تزداد خلالها التدخلات الدولية في شؤوننا القطرية المشتركة ، حتى نكاد نشعر بالاختناق من الضغوط الممارسة على الحياة السياسية اليومية بلادنا .

كلمة

دولة الرئيس

رئيس برلماني

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس النواب اللبناني

حيث قلت يومها :

إن جامعة الدول العربية و مجالسها المتنوعة الاختصاصات قد شخصت مع خبراء وباحثين مختلف المشكلات العربية ، وهي وضع حلولاً موثقة ، ولكن يبقى الأمر بيد سلطة القرار في النظام العربي .

في ذلك الاجتماع الشهير ربما توصلت إلى الخلاصة التي تكمن فيها المشكلة ويكتن فيها الحل ، فقد قلت أنه لو بادر النظام العربي إلى صرف عشرة بالمئة من الأموال التي خصصت لشراء الأسلحة على تعزيز الديمقراطية ، لكان هذه الديمقراطية تحمي اليوم النظام العربي أكثر من السلاح الذي يسقط ليس في منتصف المعركة أو آخرها وإنما قبل أن تبدأ .

أصحاب السيادة :

اسمحوا لي أن أستغل فرصة هذا اللقاء بوجود هذه التظاهرة الرسمية والبرلمانية العربية ، لأدعوكم إلى التأكيد أن لبنان يشكل ضرورة عربية كما هو ضرورة لأنبائه المقيمين والمغتربين .

إنني أذ أشكر الدور المبادر والأبوبي لسيادة الرئيس مبارك وللمسؤولين في جمهورية مصر العربية ، وكذلك الأدوار الهمامة والمحبة والأخوية لكافة الأقطار العربية ، فإنني أوجه عنديكم إلى أن المؤامرة التي تضيق على لبنان والتي تحاول الضغط على سوريا عبر لبنان ، لا يمكن للبنان أن يواجهها وحده بوجود رياح استراتيجية « الفوضى الخلاقة » التي تحاول زيادة التوترات السياسية والطائفية والمذهبية في بلدنا ، والتي تحاول رفع الغطاء الدولي وشبكة الأمان العربية من فوق سماء بلدنا لجعله مجدداً « حقلأً » لتجارب وحروب وعدوانية إسرائيل .

وكلما حدثت انتكاسة على الساحة الفلسطينية

وانطلاقاً من أننا نجتمع تحت قبة جامعة الدول العربية وتحت عنوان البرلمان العربي ، اسمحوا لي أن أخطئ ضرورة الحكم والحكومات ، وأن أقول بصراحة البرلماني أن قناعتنا تردد يوماً بعد يوم بأننا نواجه مشروع « كبيراً » على مساحة الشرق الأوسط الكبير للسيطرة على مواردنا البشرية والطبيعية ، وأن هذا المشروع يمهد نياته تلك بالدعوة إلى تطوير النظام العربي ، وإلى الحكم الصالح وإلى جعل الديمقراطية نهج حياة .

وها هو الأنماذج في فلسطين ، حيث تقع مناطق السلطة الفلسطينية تحت ضغط ظل التدخلات الغربية التي تريد إقصاء فصائل فلسطينية عن المشاركة في الانتخابات ، وحرمان مجموعات بشرية فلسطينية من حقها الإنساني الأساس في المشاركة في كل ما يصنع حياة المجتمع والسلطة في بلادها .

إن هذا الأمر يستدعي التأكيد من على هذا المنبر العربي ومن مصر أم الدنيا والقاهرة عاصمة العروبة ، إن الديمقراطية تكون صناعة وطنية أو لا تكون ، وتكون صناعة عربية أو لا تكون .

وأناشد سلطة القرار العربي أن ترفع يدها عن أدوار برلماناتها ، وأن توقف سياسة تهميش برلماناتها ، بل وأدعو سلطة القرار العربي نفسها إلى زيادة مساحة الديمقراطية داخل أقطارنا ، واجعلوها خط الدفاع الأول أمام ضرورات الحكم .

إن سيادة الرئيس مبارك وأخي الدكتور أحمد فتحي سرور وصديقي عمرو موسى ، يعرفون آرائي التي سبق أن طرحتها في القاهرة ذات يوم عندما اجتمعنا لنلبي دعوة سيادة الرئيس مبارك في مساهمة البرلمانات في العمل لإطلاق مشروع السوق العربية المشتركة

تطبيقية لهذه التشريعات بدءاً بالسوق العربية المشتركة .

ثانياً : في أن يتشكل كمؤسسة تجتمع وتمارس أدوارها وفق الصيغ البرلمانية الأكثرتطوراً .

ثالثاً : أن لا يكون هذا البرلمان مؤسسة تحت الرقابة أو مؤسسة مهمسة ، بل مؤسسة تسهم بحق في إقامة نظام عربي يحقق أمني الأمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان .

رابعاً : أن يبدأ هذا البرلمان منذ انعقاده في الدورة الأولى وبعد إقرار نظامه الداخلي ، في مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية وتشريعها .

خامساً : إنني إذ أتمنى أن لا يزيد هذا البرلمان مؤسسة عربية بالشكل ، أناشد باسمي وباسم الاتحاد البرلماني العربي سلطة القرار العربي متمثلة بالقمة العربية ، إفساح المجال أمامه لوضع نظامه ولوائحه الداخلية والأساسية بما يسمح له بأن يكون برلماناً فاعلاً وليس مجرد منبر وعنوان لتشريع مسائل ثانوية .

إنني أبدأ بطلب منح أعضاء هذا البرلمان العربي حصانة برلمانية على مساحة الوطن العربي ، لإعطائهم دفعاً معنوياً على مستوى دورهم التشريعي ، وكذلك في إطلاق دبلوماسية برلمانية لاستعادة الروابط وتفوقة نسيج العلاقات العربية - العربية رسمياً وشعبياً .

في الختام باسمي وباسم الاتحاد البرلماني العربيأشكر للقيادة العربية اهتمامهم بإقرار صيغة البرلمان العربي خلال قمة الجزائر ،

أو العراقية للخطط والمشاريع المرسومة فإن لبنان يخضع لتجربة تزلزل كيانه .

إننا وبكل صراحة لن نقبل بأن يكون لبنان مكسر عصا لمشاريع التوطين أو تجريد مقاومتنا من سلاحها .

كما إننا في لبنان وخارج مطالبتنا بتحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا ، فإنه من حقنا أن نطالب بضمانات لمنع إسرائيل من التهديد باللجوء إلى القوة واستخدام القوة ضد بلدنا .

إننا ومنذ الرابع والعشرين من أيار عام 2000 اندررت القوات الإسرائيلية عن معظم أرضنا بفعل مقاومة وتضحيات شعبنا ، ورغم المزاعم الإسرائيلية بتطبيق القرار الدولي رقم 425 فإن لم يمض يوم واحد دون أن يسجل المراقبون الدوليون لخط الهدنة وقوات اليونيفيل خرقاً « إسرائيلياً » عسكرياً لحدودنا البرية أو لحرمة أجواءنا أو لمياهنا الإقليمية .

إن لبنان لا يملك جيشاً جراراً ولا منظومة أسلحة موازية لسلاح العدو ، ولذلك ارتضينا أن تكون مقاومتنا بغياب الضمانات الدولية هي ضمانتنا وضمان سيادتنا الوطنية بالإضافة لتحرير بقية أرضنا .

أصحاب السيادة :

إنني أتمنى وأطلب دعم مؤسسات الرأي العام الإعلامية والثقافية ، من أجل دعم تمكين هذا البرلمان الانتقالي من لعب دوره إلى جانب مؤسسات جامعة الدول العربية في :

أولاً : تطور العمل العربي المشترك ومنظومته ، عبر دبلوماسية برلمانية نشطة تقنع مراكز القرار العربي بالمصلحة المشتركة للأقطار العربية وشعوبها في إيجاد تشريعات مشتركة ، ووضع ممارسات

الجامعة العربية والاتحاد البرلماني العربي على
جهودهم للمساهمة في انطلاق البرلمان العربي
لما فيه خير الأمة وأقطارها وشعوبها .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

مستفيداً من هذه الإشارة .
لأسأل الله أن يمن بالشفاء العاجل على
سيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ليعود إلى
دوره الفاعل على مساحة الجزائر والأمم
العربية .
وأشكر العاملين في الأمانة العامة في



بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد الرئيس .
- السادة رؤساء البرلمانات العربية .
- السادة أعضاء البرلمان العربي .
- السيدات والساسة .

يشهد العالم العربي حدثاً طال انتظاره ، وحان لحظة انطلاقه .. اليوم يتحرك العالم العربي في خطوة هامة بل في قفزة تاريخية على طريق التطوير والتحديث في مسيرته وفي مسيرة العمل العربي المشترك ومنظومته .

اليوم نضرب مثالاً على تطور إيجابي جلي في أسلوب العمل العربي .. قرار يصدر هو قرار ينفذ ، موعد يحدد هو موعد يحترم .

اليوم ، من هذه القاعة العتيدة التي شهدت في نوفمبر الماضي انطلاق مسيرة الوفاق الوطني العراقي ، وشهدت منذ إنشائها أحداً أخرى كباراً في التاريخ الحديث للعرب .. اليوم من هذه القاعة نختر العالم الذي يرقينا بل يراقبنا بكل إمعان ، بأن وثيقة تطوير وتحديث العالم العربي ، ووثيقة العهد والوفاق لم يصدرها من قمة تونس ذرّاً لرماد أو خداعاً لنظر ، وإنما صدرتا بارادة سياسية واعية تستهدف التحديث ، وتستهدي بالديمقراطية مسيرة وممارسة ، تبني قواعد المشاركة البرلمانية في رسم نظام عربي جديد يتtagم ويتواءم مع النظام الدولي ويقر قواعده ، من منطلق ما نراه مصلحة عامة يجدر تحقيقها ، ويمثل في النهاية إسهاماً في تشكيل ذلك النظام الدولي وتطوره ، وتأكيد أهمية قيام العلاقات الدولية على أسس الدعم الشعبي لمضامينها وتفهم لأسسها وقوانيتها .

نعم .. إن إنشاء المؤسسات الإقليمية والدولية ليس هدفاً يقصد لذاته أو بنياناً يقام للتباكي به ، وإنما هو وسيلة نحو غاية ، وفي هذا فالبرلمان العربي هو حركة

كلمة

مطالبي السيد

عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

والأبواب لتدخل إلينا نسمات التغيير التي توختها وثائق قمة تونس ، تمهدأً لانطلاق مرحلة تلعب في إطارها مختلف مكونات المجتمعات العربية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص دورها الذي نثق في أنه سيكون دوراً بناءً في إطار التطوير الشامل لهذا الوطن وتلك المنطقة .

السيد الرئيس

السادة رؤساء البرلمانات العربية

السادة أعضاء البرلمان العربي

السيدات والسادة :

نص قرار قمة الجزائر المنـشـى لهاـذاـ البرـلمـانـ الـانتـقـاليـ عـلـىـ أـنـ يـقـومـ الـبرـلمـانـ قـبـلـ اـنـتـهـاءـ وـلـايـتهـ ،ـ بـإـعـادـهـ النـظـامـ الأـسـاسـيـ للـبرـلمـانـ العـرـبـيـ الدـائـمـ ،ـ ليـصـبـحـ نـافـذـاـ بـعـدـ إـقـارـارـهـ منـ مجلسـ الجـامـعـةـ عـلـىـ مـسـنـوـيـ الـقـمـةـ .ـ

كما نص القرار نفسه على أن يمارس البرلمان الانتقالي اختصاصات أهمها :

أ - بحث سبل تعزيز العلاقات العربية العربية وتفعيل ميثاق الجامعة وتطوير أنظمتها والعمل على تحقيق الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات العربية السارية .

ب - مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك ، وإلقاء الاهتمام بالتحديات التي تواجه الوطن العربي وعملية التنمية فيه ، وخاصة في المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي .

ج - مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة . وإبداء الرأي فيها ، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتوخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية

نحو مقصد سام حددته قمة الجزائر تجاوباً مع آمال الشعوب العربية ومؤسساتها التمثيلية وهو توسيع للمشاركة الشعبية في مناقشة المشاكل والسياسات وفي بلورة القرارات باعتبارها أساساً للتطوير الديمقراطي .

وسوف يكون البرلمان العربي بوقتة حاضنة لحركة القوى السياسية في المجتمعات العربية ، تحقق التفاعل بين مواقفها ، وتأكد أن التوع في الآراء ، والحوار في شأن القضايا المشتركة بين ممثلي الوطن العربي كله ، فيه إثراء لعقل الأمة وتفكيرها ، كما أن فيه نقاطع إيجابي بين مسار سياسة يدعمها الرأي العام ، وموافق تقودها الحكومات ، في تكامل حان وقته ، وسط هذا الزخم الهائل من التحديات في مجالات الأمن الدولي والإقليمي ، وفي خطط التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، والتقدم العلمي والتكنولوجي ، والإنماء التكافي والفكري ، وكذلك في مجالات الصراع والحوار الدائرين بين حضارات وتدافع نحو التنافس بل نحو الشقاق مع مخاطر العودة غير الحميدة لنظريات التمييز العنصري ، وشطحات التطرف وعدم التسامح الديني .

كل هذه وغيرها تمثل تحديات كبرى في منعطف تاريخي قل مثاله على مدى التاريخ الإنساني ، ويتطلب عملاً شاملاً هو مسؤولية التنظيم الإقليمي ، مثلاً هو على المستوى العالمي مسؤولية التنظيم الدولي . وها نحن في العالم العربي نستعد له بأن نضيف اليوم إلى الذراع التنفيذي ذراعاً تشريعياً ، وغداً نضيف محكمة عدل ونظام تحكيم ، ومجلس أمن وسلم وإطاراً لتسوية المنازعات وإقامة السلام ، بالإضافة إلى إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتمكينه ، وإدماج المجتمع المدني في نشاطات الجامعة العربية ، وفتح النوافذ

في الوطن العربي قد انطلق وأن هذا الوطن بتراثه الحضاري الهائل ، ومقوماته الفكرية الحاضرة ، وتقاليده الاجتماعية الرصينة قادر على التحمل بالمسؤوليات التي تطرحها الأوضاع الدولية الجديدة وكذلك تلك التي تطرحها العولمة ، وأن العالم العربي جدير بالمشاركة بل بالشراكة فيها من منطلق أن التوعّة إيجابية وأن الشراكة حق ومسؤولية ... على جميع أعضاء الجماعة الدولية سواء بسواء دون استثناء أو استثناء .

إن ما نشهده اليوم إنما هو خطوة تاريخية حقيقة ، تمهد لغد أفضل وتستشرف آفاق مستقبل أكثر إشراقاً ، أقدم الشكر الجليل إلى السيد الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، لتفضيله بافتتاح هذه المناسبة الفريدة في الوقت نفسه أسأل المولى عز وجل أن يمن على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجزائر الشقيقة ورئيس القمة العربية بموفور الصحة مع تمنياتي له بالشفاء العاجل ، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الرئيس بشار الأسد رئيس دولة المقر الدائم لهذا البرلمان في مدينة اللاذقية ، والشكر موصول لدولة الرئيس نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي وأمانة الاتحاد على الجهد المميز الذي أسهم في انطلاق أعمال هذا البرلمان .

وفقكم الله ..

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

لقراراتها .

د - مناقشة مشاريع الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التي يحييها مجلس الجامعة إليه .
هـ - إقامة علاقات تعاون مع البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية والاتحادات البرلمانية بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلام والاستقرار في المنطقة .

إن البرلمان ، الذي نشهد اليوم مولده ، هو برلمان انتقالى على طريق إنشاء برلمان عربي دائم . ومن البديهي أن ما هو انتقالى يختلف عما هو دائم . ولئن كانت القمة العربية في الجزائر قد قررت أن مدة البرلمان العربي الانتقالي خمس سنوات يجوز تمديدها لمدة عامين ، إلا أن القمة ذاتها أشارت إلى ذلك « كحد أقصى » ، إدراكاً منها أن آمال وطلعات الشعوب العربية لا تحتمل الإرجاء ، ولهذا فإن هذه المرحلة الانتقالية في حياة البرلمان العربي الوليد سوف تشهد كما نتوقع أداءً مكثفاً ، وعملاً متصللاً للوفاء بمتطلبات إرساء دعائم البرلمان العربي الدائم ، كجزء لا يتجزأ من الغاية التي ننشدها جميعاً ، وهي تعزيز مبدأ الشورى وسيادة رأي الأغلبية ، واحترام مصالح الناس والأمة ، وتحقيق متطلبات التحديث ومواكبة العصر ، والحفاظ على الأصالة واحترام الذات .

السيدات والسادة ..

لقد أصبح الآن مطروحاً وممكناً أن يستوّع العالم حقيقة أن التطور الديمقراطي





الكلمات التي ألقاها في جلسة العمل الأولى

عقد البرلمان العربي الانتقالي جلسة العمل الأولى بعد انتهاء جلسة الافتتاح مباشرة . وترأس الجلسة رئيس السن الأستاذ ناصر قدور (من سوريا) ، وعاونه في إدارة الجلسة مراقبان من أصغر الأعضاء سنًا . وبدأت أعمال هذه الجلسة بانتخاب رئيس البرلمان العربي الانتقالي . وقد فاز بالمنصب بالتزكية والإجماع السيد محمد جاسم الصقر ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي . وبعد انتخابه ألقى السيد الصقر كلمة تحيية وشكر على الثقة التي أوليت له . كذلك تحدث في الجلسة الأولى كل من دولة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني ، رئيس مجلس الشورى اليمني ، وسعادة عبد الرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون بدول الخليج العربية . ووزعت في الجلسة كلمة الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد البرلماني الأفريقي .

كما تلقى المشاركون في الاجتماع برقية تهنئة من السيد سيرجي مironov ، رئيس مجلس الاتحاد (الغرفة الأولى) في برلمان الاتحاد الروسي .

وفيما يلي نصوص هذه الكلمات :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في وقتي هذه أمام ممثلي الأمة ، أشعر باعتراز يلامس السماء أو يكاد ، وينطلق من ثلاثة أبعاد : بعد قومي ، لأن العرب في تأسيس برلمانهم هذا قد أعادوا إلى الفكر القومي لحمته الديمقراطية ، وأعادوا للديمقراطية دورها الأساسي في العمل العربي المشترك. وبعد وطني لأن الكويت قد نالت اليوم من تقدير أشقائها وتأييدهم ما يتजاوب مع حبها لهم وعملها من أجل تقديمهم واتحاد كلمتهم . وبعد شخصي ، لأنني - بفضل الله وبدعمكم - حظيت بشرف رئاسة أول برلمان عربي ، بعد أن آثرتوني على أنفسكم ، رغم أن كل واحد منكم جدير بهذا الشرف وأهل لحمل مسؤوليته . فشكراً لجامعة الدول العربية دعوتها وجهها وتنظيمها ، وشكراً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقادته اعتمادي مرشحاً له ، وشكراً لكم جميعاً على غالى ثقتكم ونبذ موقفكم .

ليس من حقي أن أتحدث عن مهام البرلمان العربي وأولوياته وآليات عمله ، فهذا كله سيكون نتاج أفكاركم وحصلية موافقكم . ولكنني أجد من واجبي أن أعدكم بالعمل معكم بشفافية كاملة ، وبانفتاح تام ، وباحترام عال ومتساو لكل آرائكم ، منطلاقاً من اعتقاد راسخ بأن الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها البرلمان العربي هي : حرية الحوار ورقيّه ، وأغلبية القرار واستقامته ، والالتزام بالمصلحة العربية العليا بعيداً عن الحساسيات القطرية والاعتبارات الإقليمية ، وفي إطار الموازنة الحكيمية والشجاعة بين الطموح والممكن ، لكي تكون ممثلين بحق لكل الأمة ، ومبررين بصدق عن ضميرها. متمسكين بعقيدتها منطلاقاً ، ووحدة صفتها هدفاً ، وتكامل قدراتها مدخلاً . وإنني على ثقة تامة بأن حكمتكم

كلمة

السيد محمد جاسم الصقر

رئيس البرلمان العربي الانتقالي
في بداية جلسة العمل الأولى

أكرر الشكر لكم جميعاً ، وأدعوا الله عز
وجل أن يرشدنا للحق ويوفق مسعانا إليه .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

وخبراتكم ستكون - بعد توفيق الله - خير معين
لي على النهوض بمسؤولياتي ، دون انقسام بين
القول والعمل ، ودون انفصال بين السياسة
والصدق ، ودون تناقض بين التنظير والتدبير .



بسم الله الرحمن الرحيم

- فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .
- الأخ ممثل فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية الجزائرية رئيس القمة العربية الحالية .
- دولة الرئيس نبيه بري ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
- السيد عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- أصحاب الدولة والمعالي رؤساء البرلمانات العربية .
- السيدات والسادة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسريني أن أنقل إليكم جميعاً تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية وتهانيه بتدشين البرلمان العربي الانتقالي ، وتمنياته الطيبة بأن يجسد هذا الحدث آمال وطموحات أممنا ويقوي أواصر الأخوة بين دولنا وشعوبنا ويسهم في تمتين الروابط السياسية والاقتصادية فيما بينها ، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

كما ويسريني أن أتحدث أمامكم باسم رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ، معرباً عن أحر تهاني الرابطة إلى أعضاء البرلمان العربي الانتقالي وإلى جامعة الدول العربية ممثلة بأمانتها العامة ، وإلى البرلمانات العربية بإنشاء هذه المؤسسة البرلمانية العربية .

إن رعاية فخامة الرئيس محمد حسني مبارك لهذا الحدث البرلماني العربي الكبير ومشاركته في افتتاح هذه الدورة تعبر عن مدى حرصه على دعم ومساندة كافة الجهود المؤدية إلى تعزيز وتنمية منظومة العمل العربي

كلمة دولة الأستاذ
عبد العزيز عبد الغنى
رئيس مجلس الشورى اليمني
في جلسة العمل الأولى للبرلمان

وفقاً للآلية التي اقترحتها اليمن واعتمدتها المجلس الأعلى للجامعة العربية في اجتماع القمة الذي عقد هنا في مقر الجامعة العربية .

لقد مثلت الثنائية البرلمانية أحد أهم الأهداف التي قامت من أجلها رابطة مجالس الشيوخ والشوري والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ، وهو ما يدفعنا إلى التعبير عن الطموح في أن يكون هذا المجلس هو الخطوة الأولى تتبعه خطوة ثانية لتأسيس مجلس ثان ، وهو الطموح الذي سبق وأن عبر عنه اليمن بشكل واضح في مبادرته الخاصة بشأن الاتحاد العربي عندما اقترح تأسيس مجلس للشوري إلى جانب هذا المجلس . لأن من شأن ذلك أن يقوي من دور المؤسسة البرلمانية العربية ويجعل إسهامها فاعلاً في مناقشة الموضوعات ذات الصلة بتطوير وترقية العمل العربي المشترك ، والاهتمام بالتحديات التي تواجه ذلك العمل وخصوصاً في أبعاده التنموية والاقتصادية وعلاقاته بالكيانات والمؤسسات الإقليمية والعالمية الأخرى .

فخامة الرئيس .. السيدات والسادة :

إن رابطة مجالس الشيوخ والشوري والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي تستند من خلال مبادرتها وأهدافها الدور الهام والجوهرى الذي يتضطلع به البرلمانات في عصرنا الحاضر ، بما فيها هذا البرلمان الموقر .. وتبعاً لذلك فإن الرابطة تشكل بمبادرتها وأهدافها إحدى الآليات الإقليمية الرامية إلى دعم المبادرات في إطار دول الإقليم نحو خلق فضاء من التكامل والتعاون بين دوله العربية والإفريقية من خلال الدبلوماسية البرلمانية للمجالس الأعضاء .

ولذلك فإن الرابطة إذ ترحب بالثبات أولى جلسات البرلمان العربي الانتقالي ، فإنها تعبّر

المشترك ، وهو الدور الذي نهضت ولا زالت تنهض به مصر تحت قيادته لفائدة الأمة ولتحقيق تطلعاتها إلى المزيد من التعاون والتكميل والوحدة . الشكر للشقيقة سوريا المقر الدائم لهذا البرلمان والشكر لجامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام وللاتحاد البرلماني العربي ممثلاً برئيسه للإعداد لهذا الاجتماع .

إن البرلمان العربي الانتقالي وهو يتجسد حقيقة مماثلة على النحو الذي نراه عليه اليوم ، هو بكل المقاييس إنجاز تاريخي يحسب لحكماء وقادة هذه الأمة الذين عملوا بإخلاص من أجل تحقيقه ، ومن أجل النهوض بواقع العرب وتجسيد التطلعات العظيمة لهذه الأمة .

وإينا في الرابطة ننطليع بكل الأمل إلى أن نذسن بهذا البرلمان ، مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية ، يتميز بحضور فاعل ومؤثر للشعوب العربية تستطيع من خلال ممثليها في هذا البرلمان بصيغته الحالية أو عندما يصبح برلماناً دائماً ، أن توصل رسالتها وأن تسمع صوتها وتعبر عن تطلعاتها حيال الكثير من القضايا التي تهم أمتنا .

وتعمرنا الثقة بأن تأسيس البرلمان العربي الموحد هو أيضاً خطوة أساسية وهامة باتجاه تحقيق الاتحاد العربي الكامل الذي نأمل أن يتحقق للأمة العربية في الأفق المنظور بإذن الله، على أساس من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وأن يكون سبيلاً أمتنا إلى تحقيق التقدم والتطور في كافة المجالات ووسائلها إلى تحسين وترقية حياة أمتنا .

ويجدر التنوية هنا بالمبادرات التي صدرت من أكثر من عاصمة عربية بشأن إصلاح منظومة العمل العربي المشترك ، وكان من ثمارها المتميزة ، انتظام انعقاد القمة العربية

الأمة ، وسيكون معنياً أكثر بتأكيد إيمان دولنا العربية العميق بالديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الأساسية للحكم الرشيد ، بمحض من القناعة الذاتية المتحررة من أي إملاء أو تدخل من الخارج .

ولاشك أن ذلك يعد مثالاً جيداً لما يمكن أن ينجزه أي بلد وفق قناعاته وأولوياته في التغيير والإصلاح .

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية بناء موقف مشترك حيال مسألة التدخل في الشؤون الداخلية لمنطقة ، موقف يرفض بشكل قاطع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة .

إننا نأمل بأن تكون هذه المسألة واحدة من أولويات هذا المجلس ، لأنه من الضروري أن يشعر كل بلد بأن من حقه أن ينهج الأسلوب الذي يختاره لنظام الحكم بدون أية إملاءات خارجية ، فذلك يأتي في سياق الالتزام باحترام حرية وسيادة كل البلدان وحقها في تسيير شؤونها بنفسها .

إن أمتنا تقف في مواجهة تحديات كبيرة اقتصادية وأمنية وغيرها ، والبرلمان العربي معنی بمثل هذه التحديات ، ويحدوّنا الأمل في أن يتعامل مع هذه التحديات بحماس أكبر ويحشد المواقف العربية الرسمية والشعبية حيالها .

إن هذا البرلمان الموقر يعني أيضاً بالدفع بالتعاون والتكميل بين الدول والشعوب العربية إلى الأمام والحرص على أن يأخذوا بعدهما الموضوعي والواقعي بحيث يمكن أن يلمسهما كل إنسان في وطننا الكبير . إن حملات الإبادة التي تركتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل ، كانت ولا تزال تشكل أبغض صور العدوان ، من أجل ذلك

أيضاً عن اهتمامها الخاص بهذا البرلمان الذي يضم بين أعضائه برلمانيين جاء معظمهم من مجالس هي جزء من الائتلاف البرلماني الذي تتشكل منه الرابطة ، وترى فيه تحولاً هاماً في مسيرة العمل العربي المشترك وتعول عليه تأكيد الدور الهام للدبلوماسية البرلمانية في توثيق عرى العلاقات بين الدول العربية والإفريقية وفتح آفاق تعاون يتلمس من خلالها العرب والأفارقة مصالحهم المشتركة . وإنني لعلى يقين بأنكم توافقون على أن مهمة تعزيز وتوثيق العلاقات العربية الإفريقية لا يجب أن تقتصر على الدبلوماسية البرلمانية وعلى الدور المشترك المأمول للرابطة والبرلمان العربي أو الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الإفريقي ، بل يجب أن تنهض الروابط ذات الصبغة الرسمية وفي المقدمة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي بالدور الأساسي في تعزيز العلاقات وفتح آفاق رحبة من التعاون والتكميل العربي الإفريقي .

وذلك لاشك يستوجب التفكير بجدية في خلق آليات مؤسسية للمشاور والحوار بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي لما من شأنه تحقيق الغايات التي تستطلع إليها شعوبنا العربية والإفريقية .

وهنا يجدر التنوية بتجمع صناعي الذي يضم كلاً من اليمن والسودان وإثيوبيا والذي يعقد دورته الرابعة على مستوى القمة بمدينة عدن هذا اليوم .

لقد مثل هذا التجمع إحدى الآليات المهمة في تدعيم علاقات التعاون والتكميل العربي الإفريقي .

فخامة الرئيس .. السيدات والسادة :
إن البرلمان العربي سيوفر إطاراً مناسباً وفعلاً لإجراء الحوار بشأن ما يهم مستقبل

الاتحاد الإفريقي لهذا الغرض .
 - وحيال الأحداث في الصومال الشقيق فإننا ندعو المجتمع الدولي لمساندة شعب الصومال للتغلب على المصاعب التي يواجهها .
 - إن الإرهاب أصبح آفة دولية يجب استئصالها . والإرهاب لا ينتمي إلى دين أو عرق أو جنس كما يجب التفريق بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للشعوب لنيل استقلالها وحريتها .
 أتمنى للبرلمان العربي التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة .
 أشكركم جميعاً على جميل صبركم وأناتكم .
 والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

يتوجب العمل من خلال هذا البرلمان ومن خلال مؤسسات العمل العربي المشترك وبالتنسيق مع المجتمع الدولي من أجل حمل الكيان الإسرائيلي على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي السورية واللبنانية .

- إنه ليحزننا كثيراً ما يجري في العراق الشقيق متمنين أن يتثنى شمل الأخوة العراقيين لتحقيق الإنماء والاستقرار في العراق في إطار حكومة وحدة وطنية تضم كافة الفئات العراقية وانسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد الشقيق .
 - إننا نؤيد الحوار الجاري لحل مشكلة دارفور والمساعي التي تبذل من قبل



بسم الله الرحمن الرحيم

- السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
- أصحاب الدولة رؤساء المجالس البرلمانية العربية .
- السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .
- السادة رؤساء الوفود البرلمانية العربية .
- السيدات والساسة أعضاء البرلمان العربي الانتقالي .
- أصحاب السعادة السفراء .
- السادة ممثلو الهيئات البرلمانية والمنظمات الدولية .
- السيدات والساسة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية أود أن أعرب عن كبير امتناننا في الاتحاد البرلماني الأفريقي على الدعوة الكريمة التي وجهتومها لنا للمشاركة في هذه المناسبة الخاصة ، مناسبة تتضمن مجلساً للبرلمان العربي الانتقالي ، وأن أتوجه باسم الهيئة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ، وباسمي الخاص لمعالي الأستاذ عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية ، وسيادة الزميل نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، والسيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، بالتحية والتقدير معبراً لهم عن جزيل شكرنا وكبير عرفاناً على اللقة الطيبة بكل ما تتطوي عليه من رمزية ودلالة .

وبالنسبة لي شخصياً فإنه يسعدني أن أحظى بشرف تمثيل برلمانات إفريقيا الأعضاء في الاتحاد البرلماني الإفريقي في هذه الجلسة التاريخية المنعقدة في واحدة من كبريات العواصم العربية والإفريقية الجميلة ، المتقدة بالتاريخ ، والشاهد على أحداث مصرية وإفريقية وعربية بارزة .

كلمة

سعادة الأستاذ

عبد القادر بن صالح

رئيس مجلس الأمة الجزائري

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

تعتمدنا أقطارنا في إفريقيا والعالم العربي فإن التحديات التي تواجه بلدانا هي واحدة في حين أن الفرص التي تعرض علينا هي أيضاً متشابهة .

ولذلك فنحن جميعاً مطالبون بتحمل مسؤولية مقاومة المخاطر التي تحدق بنا ومواجهة سياسة التهميش والإقصاء التي تستهدفنا ، وندعونا إلى ضرورة اعتماد سياسات إصلاح جذرية تتشاشي مع واقعنا وخصوصياتنا الوطنية .. ومن المؤكد أن هذه الأوضاع تتطلب منا تبني رؤية استراتيجية قوامها التشاور والتيسير من خلال المزاوجة ما بين الحق في الطموح ومقتضى الموضوعية والواقعية .

أيتها السيدات ، أيها السادة :

أود في هذه المناسبة كذلك أن أجدد لكم إيماناً وتمسكنا العميق بمبدأ التضامن التاريخي الإفريقي العربي ، الذي يظل يكتسي في منظورنا في الاتحاد البرلماني الإفريقي طابعاً مميزاً .. خاصة أنه يوفر لنا الإطار المناسب للعمل الإقليمي المشترك من أجل تطوير وتعزيز الصلة ما بين البرلمانيين في كل من إفريقيا والعالم العربي .

أيتها السيدات ، أيها السادة :

أعتقد أنني لست في حاجة للذكر بأن هناك ما لا يقل عن 10 برلمانات وطنية إفريقيية هي في نفس الوقت أعضاء في البرلمان العربي الذي نشارك في تنصيبه اليوم .

وهي حقيقة تؤكد مدى الأهمية التي يكتسبها التشاور والتعاون والتيسير عبر الحوار والذي هو قائم على أساس ما بين الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي . وهو الحوار والتيسير الذي نأمل قيامه ما بين برلمان

لقد جئنا إلى القاهرة محملين برسالة تهنئة ودعم ومساندة من برلمانيي إفريقيا إلى زملائهم وإخوانهم أعضاء البرلمان العربي الانتقالي ، إنها تهنئة مرفقة بمتمنيات النجاح لهم وللهمّة الناشئة التي ينتمون إليها .

السيد الرئيس :

أصحاب الدولة والمعالي :

من فترة سعدنا في القارة الإفريقية بقيام برلمان عموم إفريقيا . وها نحن اليوم نشعر بنفس السعادة ، ونحن نشهد اليوم ميلاد البرلمان العربي الانتقالي .

فهنئياً لأعضاء الهيئةتين البرلمانيتين الإقليميتين ، ومتمنياتنا لها بالنجاح والتوفيق والسداد .

سيدات سادتي :

إنه من دواعي ارتياحتنا أن يشترك برلمان عموم إفريقيا والبرلمان العربي الانتقالي في نفس المنطلقات وينقسمان نفس الطموح وتغذيهما نفس روح وдинاميكية الاندماج الإقليمي التي يعرفها كلاً الفضاءين السياسيين ، وفي كلاً المنظمةين الإقليميتين .. منظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية .

إنها ديناميكية تسجم وتنماشى مع سياق التحولات العميقة التي يعرفها واقع عالم اليوم .

إننا انطلاقاً من هذه القراءة للأحداث تعتبر أن إنشاء هيئةتين برلمانيتين من هذه الطبيعة في منطقتينا لهو حقاً خطوة هامة من شأنها أن تفتح أمامنا آفاقاً سياسية واعدة .. وتهب مناخ انسجام شريعاتنا الوطنية وتتوفر شروط نجاح سياسات الاندماج الإقليمي الذي يعتمدها كل منا في منطقته .

السيد الرئيس :

بصرف النظر عن توجهات الإصلاح التي

خضناه ضد كافة أشكال الظلم والقهر التي تمثلت في الاحتلال ، وغيره من مظاهر الهيمنة الاستعمارية وسياسة الميزة العنصري التي عانت منها شعوبنا في إفريقيا والعالم العربي .

إن هذه المواقف النضالية والتضامنية هي التي صهرت مشاعرنا ووحدت أهدافنا وهي التي يجب أن تحفزنا اليوم على اتخاذ نسخة الموقف ضد التهديدات المحدقة بالسلام والأمن والاستقرار في منطقتنا ، وندعونا إلى ضرورة تسييق جهودنا في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للتخلف والفقير والمرض والأمية .. والنضال بالوقت نفسه من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط والعمل على إنهاء النزاعات في إفريقيا والعمل على علاجها بالطرق السياسية السلمية .

فلننوجه سيداتي ، سادتي جهود شعوبنا في إفريقيا والعالم العربي إلى أوجه التنمية المستدامة والاندماج الإقليمي .. ول يكن حرصنا أكبر على توفير شروط التكامل في ظل عولمة نريدها أن تكون ذات نزعة إنسانية تساعد حقيقة على توازن المصالح ولا تتجاهل الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

عموم إفريقيا والبرلمان العربي الانتقالي .

السيد الرئيس :

أيتها السيدات ، أيتها السادة :

إن الدبلوماسية البرلمانية التي تفرض نفسها يوماً بعد يوم كعنصر مؤثر في العلاقات الدولية تمنحنا اليوم إمكانيات وفرصاً عديدة وتتوفر من دون شك لنا أطراً إضافية جد مواتية لدعم دبلوماسية بلداننا بفعالية مؤكدة على مصالح شعوبنا .

أيتها السيدات ، أيتها السادة :

وأنا أذكر بهذه الحقيقة فإن فكري ينصرف إلى النياباد وإلى التعاون الإفريقي العربي .. إلى القضية الفلسطينية وإلى العديد من القضايا والمواضيع التي تقاسم فيها القناعة والمصلحة وهي جميعها قضايا تدعونا إلى اعتماد منهجية عمل مشتركة وناجعة لتحقيق مزيد من التضامن فيما بيننا .

فالتضامن ما بين إفريقيا والعالم العربي يجد معالمه ومبرراته في الجغرافية والتاريخ والعطاء الحضاري الذي قدمته منطقتانا المتراكبة .

فهذه كما تعلمون هي التي وفرت الأرضية المشتركة التي قامت بيننا وساعدتنا على التجدد وتحقيق التضامن ودعم النضال المشترك الذي



بسم الله الرحمن الرحيم

- فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .
- معالي الأخ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- دولة الرئيس نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي .
- رؤساء البرلمانات العربية المؤرخين .
- الأخوة والأخوات ..

يطيب لي في البداية أن أتوجه بتحية شكر وتقدير لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لتنضله بوضع هذه الدورة تحت رعايته الكريمة ، متمنياً لجمهورية مصر العربية الشقيقة وشعبها العزيز بدوم العزة والتقدم والازدهار .

وكم كنا نود أن نسعد بحضور فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس مؤتمر القمة العربي متمنين لفخامته دوام الصحة والعافية ولشعب الجزائر الشقيق كل التقدم والرقي .

كما أتوجه بأطيب التحية لفخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، متمنياً لفخامته ، ولشعب السوري الشقيق دوام الرقي والتقدم .

ولا يفوتي أن أعرب عن امتناني لمعالي الأخ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية لدعوه الكريمة للمشاركة في هذه المناسبة التاريخية .

والشكر موصول لأسرة الأمانة العامة على ما بذلوه من جهد في سبيل الإعداد لهذا الحدث الهام .

لقد غطى العمل العربي المشترك مجالات عديدة سواء في نطاق ميدانه الرئيسي ، أي جامعة الدول العربية ، أو في ميادين نوعية كثيرة تشرف عليها منظمات إقليمية متخصصة. وأخيراً أضيفت حلقة جديدة

كلمة سعادة

عبد الرحمن بن حمد العطية
الأمين العام
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في حلسة العمل الأولى للبرلمان

ومن هذا المنطلق ، فإننا ننطع إلى أن تكون مناسبة إقامة البرلمان العربي جزءاً من رؤية عربية ، تهدف إلى تحقيق مزيد من تعزيز شعور المواطن العربي بمواطنته وبانتمائه العربي ، وبأن مصيره يرتبط بهذا الوطن العربي الكبير ، وأن يشعر فعلاً أنه مشارك في صنع حاضره ومستقبله . وهو أمر يتطلب الاستمرار في جهودنا على المستوى الوطني ، لتعزيز الممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا بناء على مبادئ وقواعد سلية ، وبإقامة دولة القانون والمؤسسات ، قولاً وعملاً. فجوهر الديمقراطية تمثل في قدرة الفرد ، رجالاً كان أم امرأة ، في الإسهام في تشكيل مجتمعه الصغير المتمثل في وطنه ، ومن ثم مجتمعه الكبير المتمثل في الوطن العربي .

الأخوة والأخوات :

إن المستقبل العربي ليس قرراً محظماً يتوجب علينا التسليم به ، بل سيكون نتاجاً لمحصلة ما نقوم به من جهود جادة للتطوير والتحديث والإصلاح في حياتنا السياسية وآليات عملنا العربي المشترك والابتعاد عن السياسات التجميلية التي تهدف إلى تجميد الأوضاع وتسكن الأزمات وتأجيل الاستحقاقات ، وإبراز قدرة العرب على بناء نموذجهم الحضاري والتمويي المستقل ، وإثبات مقدرتهم على تغيير أنماط حياتهم السياسية والاجتماعية . وإذا كانت ثقافة التغيير والتطوير والتحديث هي ثقافة عصرية بالضرورة فإنها يجب أن تحترم الموروث الثقافي . وإقامة البرلمان العربي الانتحالي هو تجسيد عملي لبعض هذه المعاني الإصلاحية وغيرها .

فإذا كنا كدول جنوب نطالب في المحافل الدولية بتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية فلا أقل من السعي لديمقراطية العلاقات العربية

وهاما ، إلى العمل العربي المشترك تمثل في إقامة البرلمان العربي الانتحالي ، الذي يشكل قوة الدفع الشعبية لدعم الأهداف العربية المشتركة ، والذي يسهم في تعزيز إرادة الإلزام والالتزام عند تنفيذ القرارات العربية المشتركة. لقد تعددت التساؤلات والتوقعات من بينها هل سيكون هذا البرلمان عبئاً أم إضافة فعالة لأجهزة ومؤسسات الجامعة العربية ؟ وما دوره وموقعه في صنع القرار العربي المشترك ؟ هذه الأسئلة وغيرها تعبّر عن قلق إيجابي مشروع ، وتحمل في طياتها ، في نفس الوقت ، الأمل في أن يمثل هذا البرلمان نقلة نوعية تعزز من التضامن العربي ومسيرة العمل المشترك . فمهمة الإعداد الوعي للمستقبل العربي وطموحاته لم تعد مهمة الحكومات فقط ، بل هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والتشريعية .

الأخوة والأخوات :

إن الدروس المستفادة من تعثر جهود العمل العربي المشترك في المرحلة السابقة ، توضح أن معظم هذه الجهود كانت تعبّر عن رغبات فوقية ، وليس بالضرورة نابعة من رغبات شعبية . وعندما تجمدت هذه الجهود / لم تتك عليها القاعدة الشعبية ، لأنها لم تستشر فيها ولم تشارك في بنائها . ومن هنا تأتي أهمية وجود هذا البد الشعبي في العمل العربي المشترك ، بإقامة البرلمان العربي ، ليعطي الأمل في مرحلة عربية جديدة .

فمصير مشاريع التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، إذا كان مرهوناً بالإرادة السياسية العربية من حيث المضمون ومدى الجدية ، فإن جزءاً كبيراً من نجاحه يرتبط بمدى ما يتحقق من توسيع نطاق المشاركة الشعبية في صنع قراراتها ومتابعتها .

مترات من حدودنا ، إلا أنه لا ينسينا على الإطلاق خطراً آخرأ قائماً وجائماً ، وهو السلاح النووي الإسرائيلي . فمجلس التعاون هو جزء لا يتجزأ من أمته ومنطقة انتقامه العربي .

الأخوة والأخوات :

اسمحوا لي في نهاية مداخلتي هذه أن أتوجه بهذه المناسبة العزيزة بأطيب التمنيات لأعضاء البرلمان الانتقالي . فالآمال معقودة على دوركم وإسهاماتكم لدعم مسيرة العمل العربي المشترك . وهنئاً لبيت العرب بهذه النقلة النوعية وهذا الإنجاز الذي تحقق في مهلة زمنية قياسية .

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقكم وي Sidd علی طریق الخیر خطاکم .

والسلام عليکم ورحمة الله تعالى وبرکاته .

العربية .

إن النظام العربي أصبح يتعرض لمخاطر وتحديات جديدة وغير مسبوقة ، تمس كيانه وهوبيته وعقidته ، وتضعه ، بحق ، على مفترق طرق صعب ، وأصبحنا نترقب المجهول الذي نعيشـه جميعـاً منـ المحيـط إـلىـ الخليـج . ولذلك فإنـنا نـقطعـ إلىـ إـسـهـامـاتـ البرـلمـانـ العـربـيـ فيـ وضعـ مـرـئـيـاتـ للـتعـاملـ معـ هـذـهـ الأـوضـاعـ ،ـ فالـانـسـاحـابـ منـ غـزـةـ لمـ يـكـتمـ ،ـ والمـخـطـطـ الإـسـرـائـيلـيـ التـوـسـعـيـ مـازـالـ مـسـتـمرـاـ ،ـ وـخـرـيـطةـ الـطـرـيقـ فـقـدـتـ بـوـصـلـنـهاـ ،ـ وـمـنـطـقـةـ الشـامـ تـتـرـبـصـ بـهـاـ قـوـىـ خـارـجـيـةـ مـتـعـدـدـةـ ،ـ وـعـرـاقـ يـجـازـ مـرـحـلـةـ اـنـقـالـيـةـ بـالـغـةـ الصـعـوبـةـ ،ـ وـتـنـتـازـ عـهـ تـوـجـهـاتـ شـتـىـ ،ـ وـفـيـ الـخـلـيجـ نـسـتـشـعـرـ بـالـمـخـاطـرـ الـمـحـتمـلةـ لـمـاـ يـسـمـىـ بـ «ـ العـنـادـ النـوـوـيـ »ـ الإـيرـانـيـ ،ـ عـلـىـ حـدـ تـبـيـرـ الـدـكـتـورـ مـحـمـدـ الـبـرـادـعـيـ .ـ وـإـذـاـ كـانـ الـمـشـرـوـعـ النـوـوـيـ الإـيرـانـيـ يـشـعـرـنـاـ بـخـطـرـ مـبـاـشـرـ يـقـعـ عـلـىـ بـضـعـ كـيلـوـ



إلى المشاركين في الدورة الأولى
للبرلمان العربي المحترمين

القاهرة

بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للبرلمان العربي
تفضلوا بقبول خالص التهاني باسم مجلس الاتحاد
للجماعة الفدرالية لروسيا الاتحادية .

إننا نعتبر إنشاء المؤسسة البرلمانية الإقليمية خطوة
جديدة من حيث المبدأ في سبيل ترسیخ التعاون
والتعامل بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

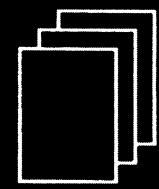
ونحن واثقون بأن البرلمان من شأنه أن يشكل
مساهمة فعالة في حل المشاكل القائمة في المنطقة.
ونعرب عن اهتمامنا بإقامة اتصالات مع البرلمان
العربي لما فيه مصلحة الأمن والسلام في الشرق
الأوسط .

سيرجي مironوف

موسكو ، في 27 من ديسمبر عام 2005 م

برقية التهنئة
المرسلة إلى المشاركين
في الجلسة الأولى
للبرلمان العربي
الإقليمي
من سعادة السيد
سيرجي ميرونوف
رئيس مجلس الاتحاد في
البرلمان الروسي الاتحادي

دراسات



- 1 -

ماهية القانون الدولي الإنساني وطبيعته وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

الأستاذ الدكتور محمد عزيز شكري (*)

خلافاً لما يأمل المثاليون ، فالأصل في العلاقات الدولية على ما يبدو هو الحرب والاختصار وليس الوئام والسلام ، فقد أثبتت الإحصائيات أن هناك 13 سنة من الحرب مقابل كل سنة من السلام . وقد نكب العالم خلال الأعوام الستين التي انقضت منذ وضع الحرب العالمية الثانية أوزارها بما يزيد على مائة حرب بينها حروب اتسع نطاقها إلى درجة مفرغة رهيبة ، وحروب طال أمدها على الرغم من ضيق نطاقها ، وحروب خاطفة بلغت أقصى درجات الشراسة والضراوة على الرغم من أنها لم تدم سوى بضعة أيام أو أسابيع . معنى ذلك أن البشرية تواجه مرة كل خمسة شهور على وجه التقريب نزاعاً مسلحاً عنيفاً في مكان ما من العالم غالباً ما ينجم عن هذا النزاع كوارث إنسانية مريرة وخسائر جسيمة في الأرواح والأموال والمعدات ، ونحن لو تأملنا عالمنا اليوم في هذه الساعة لوجدنا نزاعات مسلحة قائمة في زوايا العالم الأربع : في الشيشان ، وفي جنوب لبنان ، وفي الأرض المحتلة ، وفي السودان ، وفي الكونغو وفي أفغانستان وفي الفلبين وفي العراق وقس على ذلك .

وإذا كانت أسباب الحروب متنوعة ومتعددة فإن النظرة إلى الحرب من زواياها المتعددة - سواء من الوجهة الاجتماعية أو الفلسفية أو الأخلاقية أو السياسية أو العسكرية أو التاريخية أو الإنسانية - تعطي انطباعات تختلف باختلاف زاوية الرؤية ، وزاويتنا في هذه العجلة هي الزاوية الإنسانية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بلا تردد إن الحرب هي « مستنقع الإجرام الدولي » . ذلك أن الحرب كما يقول أستاذنا العلامة الراحل عبد الوهاب حومد هي في جوهرها « ضد القيم

(*) مدير العام لهيئة الموسوعة العربية وأستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية بجامعة دمشق سابقاً .
مداخلة ألقيت في دمشق في المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب .

الإنسانية ، والحياة ، لأنها مبعث الدمار وسبب البيتم والثكل ». لذلك فهي وبهذا المعنى لا يمكن أن تكون إنسانية حتى ولو كانت مشروعة ودفاعية ، فمشروعيتها صفة قانونية أما آثارها فواقع ملموس وأليم .

ومن المفارقات العجيبة أن الإنسان – وهو في التحليل النهائي نواة المجتمع البشري – هو الذي ابتدع أسباب الحرب وانخرط فيها ، وهو ذاته الذي اكتوى ويكتوي بنارها ويکايد لظاها . الإنسان هو الذي يشن الحرب في لحظات التهور والطيش ، وهو ذاته الذي يرفع عقيرته بالشكوى وفظائعها ويسعى في لحظات التعقل إلى الحد منها أو ضبطها . الإنسان هو الذي يخوض غمار الحرب بلا رحمة ولا شفقة ، وهو ذاته الذي يعمل في لحظات اليقظة الوجدانية إلى جعلها إنسانية والتخفيف من ويلاتها . الإنسان هذا المخلوق العجيب الغريب هو أصل الداء وهو مبتدع الدواء ، بين نزعتي الخير والشر ، في هذا المخلوق العجيب الغريب تسعد البشرية أو تشقي . تقول مقدمة دستور اليونسكو « لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس . ففي عقول الناس يجب أن تبني حصون السلام » .

والحق أن محاولات بناء حصون الدفاع عن السلام في عقل الإنسان قديمة جداً ، فقد تبنتها الأديان السماوية وجهر بها الفلاسفة والمفكرون منذ أقدم العصور . كما سعى الكثيرون لترشيد الحرب وتحديد أسبابها وإقرار ما أسموه « بالحروب العادلة » فقط منها . ثم انتقلت المحاولات هذه لأفكار السياسيين والعسكريين من قادة الدول أنفسها فسعوا أو سعى بعضهم باستمرار لتقنين الحرب وتنظيمها والحد منها حتى توصلوا ، على الورق ، إلى حصرها في الحرب الدفاعية وحدها في ميثاق الأمم المتحدة بعدهما أو حوا - على الورق أيضاً - بنذها كهواية رياضية من هوايات الملوك والقادة أو كأداة من أدوات السياسات الوطنية إيان عهد عصبة الأمم خاصة .

وجنباً إلى جنب مع محاولات الإنسان لترشيد الحرب وتقنينها وتحريمها سارت محاولات جعلها إنسانية ، وهذه المحاولات هي ما يركز عليه حديثاً اليوم .

القسم الأول

ماهية القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي

إذا كان تعريف القانون الدولي الإنساني تعريفاً حديثاً جداً ، يرجعه بعضهم للسبعينيات في هذا القرن (الزمالي 74-77) حين استخدمه ماكس هوبر Max Hober ، فإن ولادة قواعده قديمة دون شك ، وبدهي أن تلحق التسمية المسى وليس العكس . وإذا نحن قلنا بقدم قواعده هذا الذي غالباً واحداً من أهم فروع القانون الدولي العام فلأننا - خلافاً للرأي السائد - نعتقد أنها في

أصولها على الأقل أقدم بكثير من البلاغ الأميركي المشهور حول قواعد الحرب البرية لعام 1863 م ، ومن اتفاقية جنيف الخاصة بتحسين أحوال جرحى الحرب لعام 1864 م ، وحتى من ولادة فكرة الصليب الأحمر عام 1859 م . حتى خلافاً لما ذهب عليه الأستاذ « ستانيسلاف أنهليك » في كتابه « عرض موجز للقانون الدولي الإنساني » الذي ينسب ولادة أحكام هذا القانون لمفكري عصر التوир مثل جان جاك روسو وفانيل .

الفكر الإسلامي ، مثلاً لا يقرّ الحرب إلا كضرورة مفروضة ، وقد وضع لهذه الحرب نظاماً صارماً لجعلها أكثر إنسانية ، ويتبين هذا النظام في القيود التالية التي يجب على المسلمين الالتزام بها في قتالهم الأمم الأخرى :

1 - لا يقاتل غير المقاتل .

2 - لا يُتَّفِّل أو يُمْسِّ من الأموال ما ليس له قوّة مباشرة في الحرب وفي حدود ضروراتها .

3 - وجوب احترام مبادئ الإنسانية والفضيلة أثناء الحرب .

4 - إجازة الأمان في ميدان القتال منعاً لاستمرار القتال كلياً أو جزئياً ما أمكن المنع .

5 - حسن معاملة أسرى الحرب وضرورة تسهيل فك أسراهم .

6 - احترام المنشآت المدنية من دينية وزراعية وصناعية .. الخ .

7 - انطباق هذه القواعد والضوابط على شتى أنواع النزاعات المسلحة .

ليس مبالغة إذا قررنا في ضوء ما تقدم ، وهو وجيز الوجيز ، أن الإسلام قبل مئات السنين أرسى من القواعد التأصيلية ما لم نتوصل في عالمنا اليوم إلى إقرار بعضه إلا بعد جهد جهيد ومساع استمرت أجيالاً بأكملها . هذه حقيقة يجب أن تسجل عالمياً وللأمانة التاريخية . فوصية الرسول محمد (صلهم) وأبو بكر إلى جندهما سبقت البلاغ الأميركي بمئات السنين .

وعندما بدأت قواعد القانون الدولي التقليدي في الظهور في القرن السابع عشر (1648م)، لم تكن هناك قيود على أساليب القتال بين الدول المتحاربة سوى تلك القيود التي اوردها بعض المحاربين ، اختياراً على تصرفاتهم ، وذلك بوقف أعمال السلب والنهب في المدن ومنح النساء والأطفال نوعاً من الحماية ، أو ما كانت تختلّج به نفوس « الفرسان » من محاري القرون الوسطى من عواطف إنسانية نمت في ظلها القواعد الخاصة بمواصلة الجرحى والمرضى ووجوب العناية بهم وعدم جواز الإجهاز عليهم وعدم التعرض لغير المقاتلين ، وللأمنين من سكان دولة العدو .

كما كانت مبادئ الشريعة الإسلامية قد انتقلت إلى بعض الكتاب المسيحيين من دعاء

الرحمة وتجنب القسوة مثل فيكتوريا وسواريز فأخذوا ينادون في مؤلفاتهم بضرورة التقييد ببعض القواعد الإنسانية في القتال للقليل من وحشية ما جرى عليه العمل في الحروب . وكان من نتيجة ذلك تلطيف العادات الهمجية التي كانت متّبعة في حروب ذلك العصر بما كانت تأمر به كتابات أولئك القديسين ورجال الكنيسة من اتباع الرأفة والرفق وبما أدخلوه من نظم دينية مثل « صلح الرب » ، و « هدنة الرب » ، وبما كان يدعو إليه رجالها من اجتماعات ومؤتمرات دينية كان من نتيجتها إلغاء عدد من عادات الحرب الوحشية .

ومع غروشيوس نصل إلى أحد عرّابي القانون الدولي التقليدي حيث قام بتأليف كتابه المعروف بـ « قانون الحرب والسلم » 1623 - 1624 ، على ضوء التجربة المفزعة لحرب الثلاثين عاماً الدينية التي اجتاحت أوروبا آنذاك . وقد رأى غروشيوس وجوب مراعاة بعض القواعد التي تضبط سلوك المتحاربين والتي يجب مراعاتها لاعتبارات إنسانية ودينية واعتبارات الأمان والسلامة كذلك فقرر غروشيوس أنه لا يصح قتل المهزوم إلا في الحالات الاستثنائية الخطيرة . كما أنه لا يجوز تدمير الملكية إلا لأسباب عسكرية ضرورية ، ومثل هذه القيد تمثل أهم جزء من كتابات غروشيوس في قانون الحرب ، وتعد مثابة مساهمة منه ذات شأن كبير في قواعد القانون الدولي التي تنظم حالة الحرب . وهي من جهة أخرى تعكس مدى تأثيره بالأفكار الإسلامية التي أشرنا إليها والتي يرى الأستاذ مارين أنها كانت وراء كثير من آرائه وأراء فكتوريا وسواريز .

على أن العمل الكبير الذي تحقق على مستوى عالمي تمثل في اتفاقية جنيف لعام 1864 م لتحسين أحوال جرحى الحرب ، وتلتها دستور الاتحاد السويسري عام 1874 م الذي نصت مادته ـ 12 على تخويل المحكمة الاتحادية « النظر في الجنایات والجنح الموجهة ضد قانون البشر » .

تعتبر اتفاقية 1864 ذات مغزى خاص ، على الرغم من العيب الكبير فيها ، وهو أنها لم تتضمن عقوبات محددة لمعاقبة الجرائم الواردة فيها وقد نبتت فكرتها من التحولات الجنرية في الضمائر . غير أن شرف الدعوة إلى وضعها يعود إلى رجل سويسري من أهل جنيف هو « هنري دونان » الذي شاء له القدر أن يشهد ما تركته حرب سولفارينو في إيطاليا التي اندلعت نيرانها بين جنود نابليون الثالث الفرنسي وجيوش « ماسكسيميليان » النمساوي عام 1859 م ، من آثار مدمرة ، وهاله بصورة خاصة رؤية الجرحى الذين يموتون دون عناء وإسعاف من جراء نزف دمائهم وهم يستجدون ولا من منجد . وقد تأثر هذا الإنساني الكبير بما لديه من إحساس قوي بالشفقة والرحمة فكتب كتاباً أسماه « ذكرى سولفارينو » كوفي عليه فيما بعد بجائزة نوبل الأولى للسلام عام 1901 (مع شخص آخر اسمه باسي وهو فرنسي اشتهر بدفاعه عن مذهب

السلام وتوفي عام 1912 م) . ومما قيل في هذا الكتاب « أنه عرّى جميع هذه الفظاعات والمجازر ، التي أصبحت كالصدمة الكهربائية بالنسبة لمذهب محبة الإنسانية » . فكتب إليه عدد من المشاهير يشجعونه و يؤيدونه ومن هؤلاء فيكتور هوجو الذي قال له : « إنك تسلح الحرية وتخدم الإنسانية وإنني أصفق لجهودك النبيلة » . وكتب إليه الفيلسوف الفرنسي رينان « إن دعوتك أعظم عمل في هذا القرن وسوف تكون لأوروبا مناسبات تتذكر فيها مآثرك » .

كانت دعوة دونان تهدف إلى إنشاء « جمعيات لإسعاف الجرحى » في الحروب وقد أيدوها كثيرون ، وأعرض عنها آخرون ، شكوا في إمكانية إنشائها أولاً ، وفي قيمتها العلمية ثانياً ، فقالوا كيف ننشأ في أيام السلم جمعيات لا يستفاد منها إلا أيام الحرب ، ولا يستطيع أحد أن يعرف متى تقع هذه الحرب ، في سنة أو في خمس سنوات أو أكثر .

كان على « دونان » أن يتحرك بهمة وسرعة فزار برلين وبتروغراد وفيينا وميونيخ وبباريس حيث وُفق دونان بإقناع نابليون الثالث بدعوته رغم معارضة كبار عسكره ، وكانت محصلة جهوده عام 1864 موافقة ست عشرة دولة وأربع جمعيات إنسانية على السير في مشروعه الرامي إلى إنشاء لجنة إنسانية .

وقد وقعت الإمبراطورية العثمانية (التي كانت أقطار الوطن العربي جزءاً منها) على اتفاقية عام 1864 م والاتفاقيات التي تلتها ، ولكنها أبدت تحفظاً بشأن استعمال الهلال الأحمر بدلاً من الصليب الأحمر ، وتمت الموافقة على ذلك ، ثم طالبت إيران بأن يقبل شعار الأسد والشمس كما طالبت سiam بقبول الشعلة البوذية ، ولم تجد الصين واليابان في شعار الصليب الأحمر أي بأس إذ كان مشابهاً لعلم سويسرا وليس له أي معنى ديني مع أن هذا الرأي خالفي لاشك .

وفي عام 1929 م عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف قام بوضع ثلاث اتفاقيات خاصة بحماية ضحايا الحرب من العسكريين ، وهذه الاتفاقيات هي :

الاتفاقية الأولى : وهي خاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان ، وقد جاءت تعديلاً للاتفاقيات الخاصة بهم من قبل وهي اتفاقية جنيف لعام 1864 م .

الاتفاقية الثانية : وهي خاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من القوات البحرية وجاءت تعديلاً لاتفاقية لاهاي لعامي 1899 و 1907 م .

الاتفاقية الثالثة : وهي خاصة بمعاملة أسرى الحرب وتضمنت نصوص اتفاقيات لاهاي الخاصة بأسرى الحرب لعامي 1899 م و 1907 م . لكن الإنسان الذي لا يرعوي عاد إلى حمأة الحرب العالمية من جديد ، فشبّت الحرب العالمية الثانية بأسلحتها الرهيبة فأغرقت العالم في

بحار من الدماء والدموع والماسي ، أدت إلى إبادة عشرات الملايين من البشر محاربين ومدنيين نساء وأطفالاً وعجزة ومن لم يكن لهم أي دور في المعركة ، فقرر إجراء مفاوضات على مستوى عالمي لمواجهة هذه النكبات والحد من ويلات الإجرام الدولي ، وإذا كانتمحاكمات نورمبرغ وطوكيو تولتها معالجة مجرمي الحرب من المنهزمين ، وأرست قواعد لمعاقبة مجرمي المستقبل ، فإن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ، تولت ضمان الحقوق الإنسانية في فترات الحرب .

الاتفاقية الأولى : وهي خاصة بتحسين أوضاع الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان .

الاتفاقية الثانية : وهي خاصة بتحسين مرضى وجراحى القوات المسلحة البحرية .

الاتفاقية الثالثة : وهي خاصة بمعاملة أسرى الحرب .

الاتفاقية الرابعة : فخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب ، وتتضمن هذه الاتفاقيات ، أو ما يعرف بـ « قانون جنيف » القسم الأعظم من قوانين الحرب ، والقواعد الخاصة بالأشخاص ، لكن بعض القواعد الدولية المنصوص عليها في اتفاقيتي لاهاي عام 1899 م و 1907 م ، وفي بروتوكول جنيف عام 1925 م الخاص بمنع استخدام الأسلحة الخانقة والسامة والأسلحة الجرثومية لم تُلغ ، فهي سارية المفعول ، وتعتبر هي وهذه الاتفاقيات مجموعة نصوص متكاملة تشكل القانون الدولي الإنساني (خلافاً لرأي بعضهم في التمييز بين قانوني لاهاي وجنيف) .

ما كاد يجف الحبر الذي سطر به ميثاق الأمم المتحدة ، وهو دستور العلاقات الدولية في عصرنا الذي منع الحرب إلا في حالات درء العداون ، حتى عاد البشر يقتلون من جديد وفي حروب فاقت شراستها وضرارتها والخسائر والآلام التي سببها الحرب العالمية الثانية ولو ضاق نطاقها الجغرافي .

وفي الوقت الذي وجدت اتفاقيات جنيف الأربع محل التطبيق حيناً فإنها خرقت أحياناً ، كما أن « عبقرية الإنسان » في القتل والتدمير والتخريب وابتداع وسائلها أثبتت من خلال الحروب « المحدودة » التي شهدناها منذ عام 1945 م وجود أوجه القصور والنقص في نصوص الاتفاقيات ذاتها ولاسيما ما يتعلق منها بأحكام الحماية الخاصة بضحايا الحرب من المدنيين وهم الذين جاءت أساليب الحرب تعرضهم لأخطار وويلات ما خطرت علىibal قبل دون تمييز في كثير من الأحيان بينهم وبين العسكريين .

لكل هذا برزت ضرورة تطوير « قانون جنيف » واستكماله بأحكام جديدة مكملة له ، وقد

بدأت الجهود الدولية نحو تحقيق هذا الهدف ، وكانت أهم هذه الجهود جهود اللجنة الدولية للصلب الأحمر صاحبة المشروع الأول لهذه الاتفاقيات .

وقد قامت اللجنة الدولية للصلب الأحمر بإجراء مشاورات مع عدد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية الوطنية أسفرت عن ضرورة تقسيم بحث الموضوع إلى قسمين ، يتناول الأول قواعد الحماية من حالات المنازعات المسلحة الدولية ، ويتناول الثاني قواعد الحماية في حالات المنازعات المسلحة غير الدولية التي غدت ظاهرة لا يمكن تجاهلها في حياة البشر .

وقد أعدت اللجنة صياغة لمشروع بروتوكولين قامت بإرسالهما إلى الدول المدعوة للاشتراك في مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي انعقد في المدة من 24 أيار إلى 12 حزيران 1971 م وناقشت هذين المشروعين ، إلا أن الحاجة دعت إلى عقد دورة ثانية لمؤتمر الخبراء الحكوميين وذلك لعدم توصل خبراء الدورة الأولى لنتيجة نهائية حول الموضوع .

وقد راوح المشروعان في دورات متتالية للمؤتمر الدبلوماسي حتى العام 1977 حيث تم في الدورة الرابعة 17 آذار إلى 10 حزيران إقرارهما بحضور ممثلي عن 192 دولة وبلغ عدد المصدقين على البروتوكول الأول 167 دولة في حين انضم إلى الثاني مايزيد عن 160 دولة .

وقد صدرت عن المؤتمر الدبلوماسي نتيجة دوراته الأربع الوثائق التالية :

- اللحق « البروتوكول » الإضافي لاتفاقيات جنيف الموقع في آب 1949 م بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (اللحق « البروتوكول » الأول) ويعتبر في 102 مادة وملحق 1 و 2 .

- اللحق « البروتوكول » الإضافي لاتفاقيات جنيف الموقع في 12 آب 1949 م بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (اللحق « البروتوكول » الثاني) ويعتبر في 28 مادة ، وقد حرر اللحقان بست لغات متساوية في الحجية من بينها لغتنا العربية .

القسم الثاني

طبيعة القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

لعل الواجب أن نبين أننا في بحثنا هذا نركز على القانون الدولي الإنساني المطبق في حالات النزاعات المسلحة . ذلك أن عبارة القانون الدولي الإنساني بحد ذاتها مطلقة ، ولو أخذت على اطلاقها فإنها تشمل قواعد القانون الخاصة بحماية الإنسان في كل حال . وهذا يعني تشمل

حالتي السلم وال الحرب . لذا وجب التحديد ، ولو نظرياً ، بين الجزء من القانون الدولي العام ، الخاص بالنزاعات المسلحة وذلك الشامل لحقوق الإنسان في كل زمان .

على أساس هذا التحديد يعرف الأستاذ جان بيكته القانون الدولي الإنساني بأنه « فرع مهم من فروع القانون الدولي العام يدين بوجوهه لإحساس بالإنسانية ويركز على حماية الفرد في حالة الحرب » .

ويعرفه عامر الزمالي « بأنه فرع من فروع القانون الدولي العام تهدف قواعده المعرفية والاتفاقية إلى حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلح بما انجر عن ذلك النزاع من آلام كما تهدف إلى حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية » .

ويعرفه ستانيلاف أنهيليك بأنه « مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع وفي إطار واسع حماية الأعيان التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العدائية » .

ويذهب د. زيدان مربيوط على أنه « مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات النزاع المسلح حماة الأشخاص أو الإنسان المصاب ويعاني جراء هذا النزاع وفي إطار واسع حماية الأعيان التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العدائية » .

ويرى د. اسماعيل عبد الرحمن أن القانون الإنساني الدولي هو مجموعة القواعد القانونية الأمارة التي أقرها المجتمع الدولي ذات الطابع الإنساني التي يتضمنها القانون الدولي العام والتي تهدف إلى حماية الأشخاص والأعيان من جراء العمليات العدائية العسكرية والتي نجد مصدرها في المعاهدات الدولية والعرف الدولي » .

وبأي من التعريفات السابقة أو سواها أخذنا فإن النقاط التالية متفق عليها وهي تحدد ماهية القانون الدولي الإنساني أو القانون الإنساني الدولي مع ترجيحنا للمصطلح الأول :

- 1 - أن القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام . ولا غرابة في ذلك فقد أفل نجم النظرية التقليدية للقانون الدولي العام الذي كان ينظر إلى أنه ينظم العلاقة بين الدول وحدتها ثم تطور لينظم العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية أو بين هذه الأخيرة، وحل محلها القانون الدولي الحديث الذي أصبح يتجه بالخطاب للأفراد مباشرة إضافة لما سبق من أشخاص . ومن هنا فإن علاقة القانون الدولي الإنساني هي علاقة الفرع بالأصل . فقواعد القانون الدولي الإنساني مستمدّة من القانون الدولي وتكرس لصالح الأفراد والأعيان التي يمكن أن تضار من جراء العمليات العسكرية العدائية سواء الدولية منها أو الداخلية كما تتجه بالمسؤولية إلى

الأفراد الذين يرتكبون الجرائم الدولية الخطيرة كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية والعدوان (م 5 من نظام المحكمة الجنائية الدولية) . بعبارة موجزة أصبح القانون الدولي الإنساني كفرع من الأصل يخاطب الإنسان بالحماية في آن معًا .

2 - إن الهدف من القانون الدولي الإنساني هو حماية الإنسان ذاته ومساعيته إن كان هو الفاعل ، فهو بمثابة القواعد القانونية التي تحول دون وقوع الفعل (بالردع) وتطبق بعد وقوعه بالحماية والعقاب بحسب كون الشخص فاعلاً أو ضروراً وليس الهدف من هذا الفرع من القانون الدولي معالجة ما تم بعد وقوع الضرر وحسب .

3 - إن القانون الدولي الإنساني موجود قبل وقوع النزاع العسكري ومستبعاته من جرائم إما فاعلية تتبدى أكثر ما تتبدى بعد خرق قواعده سواء كان النزاع العسكري دولي الطابع أم داخلي الطابع .

4 - يجد القانون الدولي الإنساني كفرع متزايد الأهمية من القانون الدولي العام أصوله ومصادره في العرف والمعاهدات الدولية ويبقى العرف الدولي محكماً في كل ما أغفلته النصوص التشريعية الدولية (شرط مارتنز) . أما هذه النصوص فهي نصوص شارعة أمرة Peremptory Norms تشكل جزءاً من النظام العام الدولي Jus cogens وهذه النصوص الأممية بحسب ما عرفتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (معاهدة المعاهدات 1969 ، هي القاعدة التي تقبلها وتسلم بها الأسرة الدولية بكافة دولها كمعيار لا يجوز انتهاكيه ولا تعديلها إلا بقاعدة جديدة في القانون الدولي العام تكون لها ذات الصفة) . وعادت فقررت أن الأحكام التي تحظر الانتقام من الأفراد المحميين بمثل هذه المعاهدات تكون لها هذه الطبيعة الأممية .

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان :

تعد حماية الإنسان من آثار الحرب وشروطها الغاية العظمى للقانون الدولي الإنساني . كما أن حماية الإنسان ذاته من بطش وتعسف السلطة هي الغاية العظمى للقانون الدولي لحماية حقوق الإنسان . وإن فنقطة الالتفاء الأولية بين القانونين تكمن في أن الإنسان هو محور الحماية ومحلها . فكلهما مكرس لتحقيق هذه الغاية . وإذا كان جلّ القوانين الوضعية على مستوى الأنظمة القانونية المختلفة تتخذ من الإنسان دائماً هدفاً للحماية موضوعاً ، ومن ثم تلتقي جميعها عند نقطة واحدة ، لذا كان من المهم تحديد الفروق الأخرى ونقاط الالتفاء الجوهرية التي تحدد لكل قانون مجال عمله ومسرح تحركه . ولا تختلف العلاقة بين القانون الدولي الإنساني

وبين القانون الدولي لحقوق الإنسان عن ذلك . فبينهما كما يرى د. اسماعيل عبد الرحمن نقاط اتفاق ونقاط اختلاف تضفي الاستقلالية على كل قانون بما يجعله منفرداً بخصائص تميزه عن الآخر .

أولاً - نقاط الالقاء :

يركز جان بيكته على أهمية النظر إلى القانون الإنساني Humanitarian Law نظرة شمولية عريضة بحيث يمكن القول بأن هذا القانون يشتمل على فرعين : قانون النزاعات المسلحة (أو الحرب) وقانون حقوق الإنسان ، وبهذا يمكن القول بأن القانون الإنساني يتكون من كافة الأحكام القانونية الدولية سواء التشريعات أو القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز ازدهاره وذلك في محاولة منه لإيجاد علاقة ترابطية بين القانونين بحيث يمكن إعطاؤهما تسمية أفضل هي القانون الإنساني بالمعنى الأوسع لهذه التسمية .

ويؤكد بيكته على أنه لا يقصد من وراء ذلك إلا إثبات أن المجالين متداخلان على الرغم من أنها متميزة ويجب أن يظل كذلك . ومن هذا الرأي العميد الدكتور سيد هاشم .

في حين يذهب فقيهنا العلامة محمد طلعت الغنيمي إلى أن هناك قانونين الأول أسماه « القانون الإنساني » أي قانون حقوق الإنسان والثاني هو « القانون الإنساني » فالأخير ينسب إلى « الإنسانية » و « الإنساني » ينبع إلى الإنسان وبذا يفرق الغنيم بين القانون الإنساني الذي هو القانون الذي يهتم بحقوق الإنسان وقت الحرب والقانون الإنساني وهو الذي ينظم حقوق الإنسان زمن السلم .

والحقيقة إنه ، وبعيداً عن محاولة أستاذنا الغنيمي للفلسفة الأشياء ومحاولاته تصسيلها لغوياً وفقيهياً فإن ثمة نقاط التقائه كثيرة بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان . فكلماهما يسعى إلى حماية قيم إنسانية سامية تدور في تلك حماية شخص الإنسان في ذاته دون النظر مطلقاً للتفرقة الممحفة بين بني الإنسان على أساس اللون أو الجنس أو المعتقد أو الأصل أو أي اعتبارات أخرى . هذه القاعدة تتصل بالإنسان أيًّا كانت هويته أو موطنه طالما كان له موقع على الكره الأرضية . ومن أهم هذه القيم التي تمثل قاسماً مشتركاً بين القانونين : تحرير التعذيب ، العقاب المذلّ الحاطّ من الكرامة الإنسانية ، احترام حقوقه العائلية ، حرية المعتقد ، الحق المادي ، عدم مساعلة إنسان عن عمل لم يرتكبه وحظر الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية وأخذ الرهائن وأن لكل إنسان الحق في الانتفاع بالضمانات القانونية التي تقرها الشعوب المتقدمة .

من هذا يبدو أن صيانة حرمة الإنسان هي القاسم المشترك الأعظم بين القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وما يتفرع عنه من مجموعة من الحقوق المنصلة بالإنسان .

ثانياً - نقاط الاختلاف :

من بين أن غاية القانون الدولي الإنساني الرئيسية هي حماية الأفراد الذين أصبحوا عاجزين عن القتال والذين لا يشاركون في العمليات العسكرية العدائية وضمان معاملتهم معاملة إنسانية . لذا فإن تطور القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان نشأ في اتجاهين متباينين ويتأكد ذلك عند بعض الكتاب مما يلي :

1 - يرجح هؤلاء أن تطور نشأة حقوق الإنسان مدين لتصريحات ونصوص مختلفة صدرت في أزمنة متعددة منها العهد العظيم即 Magnacarts الصادر عن ملك إنكلترا في القرن الثالث عشر ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قرب نهاية القرن الثامن عشر (إعلان الاستقلال الأمريكي 1776 والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 والميثاق البريطاني Petition & Rights وقانون الإعلان القضائي Habeas Corpus وميثاق الحقوق Bill & Rishts وعدد كبير من الاتفاقيات الدولية لأعوام 1855 و 1890 و 1904 و 1912 و 1903 و 1914 و 1945 ، إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة وما تبعه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ثم العهد وأولهما خاص بالحقوق السياسية والمدنية وثانيهما العهد الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لعام 1966 وما تلاهما من وثائق خاصة بالمرأة والطفل ومناهضة التعذيب وسوها .

أما القانون الدولي الإنساني فقد نشأ في رأي هؤلاء على يد الفلاسفة والأديان دعاة الإنسانية مثل هنري دونان واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أنشأها عام 1863 واتفاقيات أعوام 1864 و 1929 و 1949 و 1977 ولحقاً هذه الأخيرة عام 1998 . لكن هؤلاء ينسون وثائق وموافق أقدم بالدعوة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ومنها على سبيل المثال لا الحصر موافق الشريعة الإسلامية من حقوق الإنسان في السلم وال الحرب معاً وقد أشرنا إلى بعضها قبل قليل .

2 - يختلف مضمون القانون الدولي الإنساني عن مضمون القانون الدولي لحقوق الإنسان في أن الأول يعني بصفة أساسية بحماية الأفراد والأعيان زمن النزاعات المسلحة على حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يعني بصفة أساسية بالفرد بصفة عامة

جراء الاعتداء على حقوقه الأساسية في مواجهة السلطة سواء أكانت سلطة بلاده أم سلطة البلد الذي قد يتخذ منها مكاناً مؤقتاً أو دائماً . فما الفرق إذن ؟

3 - إن ضمادات حقوق الإنسان تتركز أساساً على حماية الشخص من سلطة دولته هو أي أنها علاقة بين الدولة ومواطنيها في زمن السلم أما القانون الدولي الإنساني فإنه ينظم العلاقة بين مواطنين لدولة طرف في نزاع عسكري وبين القوات المسلحة للدولة الأخرى الطرف في هذا النزاع . ولكن يرد على هذا بأن القانون الدولي الإنساني غداً مطبيقاً في النزاعات المسلحة الداخلية أيضاً وبالتالي فقواعد تحمي الفرد ضد القوات المسلحة لبلده ذاتها (دارنون مثلاً) فلا فرق هنا أيضاً فيما أرى .

4 - تختلف آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني عن آليات تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان . في بينما كانت تتركز آليات تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني والمهتم عليه على اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدولة الحامية كما تقوم الدول ذاتها بتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في حال انتهائه وتطبيق العقوبات لشرعها الوطني (إذا صدر أصلاً) يخضع تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان لرقابة عالمية تتمثل في الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة بل ولما يسمى التدخل لأغراض إنسانية (رغم أن هذا التدخل أسيء استخدامه من جهة وطبق وفقاً لعملية ازدواج المعايير) .

ذلك يخضع تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان لرقابة دولية إقليمية في عدد من بقاع العالم كأوروبا بالدرجة الأولى وفي مكينة أخرى لدرجة أقل (نظرياً) وأميركا كذلك . لكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام 1998 ودخولها حيز التنفيذ في 1/7/2002 وبانضمام مئة دولة لنظامها الأساسي قرب في أوجه شبه الآليات لتنفيذ القانونين . فالفارق هنا أيضاً لا يكاد يذكر وما زالت الآليات أقل من الطموحات في حماية الإنسان في إطار القانونين .

ما أرمي إليه هو تأييد فكرة الارتباط الأساسي بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فكلاهما يستهدف حماية الإنسان وكلاهما ما عاد يشكو كثيراً من نقص في النصوص التشريعية أو وجود الأعراف الدولية لتأمين هذه الحماية ، لكن كلاهما يشكو من ضعف في الآليات تُفقد الكثير من هذه الحماية أثرها . فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهي النموذج الأقرب للكمال في تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان قاصرة على قارة معينة وتعتني أفكاراً هي لصيقة بالقيم الأوروبية النصرانية دون غيرها أما المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان فقد ولدت نظرياً على شاكلة المحكمة الأوروبية في بدايات أيامها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ولكنها لم تجد دولة أفريقية تستضيفها حتى الآن فيما أعلم (2004 م) .

وفي القارة الأمريكية صدرت في سان خوزيه San Jose الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ودخلت حيز النفاذ بدءاً من 18/7/1978 بين ست وعشرين دولة هي غالبية الدول الأمريكية وحاولت هذه الاتفاقية السير على خطى الاتفاقية الأوروبية لكن انتهاك حقوق الإنسان في أميركا اللاتينية يبقى الأصل على خلاف الحال في الدول الأوروبية .

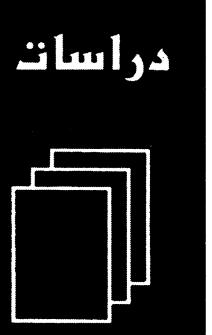
وفي الوطن العربي وبعد محاولات كثيرة أعدت لجنة مختصة عام 1971 مشروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان الذي رحل من قمة عربية إلى أخرى بعد تعديله مرات آخرها عام 2004 والله وحده يعلم متى يعمل به بعد إقراره إن عمل به . مع أن الوطن العربي شهد ويشهد ولادة معاهدات ومؤسسات يقال بأنها تعنى بحقوق دون أن يقترن عملها بتصريف حكومي جماعي عربي . والإعلان العربي لا ينص على محكمة لحقوق الإنسان كما أنه مليء بالثغرات .

أما في إطار القانون الدولي الإنساني فقد ظننا أن ولادة المحكمة الجنائية الدولية عام 1998 ودخول نظامها الأساسي حيز التنفيذ في 1/7/2002 سيحل جزءاً كبيراً من مسألة ضعف الآليات تنفيذ هذا القانون خاصة وأن عدد الدول المنظمة لهذا النظام حتى الآن بلغ مئة دولة . لكن ما اعتبرى نظام المحكمة من ثغرات (عدم تعريف العدوان) وما صاحبها من مواقف رافضة (ك موقف الولايات المتحدة وإسرائيل) أو غير مبالغة (كمواقف معظم الدول العربية) أو التفاقات على نظامها (مثل الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها واشنطن مع عدد متزايد من الدول بعدم تسلم مواطنبيها للمحكمة حتى لو طلبتم) يجعل الآمال التي بناها على المحكمة العتيقة تتضاءل أو تحمل العالم للعودة إلى المحاكم الإقليمية التي ينشئها مجلس الأمن كييفياً .

والحل ؟

الحل عندي بيد الإنسان . هذا الإنسان الذي وصفه رب العالمين بأنه خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزواً وإذا مساه الخير منوعاً . فهل يغير الله الأرض غير الأرض والناس ونرى الإنسان في السلم وال الحرب يخدم أخيه الإنسان ؟ آمل ذلك وأدعوا من أجله .





- 2 -

« حق العودة .. مشكلة أم حل ؟ »

دراسة من إعداد : زهير صندوقة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

المحور الأول :

تقييم العمل السابق في مجال حق العودة

نبذة تاريخية :

لقد نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين عندما تمكنت الحركة الصهيونية مع نهاية عام 1948 من تشريد ما يزيد عن (800) ألف فلسطيني ، هم سكان (532) قرية ومدينة (خلاصة دراسة الدكتور سلمان أبو ستة) ، توزعوا على مناطق داخل الخط الأخضر وفيما تبقى من أراضٍ فلسطينية فيما عرف فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى الأردن وسوريا ولبنان بشكل رئيسي وعدد من الدول العربية الأخرى والمهجر . وقد تضاعف هذا العدد مرات خلال السبعة وخمسين سنة الماضية ، وقد قررت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين فلسطين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حتى كانون الأول/ديسمبر 1997 بـ (3.469.109) وبالطبع فإن هذا الرقم لا يشمل جميع اللاجئين كما لا يشمل أولئك الذين نزحوا نتيجة لحرب 1967 أو أولئك الذين كانوا خارج فلسطين أثناء اندلاع حرب 1948 ، ومنعوا من العودة إلى ديارهم ، إضافة إلى الذين هجروا إلى داخل الخط الأخضر أو أولئك الذين هجروا خارج المناطق الخمس التي تغطيها الأونروا بخدماتها (لبنان ، سوريا ، الأردن ، الضفة الغربية ، قطاع غزة) . ويقدر هؤلاء أي غير المسجلين لدى الأونروا بـ (1.5) مليون لاجئ ، (دراسة للدكتور أسعد عبد الرحمن ، رئيس سابق لدائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية) ، وببساطة يمكن عد اللاجئين حتى تاريخه ما يزيد على الـ (5) ملايين يشكلون ما يوازي ثلثي الشعب الفلسطيني .

حق العودة والشرعية الدولية :

إن حق العودة لللاجئين الفلسطينيين أمر مثبت في القرارات الدولية العديدة والتي من أهمها القرارات التالية :

- القرار 194 لعام 1948 :

يعتبر القرار 194 الصادر في 1948/12/11 الأساس لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين ، وقد نصت الفقرة (11) منه على التالي : « تقرر الجمعية العامة أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، يجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة ، وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة ، ودفع تعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها وإرجاعها إلى أهلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة ، بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة .

وقد أدبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأكيد القرار في كل سنة بالرغم من اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة .

أما مجلس الأمن الدولي فقد تطرق لقضية اللاجئين وحقهم في العودة في قرارات ثلاثة هي : القرار (193) الصادر في 18 أيار 1950 ، حيث جاء فيه : « إن مجلس الأمن يقرر أنه يجب السماح للمدنيين العرب الذين أجروا عن المنطقة المنزوعة السلاح من قبل إسرائيل ، بالعودة حالاً إلى ديارهم » ، والقرار (237) الصادر في 14 حزيران 1967 ، والذي جاء فيه : « بضرورة تسهيل عودة أولئك الذين فروا من الضفة الغربية وقطاع غزة والمرتفعات السورية وسيناء ، بسبب نشوب القتال » ، والقرار رقم (446) الصادر في 22 آذار 1979 والذي جاء فيه : « إن مجلس الأمن يشجب بشدة فشل إسرائيل في الالتزام بقرارات مجلس الأمن السابقة الصادرة بهذا الخصوص » .

قرار الجمعية العامة (3236) لعام 1974 :

يعتبر هذا القرار ذات أهمية خاصة لأنه يعطي فكرة عما سبقه وما لحقه من قرارات ، ولأنه يتحدث بشكل شبه شامل عن الحقوق الفلسطينية .

وفيمما يلي نص القرار (كما ورد في الدراسة الوثائقية للدكتور جورج طعمة : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947 - 1974 طبعة ثانية ،) 1975 :

« إن الجمعية العامة ، وقد نظرت في قضية فلسطين ، قد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة شعب فلسطين ، وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى أقيمت خلال المناقشة ، إذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم ، حتى الآن ، التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين ،

وإذ تعرف بأن تلك القضية تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني ، قد منع من التمتع بحقوقه ، غير القابلة للتصرف ، ولاسيما حقه في تقرير مصيره وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه ، وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بالموضوع ، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

1 - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة للتصرف ، وخصوصاً :

أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية .

2 - وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين ، غير القابلة للتصرف ، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا وقتلعوا منها ، وطالباً بإعادتهم .

3 - وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه ، غير القابلة للتصرف ، وإحقاق هذه الحقوق ، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين .

4 - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

5 - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

6 - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تعزز من دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه ، وفقاً للميثاق .

7 - ونطلب من الأمين العام أن يجري الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين .

8 - ونطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

9 - ونقرر أن يدرج هذا البند « قضية فلسطين » في جدول الأعمال لدورتها الثلاثين .

ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الذين لهم الحق في التعويض بموجب القرار (194) والقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة هم فتنان :

الفئة الأولى : اللاجئون الفلسطينيون الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

الفئة الثانية : اللاجئون الفلسطينيون الذين أصابهم ضرر مادي أو معنوي حتى لو قرر هؤلاء العودة إلى ديارهم .

ومن ناحية أخرى فإن حق العودة لللاجئين بشكل عام إلى أوطانهم حق مضمون بموجب مواثيق دولية أخرى : فالمادتين (13 و 49) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (12) من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية والمادتين (49 و 35) من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب ، تؤكد جميعها على حق المدنيين اللاجئين في العودة إلى ديارهم .

الموقف الإسرائيلي من حق العودة :

لقد تبنت جميع القيادات السياسية والأمنية وجميع الأطياف السياسية بشكل شبه كامل منذ عام 1948 وإلى الآن سياسة رافضة لحق العودة لللاجئين معتبرة أن هذا الأمر سيشكل خطراً على مستقبل الدولة الإسرائيلية .

وربما تلخص المعلومة التالية التي وقّتها الدكتور إيليا زريق في دراسته « اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية - الدستور 28/9/1997 » ، والتي أبرزها الباحث الخبر في الشؤون الإسرائيلية السيد نواف الزرو في الحلقة الخامسة من دراسته اللاجئون الفلسطينيون .. قضية وطن وشعب » الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين .

في الخامس من حزيران 1948 ، التقى يوسف فايس ، مدير الصندوق القومي اليهودي ، دافيد بن غوريون ، أول رئيس حكومة إسرائيل واقتراح خطة تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم اشتغلت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين هي :

- 1 - تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية .
- 2 - منع العرب من العمل في أراضيهم المهجرة ، بما في ذلك الزراعة والمحاصد .
- 3 - الحؤول دون قيام فراغ يجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجرة .
- 4 - إصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين .
- 5 - النهوض بحملة دعائية تمنع عودة اللاجئين .
- 6 - مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين .

وقد وافق بن غوريون على بنود الخطة كلها باستثناء بندها الأخير ، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته ، لكنه ناقش الخطة بتفاصيل أكثر في اجتماع عقد في 26 آب 1948 ، إذ أعلن أنه ينبغي لا يسمح لللاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيكونون طابوراً خامساً ، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم ، وعلى إسرائيل لا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية في حال حدوث ذلك ، وإذا أجبرت إسرائيل على إعادة اللاجئين فإنها ستسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن ، لكنها لم تسمح أبداً بعودة أي من القرоبيين .

ولقد كرست جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذا الموقف في سياساتها المتتبعة تجاه قضية اللاجئين بل تجاوزت ذلك إلى اشتراط تخلி الفلسطينيين عن حقهم في العودة إذا ما أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية .

ومن هذا المنطلق ، فقد طرح العديد من الإسرائيليين أفكار ومقترنات ومشاريع تعجيزية لقضية اللاجئين ابتداء من موسيه شاريت ، وزير خارجية إسرائيل الذي قدم مقترنات في 19/12/1956 للولايات المتحدة تتلخص في استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من أجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين ، وقبولها للعرض الذي عرضته الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة إسكانهم وتوطينهم . ولم يخرج البند السادس من مشروع ليفي أشكول الذي تقدم به في 17/5/1965 أو مشروع لجنة البروفسورات التي شكلها أشكول بتاريخ 23/7/1967 أو ما طرحة أبا إبيان ، وزير خارجية إسرائيل في 8/10/1968 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وما تلا ذلك من صيغ ومقترنات عن هذا الإطار ، أي السعي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يسمى بإعادة توطينهم وتأهيلهم .

ومع أن إسرائيل قد سبق وأن وافقت لاحتاجتها للاعتراف الدولي على عودة اللاجئين وعلى التعويض لمن لا يرغبون في العودة والتزمت في طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة بتنفيذ القرار (194) بشكل غير مشروط لأن قبول عضويتها كان مشروطاً بقبولها غير المشروط بالقرار إلا أنها عارضت ما اقترحته لجنة التوفيق والمصالحة المنشأة من قبل الأمم المتحدة في مؤتمر لوزان والذي عقد في آذار 1949 لهذا الغرض ، حيث عارضت عودة (900) ألف لاجئ وقدمت اقتراحاً بجمع شمل العائلات وربما لا يتعدى بضعة آلاف ، ولم تقبل الحل المدرج لقضية العودة الذي رأى إمكانية عودة (100) ألف كبداية .

ولقد كانت الاقتراحات التي تقدم بها الكونت برنادوت الوسيط الدولي بتاريخ 11/6/1948 والتي أكد من خلالها على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة بدون أية قيود وحقهم في الحصول على تعويضات إذا لم يرغبو بالعودة والتي تقدم بها لاحقاً في أيلول 1948 سبباً في اغتياله من قبل العصابات الصهيونية في نفس الشهر في القدس .

الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين :

يمكنا القول ، بشكل لا يشوبه الالتباس ، بأن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين يعتبر الأشد خطورة وتهديداً بالنسبة لهذه القضية وقد كان على الدوام متعاوناً مع الموقف الإسرائيلي . وقد جاءت جميع المشاريع الأمريكية في هذا الخصوص لتنصب في صالح توطين اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم في أماكن تواجدهم .

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن جهات أوروبية وغير أوروبية عديدة قد أدلت بدلوها في هذا الخصوص ، كانت في مجلتها متساوية مع الطروحات الإسرائيلية والأمريكية .

(راجع اللاجئين الفلسطينيين - قضية وطن وشعب - الحلقة 6 - نواف الزرو ، خبير في الشؤون الإسرائيلية) .

الوضع الخاص لللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي :

يقتصر الوضع الخاص الذي يحدده القانون الدولي لللاجئين الفلسطينيين على هؤلاء الذين نزحوا مع موجة الهروب الجماعي للفلسطينيين في عام 1948 . وفي كانون الأول من نفس العام أستablishت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة صلح معنية بالفلسطينيين ، وكلفتها بإيجاد تسوية نهائية لقضية فلسطين . وبعد عام أستablishت الأمم المتحدة وكالة غوث اللاجئين كبديل للجهاز الفرعي الذي كانت الجمعية العامة قد أنشأته لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من ديارهم نتيجة للصراع وتتركز المساعدات أساساً في مجالات الإغاثة والصحة والتعليم . وعقب ذلك بقليل ، حددوا مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين من هم الأشخاص الذين يجب أن يحصلوا على حماية دولية باعتبارهم لاجئين ، حيث أدرجت في الاتفاقية مادة تستبعد من تلك الحماية جميع الأشخاص الذين يحصلون على الحماية أو المساعدة من إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . ومعنى هذا أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق التي تمارس فيها وكالة غوث اللاجئين عملها مستثنون من الحماية الدولية التي تفرضها الاتفاقية . وما زالت الوكالة التي تعد الأكبر والأقدم في نوعها باقية .

ويمكن أن نتبين خصوصية الوضع الفلسطيني من المقارنة بين تعريف اللاجيء بالنسبة لسائر شعوب الدنيا مع ذلك المستخدم مع الفلسطينيين ، فقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة بهذا الشأن تعريف اللاجيء : بأنه كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتقامته إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية هذا البلد ، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتمد السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع ، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف ، أن يعود إلى ذلك البلد .

بينما عرفت وكالة غوث اللاجئين اللاجيء الفلسطيني بأنه : كل شخص كان يقيم بصورة اعتيادية في فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل نشوب صراع 1948 وقد نتائجه لذلك الصراع منزله وانقطعت سبل كسبه للرزق ، ولجا في عام 1948 إلى أحد البلدان التي تزود منها الوكالة اللاجئين بالمعونة . ولكل من ينطبق عليه هذا التعريف من اللاجئين ولمن ينحدرون من صلبه مباشرة الحق في التمتع بمساعدة الوكالة إذا سجلوا أسماءهم لديها وكانوا يعيشون في المناطق التي تمارس فيها عملها وكانوا بحاجة للمساعدة .

والملحوظ هنا أن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لللاجيء يستند هنا إلى البلد التي يحمل جنسيتها ، وهي إشارة سياسية ، أما في حالة الفلسطينيين ، والإشارة هنا جغرافية ، حيث تنص

صلاحيات وكالة غوث اللاجئين على اعتبار اللاجيء الفلسطيني بمن كان يقيم في فلسطين لمدة عامين قبل سنة 1948 .

وعلى النقض من اتفاقية الأمم المتحدة ، فإن الهدف الرئيسي لوكالة غوث اللاجئين هو إعاشه اللاجئين وليس حمايتهم .

- راجع منفيون بعيداً عن الوطن : الإعلان الصادر عن منظمة العفو الدولية بتاريخ 14/1997/1 نشرة الخوف والتزوير والنفي القسري (اللاجئون في الشرق الأوسط) - . ربما كان فيما سبق من نبذة تاريخية وذكر لأهم القرارات الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين والموقف الإسرائيلي والأميركي المتضامن معه من تلك القرارات ومشاريع حلول التصفية لتلك القضية المفصلية بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني المقدمة من جهات إسرائيلية وأمريكية وأوروبية وأمية متعددة تهيئة لعنوان هذه الدراسة « تقييم العمل السابق في مجال حق العودة » ، مركزين بشكل خاص على الموقف والجهد الفلسطيني ، وضمنياً على الموقف والجهد العربي المتداخل معه في هذا الخصوص من الناحيتين الشعبية والرسمية .

أولاً - الموقف والجهد الشعبي :

منذ النكبة الأولى عام 1948 ونشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين بتشريد ما يزيد عن ثلثي الشعب الفلسطيني على خارطة العالم أجمع ، تكون إجماع شعبي فلسطيني وعربي على أن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي شردوا منها وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم جراء ذلك الظلم الفادح الذي حاصل بهم حق مقدس فردي وجماعي لا يجوز التنازل عنه من قبل أية جهة ، وهو حق قائم لا يسقط بقادم الزمن ، مع التأكيد على رفض أية مشاريع تقدم تحت أي شعار من مثل : التوطين والتأهيل ، وقد استندوا في موقفهم هذا إلى قرارات دولية أهمها القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 والمتعلق بالقضية الفلسطينية ، إضافة إلى المواد المتعلقة بحق العودة لللاجئين بشكل عام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب ، والتي توكل جميعها على حق المدنيين اللاجئين في العودة إلى ديارهم .

لم تتوقف محاولات اللاجئين الفلسطينيين ، والذي احتفظ الكثير منهم بمفاتيح منازلهم ، في العودة إلى ديارهم أبداً . فقد أنشئت في غزة عام 1951 اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، كما نشأت الحركات الفدائية والسرية مع بدايات الخمسينات والتي كان موضوع العودة من أهم أهدافها . كما نشأت في مخيمات اللاجئين في فلسطين وخارجها اللجان الشعبية المختلفة التي كان من أول مهامها التأكيد على حق العودة للشعب الفلسطيني وتشيئه الجيل الجديد تشيئه تربطه وتعرفه بأرض آبائه وأجداده ، بحيث أصبح من المألوف عند سؤالك لأي طفل أو طفلة فلسطينية

عن بلده أن ينسب نفسه إلى بلد آبائه في فلسطين وليس إلى مكان مولده أو إقامته . وتتابعت الدعوات لعقد اللقاءات والمجتمعات لبحث موضوع حق العودة وتفعيله لم يقدر للكثير منها النجاح ، وقد صاحب منتصف التسعينات وما تلاه نشوء ما يزيد على (200) مؤسسة أهلية للدفاع عن حق العودة .

وفي هذا الخصوص لابد من الإشارة بنوع من التقدير لبعض الحركات والمراکز التي لعبت دوراً مميزاً في مجال تنظيم المؤتمرات وكمصادر للأبحاث الجادة الخاصة بحق العودة من مثل : حركة تحالف حق العودة (أميركا) ، مركز العودة الفلسطيني (بريطانيا) ومركز بديل (فلسطين) .

ومن المؤتمرات الهامة التي عقدت في مجال حق العودة المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد له دورتين عام 1959 لبحث هذا الحق ومناقشة المشاريع المطروحة للتوطين .

وقد عقدت الدورة الأولى في بيروت بتاريخ 26/6/1959 وحضرها مندوبون عن جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، كما شارك فيها جميع هيئات ومنظمات الفلسطينيين ، حيث ناقش المشاركون مشروع داغ همرشولد ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة «لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية كحل نهائي لقضيتهم » ، وقد صدر بيان بالرفض عن المشاركون ، وبالطالبة بعودة اللاجئين لديارهم .

وعقدت الدورة الثانية في بيروت بتاريخ 22/7/1959 ، حيث أكد المشاركون على الموقف الذي تم تبنيه في الدورة الأولى ، كما استكروا موقف وكالة الغوث وذريوها من نتائج تبنيها لمشروع همرشولد وتنفيذ توصياته .

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى مؤتمر العودة وحق تقرير المصير الذي تشكل في نيسان 1996 لتكرис حق العودة لللاجئين من قبل عدد من الأكاديميين في الجامعات الأمريكية ، وسرعان ما بدأت اللجان التحضيرية ، على غرار اللجنة التحضيرية التي تشكلت في أمريكا ، تتکاثر في عدد من الساحات من مثل : الأردن وغزة والضفة الغربية ومصر وبريطانيا وسوريا ولبنان وهولندا - عن مجلة قضايا وآراء 16/12/1996 .

وفي الثاني عشر من شهر أيلول 1999 دعا اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية بمخيمات الضفة وقطاع غزة إلى عدم اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي (338 ، 242) فقط كمرجعية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية باعتبارهما غير كافيين لتجسيد حق العودة وصدورهما بعد حرب حزيران 1967 ، كما أكد أن حق العودة كان وما يزال حقاً غير قابل للنصرف أو المنازعة والشكك فيه أو التذرع بأسباب متعددة للتهرب من استحقاقاته مشيراً إلى تأكيدات مجموعة من الخبراء الأوروبيين في القانون الدولي والتي مفادها أن الحالة الفلسطينية لحق العودة تكتسب بعداً جماعياً يجعل منه عنصراً حاسماً لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وجاء في وثيقة سياسية صدرت عن اجتماعات مطولة للجان اللاجئين في قطاع غزة أن قرار حق العودة قرار تاريخي مقدس لا يمكن التنازل عنه ، وطالبت اللجان الشعبية جموع اللاجئين في الوطن والشتات بالاتفاق حول الحق المشروع في العودة ، ومحاربة أية طروحات تنتقص من قرار الشرعية الدولية (194) ، والعمل على التنسيق بين الوطن والشتات بما يضمن تماسك الموقف الرسمي والشعبي في المفاوضات المقبلة .

وقد نظم مركز العودة الفلسطيني في لندن بتاريخ 19/7/2003 مؤتمراً في لندن تحت عنوان «لن نتنازل عن حق العودة» حيث شارك في المؤتمر المذكور هيئات ومؤسسات وشخصيات من خمس عشرة دولة أوروبية ، إضافة إلى شخصيات فلسطينية بارزة ، وقد أكد المشاركون على حتمية التمسك بحق العودة والرفض المطلق لأي تنازل عنه والتلاعيب به تحت مسميات الواقعية أو الاستفباء عبر استطلاعات مشبوهة .

كما انعقد في لندن يومي 17 و 18/10/2003 مؤتمر حق العودة بدعوة من اللجنة الراغبة لحق العودة الفلسطيني من أجل البحث في تفعيل النشاط الشعبي الفلسطيني إزاء هذا الحق . وعلى الصعيد السياسي ، جاء في البيان الصادر عن المؤتمر بأن المشاركين قد توافقوا أمام المواقف التي يتم الإعلان عنها بين فترة وأخرى والمتعلقة بحق العودة ومنها مبادرة جنيف والاستبيان الذي صدر قبل أشهر وادعى بأن نسبة كبيرة من الفلسطينيين لا ترغب في ممارسة حق العودة بسبب وجود دولة إسرائيل ، حيث سجل المشاركون رفضهم لما يسمى باتفاق سويسرا ، مستغربين كيف يبيح عدد من الأشخاص لأنفسهم أن يتنازلوا عن حق العودة وأن يحصروا الأمر بالعودة إلى مناطق الحكم الذاتي أو بالتوفيق حيث يقيم اللاجئون في البلاد العربية ، متاجهelin التطبيق الفعلي للقرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة والذي أكد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوها منها عام 1948 . كما أشار المشاركون بأن السلطة الفلسطينية مطالبة بوضع حد لتحركات هؤلاء الأشخاص حتى لا يشاع وهم بأن الأمور تسير في هذا الاتجاه .

الموقف الرسمي :

تميز الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي تجاه قضية اللاجئين منذ نشوئها وإلى الثمانينيات بالوضوح والحسن والمطالبة الصريحة بالعودة لديارهم ، لكن هذا الموقف بدأ يشوبه بعض التشويش في التسعينيات في ظل عملية المفاوضات .

ومع أن الموقف الرسمي الفلسطيني والذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية بجناحها اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني الفلسطيني وبما تفرع عنها من سلطة وطنية بجناحها ، السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي الفلسطيني بقي ثابتاً في التأكيد على حق العودة باعتباره من الثوابت الفلسطينية غير القابلة للتصرف ، ويشار هنا بشكل خاص إلى الموقف الصارم الذي اتخذه

الرئيس ياسر عرفات - رحمة الله - من هذا الموضوع في مباحثات كامب ديفيد ، فإن مبادرات لأفراد وجماعات يشغلون مراكز سياسية تنفيذية وتشريعية ، قد أساء لها هذا الموقف الثابت وكذلك الحال بالنسبة للموقف العربي الرسمي الذي بدأت بعض أطرافه تتعاطى ، بالهمس أحياناً والعلن أحياناً أخرى ، مع مشاريع للتوطين .

وسنحاول في هذه العجلة وبعد أن ثبّتنا الموقف الرسمي الفلسطيني من موضوع حق العودة التطرق إلى انعكاسات هذا الموقف على إطار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية والموافق المتخذة تجاه ما يطرح من آراء وأفكار من قبل المؤسسات الفلسطينية الرسمية .

دائرة شؤون اللاجئين :

لقد أسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1987 دائرة مركزية تختص بكل ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين من قضايا سياسية ومادية وإعلامية . وعملت على إنشاء فروع لتلك الدائرة في أماكن تواجد اللاجئين تسعى إلى تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية دون المساس بحقهم في العودة .

وقد تبنت الجامعة العربية عام 1998 ، بناء على توصية تقدمت بها الدائرة ، بأن يكون عام 1998 عام اللاجئين الفلسطينيين ، ووضع خطة تهدف إلى تعزيز الوعي بهذه القضية . وعلى الصعيد المادي ، تسعى دائرة شؤون اللاجئين إلى جلب المساعدات ، إضافة إلى تلك المستحصلة من قبل الأونروا وغيرها .

وقد بادرت الدائرة منذ البداية إلى إنشاء لجان شعبية في المخيمات تنشأ على قاعدة الوفاق الوطني ، بحيث تكون هذه اللجان ممثلة للتجمعات والتشكيلات المختلفة في المخيمات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مهنية ، كما تدخلت على امتداد الماضي والحاضر لحل بعض المشاكل التي كانت تثور بين اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث ، علماً أن تلك المشاكل كانت في غالبيتها مالية .

ومع بداية عام 1998 تم إنشاء المجلس الأعلى للاجئين والمخيمات برئاسة الأخ الرئيس ياسر عرفات - رحمة الله - على أن يكون رئيس الدائرة أميناً عاماً للمجلس . وقد ضم هذا المجلس الوزراء المسؤولين عن 8 وزارات خدمانية ، إضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ، مع عضوية مراقبة لجهات فاعلة ومهمة مثل بكمار وسلطة الطاقة وسلطة المياه الفلسطينية ، وبعض القيادات السياسية المؤثرة ، ولقد تبنى المجلس الذي بدأ عمله في 20 كانون الثاني 1998 واحداً من أهم القرارات التي تنص على تأمين الدعم المالي للمساعدة في تحسين الظروف المعيشية في المخيمات القائمة في الوطن وبالشّتات ، وبشكل خاص في لبنان ، مخصصاً مبلغاً أولياً يقارب الخمسة ملايين دولار لتأمين الحاجات الطارئة في المخيمات . والجدير بالذكر بأن المجلس الأعلى للاجئين والمخيمات قد جاء باقتراح ومطلب من دائرة شؤون

اللاجئين لتحقيق التعاون الشامل وليعزز جهود كل من دائرة اللاجئين ووكالة الغوث بهدف تحسين الظروف المعيشية وبذل كل ما هو مستطاع خدمة للمخيمات الفلسطينية في الوطن والشتات .

راجع - موقع اللاجئين وقضيتهم في الاستراتيجية الفلسطينية - د. أسعد عبد الرحمن - رئيس سابق لدائرة شؤون اللاجئين .

لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني :

دأب المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشائه على تشكيل لجنة منتخبة من أعضائه في كل دورة له باسم لجنة اللاجئين تهتم بكل ما يتعلق بقضية اللاجئين من مستجدات وأوضاع / والقيام بكل ما يملئ عليها تخصصها من مسؤوليات وواجبات تقيفية وتوعية إعلامية .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني ، باعتباره الجسم التشريعي الأعلى للشعب الفلسطيني ، قد أعطى لقضية اللاجئين حق العودة الأولوية في أدبياته وموافقه ، باعتبار أن حق العودة لللاجئين الفلسطينيين هو القضية المركزية الأولى للشعب الفلسطيني . وقد دأب في جميع دوراته والقرارات الصادرة عنها إيراز هذه القضية والتأكيد عليها باعتبارها لب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، وبأنه لا حل لهذا الصراع إلا بحلها طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

وقد ناضل المجلس الوطني الفلسطيني ونجح في استحصل قرار من الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم تحت لوائه ما يزيد عن (140) برلماناً وذلك في المؤتمر (103) للاتحاد والذي انعقد في عمان في نيسان / 2000 ، يؤكد على حق العودة لللاجئين الفلسطينيين لديارهم طبقاً لقرار الأمم المتحدة (194) ويشير إلى أن قضيّا اللاجئين بشكل عام ليست قضيّا إنسانية ولكنها أيضاً على صلة وثيقة بالاستقرار الإقليمي والأمن الدولي .

وقد أخذ المجلس الوطني الفلسطيني على عاتقه عملية المحافظة على حق العودة وعدم المساس به من قريب أو بعيد وواجب تطبيقه ، ورداً على كل الطروحات التي تحاول الالتفاف عليه أو حذفه تحت حجج باطلة ومخادعة . ففي هذا السياق ، ردت لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني على ما جاء في محاضرة ألقاها الدكتور سري نسيبه في الجامعة العربية والتي يقول فيها بحتمية فشل المفاوضات إن أصر الجانب الفلسطيني على عودة اللاجئين ، مبينة أن هذا الاجتهاد لا يعبر إلا عن صاحبه ، وبأنه لا يعكس من قريب أو بعيد الموقف المبدئي والثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه شعبنا في العودة والتعويض كما أكدت قرارات مجالسها الوطنية المتعاقبة واجتماعات هيئاتها ولجانها الشعبية المختلفة داخل الوطن وفي الشتات ، وقد أوضحت اللجنة في بيانها بأن مثل هذه الاجتهادات والتصريحات المثيرة للاستهجان هي نوع من التنازلات المجانية والموافقة غير المسؤولة توجب الإدانة والمساءلة باعتبارها مخالفة

للاجتماع الوطني .

كما أصدر المجلس الوطني الفلسطيني بياناً عقب فيه على ما سمي باتفاق سويسرا أو بوثيقة جنيف ، وقد اعتبر البيان أن ما جاء من نصوص وبنود في هذه الوثيقة يخفف من سقف الحقوق الوطنية المنشورة لشعبنا ، ويعتبر خروجاً عن الإجماع الوطني وسيء إساءة بالغة لنوابتنا الوطنية المتضمنة في القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الفلسطيني في دوراتهما المتعاقبة .

وبعد أن أعلن البيان الرفض الكامل لهذه الوثيقة ، أدان القائمين عليها من الجانب الفلسطيني وطالبهم بالعودة إلى جادة الحق والصواب والالتزام بالخط السياسي الرسمي الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعا اللجنة التنفيذية إلى الوقف بصلابة ضد كل محاولة تبذل لاعتماد هذه الوثيقة .

وفي 4/3/2004 ، تجأب الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مع الدعوة الموجهة له من قبل التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة لدعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للتوفيق على مذكرة مقدمة من المجلس إلى كل من الأخ الرئيس ياسر عرفات - رحمة الله - والأخ فاروق القدوسي ، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير ، وزير خارجية فلسطين ، والأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تؤكد من بين أمور أخرى ، على رفضهم لأية مبادرة أو حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لا تقوم على تأكيد حق اللاجئين الثابت في العودة إلى وطنهم وإلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية ، وتعويضهم عما عانوه من حرمان وخسائر منذ تهجيرهم من أرضهم وحتى عودتهم إليها ، من خلال التطبيق الأمين للقرار 194 .

ويتصدى المجلس الوطني الفلسطيني ورئاسته باستمرار لكل المشاريع ، خاصة الممولة من جهات دولية ، والتي يستشف منها محاولة خلق قنوات وهياكل جديدة غير القنوات والهيآكل القائمة والتابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أو تلك التي تستثنى اللاجئين في الضفة والقطاع من تلك الدراسات وكأن قضيتهم قد تم حلها في إطار السلطة الوطنية واتفاقيات أوسلو وملحقها ، كما ويتصدى لمحاولات البعض ترتيب عقد مؤتمرات للجاليلات الفلسطينية بالخارج بشrob مصادر تمويلها الغموض وتتم جداول أعمالها وأهدافها عن محاولة هذا البعض خلق كيانات ومؤسسات تسلب أو تنافس منظمة التحرير الفلسطينية حقها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني .

لجنة شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج :

وهي لجنة تابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني ، وقد اتبعت اللجنة بداية عملها نهجاً واضحاً في التعامل مع قضية اللاجئين بشكل عام ، واستخدام الأسلوب المباشر في التفاعل مع قضایا وهموم المخيمات الفلسطينية بشكل خاص ، وقد تمثل ذلك بالزيارات الميدانية للمخيمات

والاجتماع بالأطر واللجان والفعاليات المعنية في أوساط اللاجئين .

ومن أهم التوصيات التي تقدمت بها اللجنة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ضرورة التأكيد على ما يلي :

- 1 - تحمل إسرائيل كامل المسؤولية عما حل بالشعب الفلسطيني ، جراء نكبة عام 1948 من طرد وشرد ، والتي نشأ عنها وجود قضية اللاجئين .
- 2 - تحمل المجتمع الدولي وهيئه الأمم المتحدة مسؤولية استمرار مأساة الشعب الفلسطيني ، ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين منذ ما يزيد عن نصف قرن .
- 3 - اعتبار قرار الأمم المتحدة (194) الصادر بتاريخ 11/12/1948 المرجعية النقاوشية حول قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم .
- 4 - إن حق العودة حق مقدس غير قابل للتصرف ، فهو حق فردي وجماعي أفرته القرارات والمواثيق الدولية وإعلان حقوق الإنسان العالمي .
- 5 - وحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وفي الشتات ، ورفض كل المحاولات الرامية لتجزئتها .
- 6 - رفض ومواجهة كل محاولات التوطين أو الدمج أو الإذابة لللاجئين الفلسطينيين أينما كانوا .
- 7 - رفض وإدانة محاولات المساس بالواقع السياسي للمخيمات الفلسطينية ، خاصة ما يجري في مخيمات لبنان .
- 8 - حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض عن معاناتهم طوال سنوات اللجوء ، وعن الخسائر المادية التي لحقت بممتلكاتهم ، واستغلال ثروات أراضيهم .
- 9 - ضرورة العمل الجاد من أجل إحياء مؤسسات (م.ت.ف) وتفعيل دورها بما ينسجم وحجم التحديات الراهنة والمستقبلية .
- 10 - ضرورة التنسيق العربي وفق استراتيجية تفاوضية موحدة ، على قاعدة التكامل في الموقف العربي الداعم لقضية اللاجئين وحق العودة كخيار واحد ووحيد .
- 11 - ضرورة اطلاع لجنتي اللاجئين في الوطني والتشريعي على سير المفاوضات الجارية حول قضية اللاجئين ، لأخذ دورهما بحكم اختصاصهما ووفقاً للمهام المنوطة بهما .
- 12 - ضرورة استمرار وكالة الغوث الدولية ، وفق المهام المنوطة بها تجاه اللاجئين الفلسطينيين ، إلى حين عودتهم إلى ديارهم .

حق العودة في الاتفاques الموقعة :

بالعودة إلى نصوص الاتفاques العربية الإسرائيلية الموقعة وهي : كامب ديفيد وإعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ، وكذلك معايدة السلام الأردنية - الإسرائيلية ، يتضح بأن هذه الاتفاques قد أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين ، وإرجاجها إلى مفاوضات المرحلة النهائية ، في الوقت الذي لم تشر فيه تلك الاتفاques إلى القرارات الدولية ذات الصلة ، وفي مقدمتها القرار (194) الخاص باللاجئين ، والقرار (237) الخاص بعودة النازحين الفلسطينيين ، كما أكد الدكتور سلمان أبو سته في دراسة له بعنوان : « نحو حل ممكن ومحبوب لمسألة اللاجئين والنازحين » .

وقد جاء في تقرير اللجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني بأنه لما لقضية اللاجئين من تداخلات وتعقيدات فقد آثرت الأطراف المعنية ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة النهائية ، حيث يبدو للوهلة الأولى أن هذه الأطراف فعلت ذلك ، بانتظار الوقت المناسب لحلها ، إلا أن حقيقة الأمر تختلف عن ظاهره ، فكل منبع لسياسات هذه الأطراف يلاحظ أن كلاً منها قد اتباع سياسة عملية تخدم رؤيته للحل وأن سياسات الدول العربية المعنية بقضية اللاجئين قد تباينت وتمايزت تبعاً لخصوصية كل طرف ورؤيته وموقعه في الحل ، وهذا ينطبق على السلطة الوطنية الفلسطينية ، والتي يعيش في إطارها ما نسبته (37%) من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. وقد حذر تقرير اللجنة من اعتبار قراري مجلس الأمن (242، 338) بما فقط مرجعية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الجارية حول قضايا الوضع النهائي ، لأنهما لا يحققان تجسيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق قرار 194 . وقد أشار التقرير إلى أن اتفاق أوسلو لم ينطوي إلى قرار مجلس الأمن 237 المتعلق بقضية النازحين عام 1967 ، مشيراً إلى أن هذا القرار يتعامل مع النازحين كجماعة وليس كأفراد ، كما انتقد التقرير تغييب اتفاق واي رifer لقضية النازحين وأآلية عودتهم ، رغم أن ملف هذه القضية من استحقاقات المرحلة الانتقالية، محذراً من أية محاولات للخلط بين موضوع النازحين وقضية اللاجئين .

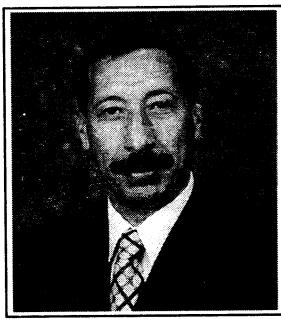
إن تجربة اللجنة الرباعية التي تشكلت في إطار الاتفاques الموقعة لبحث آليات عودة النازحين الفلسطينيين والتي عقدت على مدار عدة سنوات اجتماعات متعددة ، قد أخفقت حتى في التوصل إلى تعريف مشترك متفق عليه حول من هو النازح ، كما لم تقترب من تحديد الأعداد التقريرية للاجئين ، راجع النازحون ولجنة الخبراء - الدستور الأردني 1995/9/9 والأسوق الأردنية 1995/9/14 - مما يعطينا عبرة ومؤشرًا إزاء قضية اللاجئين المؤجلة .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا القول بأن الاتفاques والمعاهدات التي وقعت حتى الآن لم تبحث قضية اللاجئين ، ولم تحدد إطار مبادئ لمباحثات الوضع النهائي .

الاستخلاصات :

- 1 - إن حق العودة لللاجئين الفلسطينيين هو صلب القضية الفلسطينية ، وهو حق لا يسقط بتقادم الزمن ، وهو حق مصان بقرارات ومواثيق دولية .
- 2 - إن جميع شرائح الشعب الفلسطيني السياسية وقياداته التنفيذية والتشريعية تدي موقفاً مبدئياً واضحاً حول تمسكها بذلك الحق وبالزامية تطبيقه كحل للصراع العربي - الإسرائيلي . ولا ينقص من هذا الموقف أصوات شادة تتطرق بين الفينة والأخرى ، ولا تؤثر على الوعي والإدراك الجماعي لدى الشعب الفلسطيني ، حيال هذه القضية المركزية .
- 3 - إن الموقف الإسرائيلي العام لجميع أطياف العمل السياسي الرسمي والشعبي ومنذ البداية متوحد حول الرفض القاطع لتطبيق حق العودة لللاجئين الفلسطينيين .
- 4 - إن الموقف الرسمي الفلسطيني المعلن والمتمسك بحق العودة بحاجة إلى المزيد من الوضوح والشفافية وإلى ترجمة فعلية في إطار أية محادثات أو اتفاقات في جميع المسارات ومع جميع الأطراف ذات الصلة .
- 5 - إن على منظمة التحرير الفلسطينية ، وباعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، مسؤولية كبيرة في عملية الإشراف والتوجيه والمتابعة لكل ما يتصل بهذه القضية من مفاوضات وطروحات ومنتديات ومؤتمرات واجتهادات حتى تبقى البوصلة في الاتجاه الصحيح ولا تتجه نحو اتجاهات تشتبك مع الجهد وتضيع الهدف .
- 6 - إن الموقف العربي الموحد والمتمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بتلك القضية أكثر من أساسي لتعزيز الموقف الفلسطيني وإسناده ، وهذا يتطلب جهداً مكثفاً من جانبنا تجاه الدول الشقيقة شعوباً وحكومات .
- 7 - إن الموقف الرسمي العربي والفلسطيني يجب أن يحاصر ويقف بكل إصرار ضد كل مشاريع التوطين والتصفية التي تطرح كأساس للحلول السلمية ويتمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبشكل خاص القرار (194) كأساس لحل قضية اللاجئين ، وكطريق لإجراء أية توسيع سياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي .

□ □ □



وجهة نظر

دور البرلمانات العربية في عملية الإصلاح والتغيير

بقلم : د. لطوف العبد الله^(*)

توطئة :

جاءت البرلمانات العربية بغض النظر عند ظروف ولادتها الطبيعية ، أو الفيصرية مطلباً شعبياً مؤسساً على مرتزقات تمثلت بالنضال من أجل الحرية والديمقراطية في ظل حكومات عسكرية أو ما شابه ذلك تجاهلت نضال شعوبها من أجل بلوغ الاستقلال والحرية وهذا ما يبرر وجودها وظهورها من خلال تمثيلها للشعب في هيئة تشريعية تحقق أمانيه وتوسس لمفاهيم الديمقراطية والعدل الاجتماعي وتوفير الحياة الكريمة للشعوب التي انتخب تلك الهيئات والمؤسسات البرلمانية .

إذاً فإن الأدوار المنتظرة مُؤسسة على مسوغات وجودها بمعنى أن تشريعاتها ولوائحها الداخلية يجب أن تهدف إلى تحقيق تلك الأماني والطموحات التي اعتقدت الشعوب بأن هيئاتها التشريعية ستعمل على تنفيذها والعمل على تحقيقها سواء على مستوى التشريعات الصادرة لتنظيم شؤون الناس وتوفير أسس الحياة الكريمة ومراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك القوانين والمشروعات في جوانب الحياة المختلفة للمواطن ، أم على مستوى الأداء وفق معايير موضوعية تمكن من الوقوف على ما أجز وتقدير الثواب والعقاب والتمشي مع رصد التوصيات العالمية ومستجداتها والعمل على تحقيق المواجهة بين ما هو مستجد وما هو مشروع لتعديل الثاني ليصبح قادراً على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات البرلمانية التي تجسد شكلاً من أشكال الديمقراطية التي يمارسها الشعب عبر ممثليهم في تلك المؤسسات إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل الواقع يؤكد التوازن بين اللوائح والواقع في تلك المؤسسات ؟

^(*) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

إن الإجابة على هذا السؤال يؤسس لفقرة يفترض أن تجيب عليه والمتمثلة بواقع تلك الهيئات والعلاقة بينها وبين ممثليها ومدى الانسجام بين الأداء والأهداف .

الواقع المتوقع :

من الظلم أن ينظر الإنسان وهو يُقْوَم فراداً أو مؤسسة أو أي منجز أو إنجاز إلى نصف الكأس الفارغ ، ويتجاهل النصف المملوء منه ، ذلك أن الإلقاء يؤدي إلى شرعة البدء من الصفر من ناحية ، ومن ناحية أخرى تُعَيِّب التراكمية التي تشكل مرتكزاً للاستمرار والاستقرار وأن نكرانها يؤدي إلى الهدر والفلتان ، وهذا ما لا نطمح إليه ونريده .

إن التقديم من هذا المنسطاق لا يعني أبداً التباكي في الدفاع والتسويق بل من أجل الموضوعية والحافز نحو ما ننشد من أدوار جديدة لتلك المؤسسات لتؤدي دورها وفق مسوغات وجودها والأهداف التي أشتئت من أجلها .

إذا فالإنجاز موجود ولكنه لا يرقى إلى الطموح والأمال ، لاسيما وأن العمر الزمني لهذه المؤسسات يحتم عليها أن تكون تجربتها في تحذير الديمقراطية والموازنة بين المتغيرات والواقع وخلقه الرصد والتكيف مما يجعل قدرتها على قيادة الإصلاح والتغيير متماشية مع ما هو مأمول منها . إلا أن الواقع يشير إلى أن تلك المؤسسات أصبحت هيكل إدارية جامدة تمارس العمل بروح روتينية لا يتماشى مع الإيقاع السريع للعصر الذي يعيشه العالم اليوم ، وأصبحت اجتماعاتها كرنفالية أكثر منها فاعلة وجدية ، وبات المواطن ينظر إليها بعين من الشك والريبة تارة ؛ وتارة أخرى بعين الحزن والأسى .

ويتساءل المواطن الممثل في هذه الهيئات التشريعية عن الخل وأسبابه : هل الأرحام التي ولدت فيها تلك الهيئات لا تزال مريضة ، وينعكس ذلك عليها ؟ أم أن العيب فيما عندما ننتخب ممثلينا إلى الهيئات التشريعية فتأتي النتائج غير ما نريد ؟ كيف يمكن لتلك المؤسسات أن تقود عملية الإصلاح والتغيير ونحن ننظر إليها بالعجز حيناً وبالأسى حيناً آخر ، فما هو الإصلاح والتغيير اللذين نريد من مؤسساتنا التشريعية أن تقوم بهما ؟ ماذا تفعل تلك المؤسسات لتعلب هذه الأدوار بروح المسؤولية في قيادة الإصلاح والتغيير .

داعي الإصلاح والتغيير :

إذا كنا لا نريد أن نتحدث عن الفجوة الرقمية بين بلداننا والعالم الآخر ، ولا عن حصة الفرد من الدخل القومي ، ولا عن نسبة البطالة ، ولا الحديث عن المهمشين من النساء والأطفال ، لأن كل نقطة منها تحتاج إلى تقرير واسع ، بل يكفيانا أن نشير إلى حالة واحدة فقط يعرفها الجميع عربياً ودولياً ، وهي أن عدد الأميين في الوطن العربي يتجاوز 70 مليون أمي بمعنى أن حوالي ثلث سكان الوطن العربي أميون . ولا أظن أن أحداً بحاجة للتذكير بالنتائج الوخيمة والمخيفة المترتبة على هذه النتيجة ، فإذا كان العالم اليوم يعيش عصر الثورة العلمية الرابعة ،

التي تعد من أخطر الثورات وأشرسها بسبب تسارعها الذي يزيد التفاوت بين عالمين أحدهما متقدم والآخر مختلف ، كما أنها تتميز بسيطرة القطب الآخر ، وأن العولمة سمة من سماتها ، لهذا فإن خطورتها تكمن في أنها تهاجم جهاز المناعة لدى مجتمعاتنا ، التي أصبحت مهددة بهويتها وخصوصيتها وجودها .

فهل هذا السبب مبرر للإصلاح والتغيير ؟

الجواب ، نعم إن هذا مع غيره يشكل تحدياً كبيراً لتجاوزه لأن في تجاوزه قدرة على الاستيعاب والتمثيل والإنتاج ، وهذا يسهم في ردم الفجوة الرقمية ، ويحسن الوطن من الضياع في إعصار العولمة . لكن السؤال الذي يطرح أيضاً هو من أين يبدأ الإصلاح والتغيير ؟ من السياسة أم الاقتصاد .

لمن الأسبقية في الإصلاح والتغيير ، السياسة أم الاقتصاد ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال الكبير والذي يعدّ من مواضيع الجدل اليومي على كافة الأصعدة لابدّ من التأكيد أن مفهومي الإصلاح والتغيير من المفاهيمات التي تستند في تكوينها الحسي إلى مجموعة من الصفات المشتركة والرئيسية ، والتي تسهم في تكوين صورتها النظرية المحددة والمنطبقة على الأشياء التي تصورها فكريًا ، بمعنى أنه لا يمكن توظيف إدراهما كبديل للأخر ، ثم أن استخدام مفهومي الإصلاح أو التغيير دون تحليل علمي دقيق وفق معايير محددة واضحة لجهة التغيير أو الإصلاح يعتبر ضرباً من الخيال أو الوهم ، ذلك أن التشخيص يعد أساس الاستعارة لهذا المفهوم أو ذاك ، على أن تأتي الخطوة التالية بوضع استراتيجية أو خطط متوسطة لإصلاح الخلل أو تغييره متزامنة مع عملية التقويم لتلك الخطط بقصد الوقف على الإيجابيات وتعزيزها والتعرف على السلبيات وتجنبها .

وبعد هذا التوضيح لمفهومي الإصلاح والتغيير ، نعود إلى الإجابة على السؤال المشكل ، ألا وهو لمن الأسبقية في الإصلاح أو التغيير ، هل الأسبقية للسياسة أم للاقتصاد ؟

كل التجارب تشير إلى أن البنى التحتية تعد أساساً للبنى الفوقيّة فكيف تؤمن على وجود الفكر والسياسة والأخلاق وال التربية وغيرها وتصلحها بوصفها الأولوية الأولى ثم تفكر لاحقاً في الإصلاح الاقتصادي ؟ فالعرب لا يمكن أن تكون أمم الحصان ، وبالتالي فإن الإصلاح السياسي كشمار يفشل في غياب الإصلاح الاقتصادي ، ولا يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب . فواحدة يجب أن تسبق الأخرى ، وبالتالي ، فإن الإصلاحات السياسية في الوطن العربي جاءت لتصلح الواقع فرقعته ، بصورة مشوهة ، وأبقت على الاقتصاد في حدوده الدنيا فتدنى دخل الفرد وتضاءلت الخدمات الصحية وتسرّب القسم الأكبر من الأطفال إلى الشوارع وانشر الفساد ، وأصبحت الأمور أكثر سوءاً لدرجة أن الإصلاح أقرب من وجهة نظر المواطن إلى النكتة منه إلى الحقيقة.

فهل تصلح البرلمانات العربية ما أفسده الدهر (الحكومات) ؟ وهل في مقدورها أن تقود حركة إصلاح حقيقة ؟ ربما تتمكن تلك البرلمانات من خوض هذه المعركة وكسبيها وضمان نجاحها إذا أمتّت ظروف النجاح ووسائله مع النية الحقيقة في الإصلاح وهنا يمكن أن نقدم إسهاماً في بلورة رؤية برلمانية عربية نحو هذا الدور المزدوم .

رؤى مستقبلية :

بعد أن تم التثبت من العناصر الأساسية للموضوع والمتصل بالتأمين على المرتكزات النظرية وتحليل العناصر الأساسية للمفاهيم المستخدمة في هذا البحث كإجراء منهجي للتمكن من الإحاطة بعنوان البحث وهو دور البرلمانات العربية في قيادة عملية الإصلاح والتغيير في المنطقة العربية وهذا ما ساعد في تكوين رؤية مستقبلية أولية للنهوض بهذا الدور الهام لتصبح تلك البرلمانات حاملاً حقيقةً لطموحات وأمال من تمثلهم ، ومنبراً صادقاً لكشف الحقائق والثاء على ما هو حسن وفضح الفساد والمفسدين ورصداً دقيقاً يمكن من التنبؤ الدقيق والقراءة الصحيحة لمجريات الواقع ويوازن بين ما يشرع وما ينفذ لتحقيق الأهداف والتوجيهات في إطار التوجيهات والمهامات الكبرى .

وإذا كنا نطمح لبرلماناتنا أن تؤدي هذا لابد من النظر للمسألة من وجهين :

- الوجه الداخلي .

- الوجه الخارجي .

أولاً - الوجه الداخلي : ويعني أن الإصلاح يجب أن يكون من داخل المؤسسة التي ترغب بالقيام بدور قيادي لعملية الإصلاح الخارجي بمعنى أن هذه المؤسسات لكي تقوم بقيادة عملية الإصلاح والتغيير يجب أن تصلح نفسها أولاً ، وهذا لن يتّنى إلا بالآتي :

أ - دراسات اللوائح الحالية للبرلمانات العربية وبيان أوجه الضعف وإصلاحها أو تغييرها والإبقاء على ما هو نافع وصالح .

ب - مراعاة الخصوصية الوطنية لكل بلد عربي كي لا تتفق تلك الخصوصية حجر عثرة أمام الإصلاح .

ج - بيان القواسم المشتركة بين تلك اللوائح وتعزيز ما هو مفيد منها ، وتطوير ما يجب تطويره .

د - دراسات شروط الترشيح للبرلمانات بحيث يصل إلى هذا التمثيل أصحاب الكفاءات والخبرات .

هـ - دراسة آليات الترشيح غير المعلنة لتصبح أكثر موضوعية ومنطقية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والمذهبية والمناطقية .

و - إدخال عناصر الرصد والتقويم في لوازها لتمكينها من تحقيق :

- التوازن بين التشريع والتنفيذ .

- التوازن بين الرصد والمواعمة .

- التوازن بين التنفيذ من جهة ، والثواب والعقاب من جهة أخرى .

- التوازن بين القوانين والاحتياجات .

ثانياً - الوجه الخارجي للمسألة :

إن التأمين على الوجه الداخلي سيسهل العمل في الوجه الخارجي وذلك بتتأمين الآليات والإجراءات والتشريعات التي تضمن تحقيق الوجه الخارجي والمتمثل بالآتي :

أ - وجه خارجي قطري .

ب - وجه خارجي عالمي .

الوجه الخارجي القطري :

ويتمثل بالآتي :

- تحصين التشريع بالتنفيذ .

- تحصين التنفيذ بالتقويم .

- تحصين التقويم بإبراز النتائج ونشرها ومتابعتها من خلال :

- المحاسبة للتقصير .

- تعزيز العمل الناجح والاستفادة منه .

- الثواب : للعمل الجيد والاستفادة منه .

- تجنب العمل السلبي وطرحه .

- المحاسبة في التقصير :

ب - الوجه الخارجي العالمي :

يتتمثل بالآتي :

- رصد التوجهات العالمية الجديدة على المستويات كافة - العلمية والتربوية والثقافية والسياسية والبيئية ومجمل قضايا الشؤون البشرية .

- خلق التوازن بين نتائج الرصد العالمي والمواعمة محلياً على مستوى التشريع أولاً والتنفيذ ثانياً والتقويم ثالثاً .

- رصد التجارب العالمية الناجحة وتكييفها محلياً ولاسيما في المجالات الاقتصادية وشرعنتها .

آليات التنفيذ :

إن تنفيذ مضممين الآليتين المشار إليهما سابقاً يتطلب خطوتين أساسيتين لابد من توافرهما ليصبح العمل منهاجاً وعلمياً وقابلأً للتنفيذ في مجال قيادة الإصلاح والتنفيذ وهما :

أ - مرصد برلماني عربي .

ب - استراتيجية برلمانية .

على أن يتولى تنفيذ هاتين الآليتين الاتحاد البرلماني العربي انطلاقاً من ميثاقه ونظامه الداخلي .

أ - المرصد البرلماني العربي :

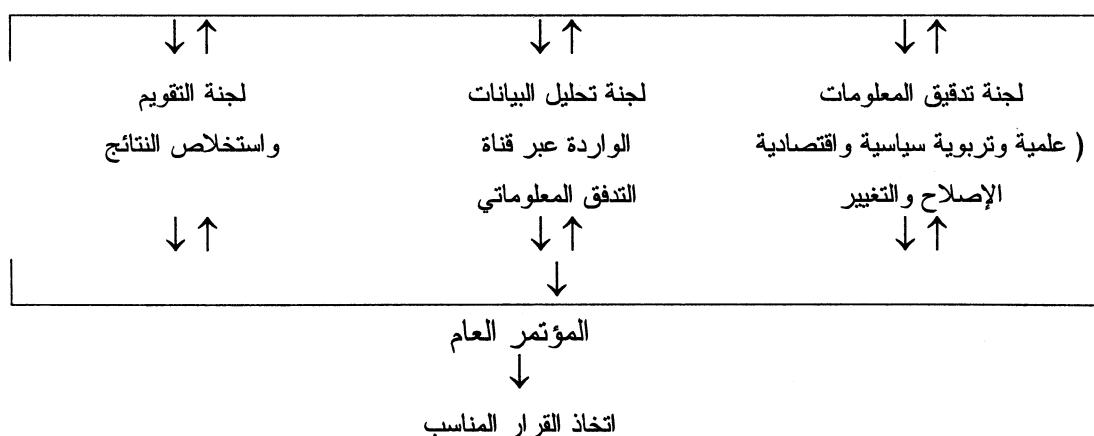
هيكله ومهامه :

إن العديد من الدول والمؤسسات في العالم اليوم تجأ إلى إنشاء المراصد في مؤسساتها لما لذلك من قدرة على التنبؤ والرصد والتحليل الذي يؤمن لصاحب القرار المعلومات والنتائج التي تسهل مهمته في اتخاذ القرار المناسب الذي تكون فيه نسبة الخطأ ضئيلة أو متقدمة ، ومن هنا فإننا ندعوا إلى إنشاء مرصد برلماني عربي له مهام محددة وهيكلاً يسهم في تنفيذ تلك المهام وإنجازها .

هيكله :

يقوم الاتحاد العام للبرلمانيين العرب بالتشاور مع البرلمانات العربية لوضع هيكل محدد للمرصد البرلماني ويدرج ذلك على جدول أعماله في إحدى دوراته العادية ليتخذ القرار المناسب بشأنه ووضع معايير محددة للأطر البشرية العاملة في هذا المرصد على النحو الآتي :

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي مشرفاً عاماً على هيئة الرصد



مهام هذا المرصد كما هو موضع أعلاه :

- * - رصد الظواهر المستجدة عالمياً على كافة الأصعدة وتوفير البيانات والمعلومات والمصادر حولها .
- * - تحليل تلك البيانات وبيان إيجابياتها وسلبياتها وبيان إمكانية تكييفها عربياً وتوظيفها لخدمة ردم الفجوة الرقمية ، ومواكبة العالم المتقدم وكذلك تسخيرها لخدمة التنمية البشرية .
- * - إجراء عملية التقويم الشامل لمختلف البيانات التي تم التوصل إليها أو لا ثم إجراء العملية التقويمية للإجراءات التي ستجد بناء على كل المعطيات على مستوى التشريع والتنفيذ .
- * - ومنشأ المرصد من الكفاءات البرلمانية دون الحاجة إلى موارد مالية إضافية .
- * - ويجوز للاتحاد الاستعانة ببعض الخبرات العربية غير المتوفرة برلمانياً ، ولا سيما على مستوى المعرفة وتحقيق قنوات التدفق المعلوماتي والقسم الخاص بالتحليل .

استراتيجية عربية :

ينشئ الاتحاد فريق عمل عربي من بين أعضائه متضمناً مجموعة من المفكرين العرب
لوضع استراتيجية برلمانية عربية تشمل :

- 1 - تحليل الواقع العربي على المستويات كافة .
- 2 - بيان أوجه الضعف والقوة في هذا الواقع .
- 3 - وضع رؤى شاملة لكل جانب من جوانب الواقع تفاصيلاً تربوياً علمياً سياسياً .
- 4 - إرسال الاستراتيجية إلى الدول العربية لبيان الملاحظات .
- 5 - عرضها على المؤتمر العام بعد الأخذ بملحوظات الدول .
- 6 - إرسالها إلى الدول العربية للاستفادة منها بعد اعتمادها من المؤتمر العام .
- 7 - تقويم النتائج بشكل مستمر من قبل هيئة الرصد .



كلمة وفاء

يوسف ديب ... الإنسان الذي لا ينسى !

رحل العزيز يوسف ديب إلى رحاب خالقه ...

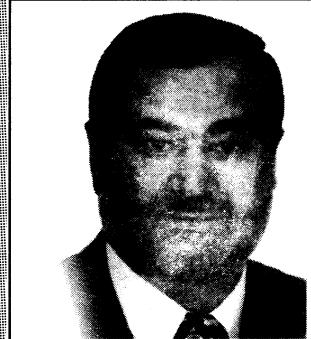
رحل تاركاً في نفوس جميع من يعرفه حرفة وغصة .
ونحن ، في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ،
عرفناه منذ سنوات .. وربطتنا به علاقات ووشائج شتى
تطورت مع الأيام لتجعل من تلك العلاقات حاجة لا يمكن
الاستغناء عنها .. ومنهلاً يشعر الإنسان بالارتياح
والطمأنينة كلما ورده .

يوسف ديب واحد من قلائل الناس الذين يفرضون
احترامهم على الآخرين وإن كانوا على اختلاف معه .
كان إنساناً نبيلاً ، جم التواضع ، وفيأ ، عف اللسان ،
 دائم العطاء .

لم ألقه يوماً إلا وجنته غارقاً بين دفات الكتب ،
منصرفًا إلى التفكير والكتابة . كان مسكوناً بهموم الوطن
وقضاياها ، لاسيما ما تعلق منها بجنوب لبنان حيث مسقط
رأسه ، لذلك كان من أبرز من أرّخوا لنضال الجنوب
ومقاومته منذ الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 حتى
خروج المحتل مدحوراً عام 2000 .

تعرفت إليه أكثر وأقرأ له «شهادات الهزيمة» ،
و «لبنانية مزارع شبعا» و «دراسات حول مياه
الوزاتي» ... وغيرها ، فكان المؤرخ اللامع ،
والموطن الأصيل الذي يدرك كنه الأمور ويكتب ويعمل
وفق منهج آمن به وأخلص له .

كان يوسف ديب إنساناً بكل معنى الكلمة . والإنسان
بهذا المفهوم يعني أنه إنسان ذو قضية يعمل على
تكريسها وانتصارها . لقد رحل يوسف وهو يحمل هموم
الوطن في قلبه ، رحل وهو يحمل قلمه دفاعاً عن الوطن
وهيومه وانتصاراً لقضيته . ومثل هذا الإنسان لا يمكن
أن ينسى !



في الثامن والعشرين من آب 2005
الختفت يد السنون المظورة له المرحوم
يوسف ديب ، مدير عام الفراسات في
مطبخ السواب اللبناني الشقيق الذي
عرفناه لسنوات ، مفكراً وصحفياً وكتاباً

وأقل كل شيء اتسعاً ،
وقد حكم الأستاذ نور الدين بوشكوح ،
الأمين العام للاتحاد ، هذه الكلمات في
رثائه .

تغمد الله القيد الراحل بواسع رحمته
ولست عنه فساق جناته وأهلهم أسرته
وزملاءه الصبر والسلوان .

وله ولها إلى راجعون

تمة ص 20 (المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد)

وقد تشكلت في العديد من البلدان منظمات اجتماعية وبرلمانية تعنى بهذه القضايا . فالفساد ليس مسألة خطأ وصواب . إنه يهدى الثروة ، ويزعزع الأمن ، ويخرّب الخدمات الاجتماعية ، ويقضى على الثقة بالقيمة العملية للحكم الديمقراطي الجيد . ونظراً لانتشار الفساد وتفاقمه كظاهرة اجتماعية - اقتصادية تعاني منها جميع بلدان العالم تقريراً ، ونظراً أيضاً لأنّ التأثير الفساد المباشر وغير المباشر على عملية التنمية ، والصلة بين مستويات الفساد المرتفعة وبين مستويات النمو المتذبذبة واضحة تماماً ، ولهذا تحول الفساد إلى ظاهرة خطيرة يجب مكافحتها والخلاص منها . ومن أجرد من البرلمانيات ، التي تضم ممثلي الأمة ، من العمل للتخلص من هذه الآفة ! كذلك أخذت عملية مكافحة الفساد بعدها دولياً على الصعيد البرلماني فتأسست :

«المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد»

**Global Organization of
Parliamentarians Against Corruption (GOPAC)**

وبحسب القانون الكندي تسجلت المنظمة كمؤسسة لا تتغى الربح ، يشرف عليها ويديرها مجلس إدارة يتم اختيار أعضاءه من قبل فروعها الإقليمية ، ويرأسه حالياً السيد جون وليمز النائب في مجلس العموم الكندي ورئيس لجنة الحسابات العامة فيه .

للمنظمة أمانة عامة مهنية تقيم في المركز البرلماني الذي يدعم الهيئة التنفيذية والمجلس ، وتعنى بالبرمجة وبالاتصالات وتدير شؤون المنظمة الحالية . المركز البرلماني هو منظمة كندية لا تتغى الربح وله خبرة 30 سنة في خدمة البرلمانيين حول العالم .

فما هي هذه المنظمة؟

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد هي هيئة عالمية من برلمانيين ، إقليمية التمثيل ، غايتها إطلاق صوت موثوق ينادي بنزاهة الحكم ومكافحة الفساد .

تألفت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في المؤتمر العالمي الذي انعقد في أوتاوا في كندا في تشرين الأول عام 2002 . لقي المؤتمر تأييد مجلس النواب الكندي ، ومعهد البنك الدولي ، والوكالة الكندية للتنمية الدولية . شارك فيه أكثر من 170 برلمانياً من أكثر من 60 بلداً .

أمريكا اللاتينية : برلمانيو أمريكا اللاتينية ضد الفساد LAPAC . فرع إقليمي : البرازيل .
الكاريبي : الكاريبي الفرنكوفونية والأنجلوфонية (كلاهما قيد الإنماء) .

الفرع العربي للمنظمة :

جرى الإعلان عن تأسيس الفرع العربي للمنظمة في مؤتمر عقد في 18 تشرين الثاني 2004 في العاصمة اللبنانية بيروت بالتعاون مع (الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية) « لا فساد ». وبالإضافة إلى مأسسة الفرع العربي للمنظمة ودوره في مكافحة الفساد ، تناول مؤتمر بيروت معااهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أطلقت ووُقعت في المكسيك في كانون الأول - ديسمبر 2003 ، ودور البرلمانيين العرب في دعم تصديق المعاهدة لدى دولهم . كما ناقش المؤتمر التشريعات الموجودة في البلدان العربية لمكافحة الفساد . وقد لعب دوراً أساسياً في تشكيل الفرع العربي الدكتور ناصر الصانع ، عضو مجلس الأمة الكويتي ، وعضو اللجنة التنفيذية الدولية لـ GOPAC .

تمويل المنظمة :

تقدير المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد كلفة برنامجها الأساسي 300.000 دولار سنوياً ، تحول لثلاث سنوات على الأقل من قبل مجموعة من الوكالات الحكومية للتنمية ، وقد قامت الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) بتقديم ثلث الدعم القادم للمنظمة من فرع أمريكا الشمالية وذلك لمدة عامين . إن السعي جاري للحصول على تمويل إضافي من مصادر أخرى للتمويل الإنمائي . يغطي التمويل مصاريف الأمانة العامة ، علمًا بأن أعضاء المنظمة

للمنظمة فروع إقليمية وقومية في جميع أنحاء العالم .

فروع المنظمة الإقليمية تعمل على الصعيدين الإقليمي والقومي من أجل زيادة قدرة البرلمانيين على مواجهة قضايا الفساد وتعزيز الحكم الجيد . الأمانة العامة تشكل مركز اتصال بين المنظمة وفروعها الإقليمية والقومية . وتفرق المنظمة بين الفروع المكونة والفروع التي مازالت في قيد الإنماء .

فروع المنظمة موزعة على النحو التالي :

أفريقيا : شبكة البرلمانيين الأفريقيين ضد الفساد APNAC . فروع قومية في : تشاد ، كينيا ، نيجيريا ، تنزانيا ، بنين ، زيمبابوي وأوغندا .

شمال شرق آسيا : برلمانيو شمال شرق آسيا ضد الفساد NEAPAC . فروع قومية في: جمهورية كوريا .

جنوب شرق آسيا : برلمانيو جنوب شرق آسيا ضد الفساد SEAPAC . فروع قومية في: سريلانكا .

المنطقة العربية : البرلمانيون العرب ضد الفساد APAC .

أوروبا : الاتحاد الأوروبي EUPAC (قيد الإنماء) .

روسيا : برلمانيون للمراقبة البرلمانية PPC .

الدول الحديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفيياتي : الدول الحديثة الاستقلال ضد الفساد NISPAC . فرع إقليمي : جورجيا ودول القفقاس .

أمريكا الشمالية : برلمانيو أمريكا الشمالية ضد الفساد NAPAC . فرع إقليمي : كندا .

المبادرات والمنظمات القائمة .

أمانة سر المنظمة :

Parliamentary Center
255 Albert Street,
Suite 802
Ottawa, Ontario
CANADA, K1P 6A9
T: (613) 237-0143
F: (613) 235-8237

مارتين أولرخ ، مدير تنفيذي
mulrich@rogers.com

ميغان كمبل ، مديرة برامج
Campbeme@parl.gc.ca

الموقع على الأنترنت :
www.parlcent.ca/gopac

لا يتقاضون بدلًا عن الوقت الذي يقضونه في خدمتها .

تسعى المنظمة للحصول على تمويل مبادرات إنسانية أخرى مثل « مبادرة مكافحة تبييض الأموال » (AMLI) وكذلك من أجل تمويل اجتماعات مجلس الإدارة السنوية ، ومؤتمرها الذي ينعقد مرة كل سنتين ، ولتوسيع طاقة موقعها الإلكتروني .

وتتمي المنظمة تحالفات مع منظمات مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الأمم المتحدة ؛ وكذلك مع منظمات غير حكومية مثل « منظمة الشفافية الدولية » ، الغاية منها تعزيز أهمية

